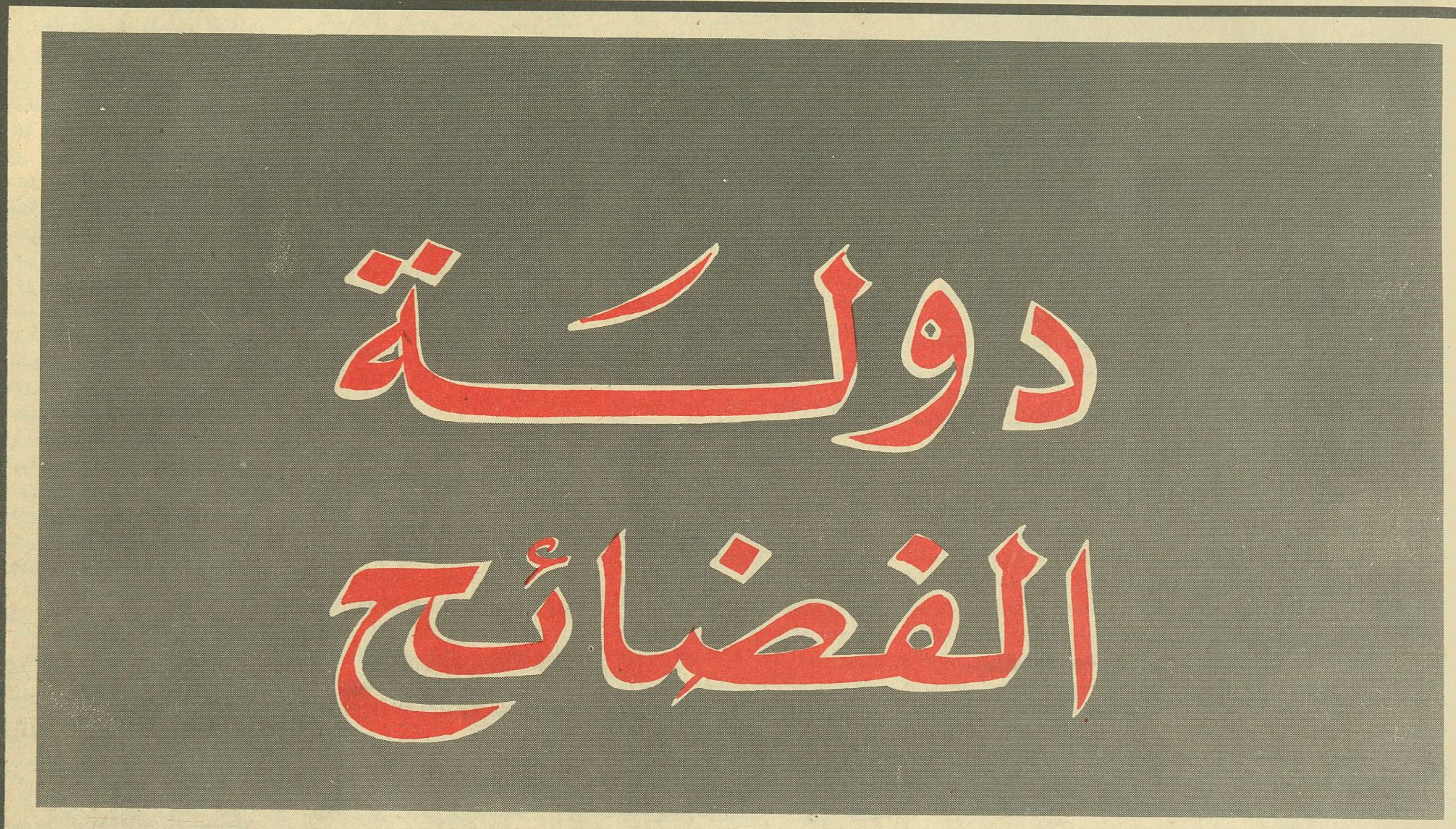
الحرية
اسبوعية
سياسية
عربية

دور المعلمين اللبنانية
بين "وظيفتها" وبرامجها

AL-HOURRIAH - No. 539 - 2-11-1970 - BEYROUTH • بيروت - ٢ - ١١ - ١٩٧٠ - العدد ٥٣٩ - السنة الحادية عشرة - الثمن ٢٥ قرشا لبنانيا





صيدليات ومختبرات
وزارة الصحة
لمن ؟؟

حديث مع ثوري مغربي حول
مميزات الوضع
الراهن في المغرب



الوزارة الجديدة ونقاشات المجلس :

البورجوازية اللبنانية والازدواجية الجديدة

ليست الوزارة الحالية اخطر من سابقاتها ولا ادعى للاهتمام . ورغم الكلام الكثير الذي نفث به النواب عن غمهم ، فان الثقة التي اعطيت ، دون معارضة جدية ، تثبت أن الظاهرة التي بدت غريبة للوهلة الاولى عادت الى مصافها الطبيعي . اما الامر الذي ابرز للالهاء ، مسألة الشباب ، فلا يستحق الوقوف عنده أو النقاش . لكن ذلك لا يعني أنه لم تطرح قضايا ينبغي مناقشتها ، بل ان القضايا المطروحة في واد اخر ، غير الوادي الذي شغل الراديو والتلفزيون الساعات الطويلة « الديمقراطية » ...

بعد سنوات من الخطابة او الكتابة عن السلطة الشرعية التي يمثلها المجلس النيابي ، والتي انتهكت طوال عشر سنوات ، لا شك ان «اقطاب» العهد الجديد كانوا يفضلون حكومة نيابية تضم عددا من رؤساء الكتل الاساسية التي ساهمت في ايصال رئيس الجمهوريه الجديد الى الرئاسة. لكن ، كما قيل وردد ، ادى تنافر هذه الكتل وعدم تجانسها ، وهي التي اجتمعت على موقف سلبي من استمرار الطاقم الشهابي فقط ، الى استدعاء وزراء من خارج المجلس النيابي .

هذا الاجراء ، الذي كان يمكن أن يبدو مجرد اجراء اداري ، لا يمس بالتالي اية قاعدة من قواعد التوازن السياسي ، اعطاه المجلس النيابي بشبه اجماع ، دلالة سياسية واضحة ، ومباشرة . فقد رأى فيه خطباء المجلس النيابي دلالة على أزمة في المؤسسات ، أو على الاقل حكما على المؤسسات التي تتم من خلالها ممارسة الحكم في لبنان . فاذا كان الشباب موجودا في المجلس نفسه ، واذا كانت الخبرة متوفرة ، فماذا يعني الاتيان بشباب وخبراء من خارج المجلس الا استبعادا ، ولو مؤقتا ، لامكانية تشكيل وزارة متماسكة من الخليط الذي يسود المجلس الحالي . وفي هذا الاستبعاد ، ولو المؤقت ، بدء اعتراف بالهوة التي تفصل المصالح التي يدعي النواب تمثيلها والمؤسسة النيابية الحالية . والذي اخاف النواب فعلا هو أن المصالح التي ما عادوا يستطيعون تمثيلها ليست سوى مصالح الراسمالية اللبنانية نفسها واستمرارها في السلطة . فالذين توالوا على الكلام خلال الايام الثلاثة صاغوا بالفعل أطول عريضة احتجاج — ودفاع بالطبع!— على الادارة والحكم : فمن الرشوة الى التبذير ، ومن الالقاب الى الطائفية ، ومن الدستور الى القضاء ، ومن خدمة العلم الى البطالة ، والهجرة ... كانت تتوالى شكاوى بورجوازية ما زالت اسيرة علاقات ورثتها عن الاقطاع الطائفي المحلي . ولكن هذه العلاقات الموروثة ، رغم انها تكبل السيطرة البورجوازية وتمنعها من الارتكاز الى القاعدة الوحيدة المناسبة ، وهي قاعدة المصالح الصريحة والمال ، فانها تمنحها حماية واسعة في وجه صعود حركة جماهيرية تقوم على المصالح المقابلة لمصلحة الاستغلال والمال . وبالطبع ، تستطيع البورجوازية اللبنانية ان تدفع ثمن خنق الحركة الجماهيرية من بعض مصالحها ، لا سيما وان الحرز الحريز لهذه المصالح هو التنظيم السياسي الحالي . ولان النواب الذين تكلموا ، او صمتوا ، يدركون ذلك تمام الادراك ، لعبوا اللعبة المزدوجة : اتهموا النظام السياسي وعددوا عيوبه وأنكروا على الطاقم الجديد امكان ان يصلحوه ، ثم أعطوا الثقة لهذا الطاقم الذي يستطيع مؤقتا أن يفسح المجال أمام قواعد العمل النيابي بالاستمرار ، بعد أن حال وضع المجلس الحالي دون هذه القواعد وان تلعب دورها .

هذا الازدواج : الاحتفاظ بالمجلس النيابي والعلاقات السياسية ، الطائفية والمحلية التي يقوم عليها ، من ناحية فرض مصالح الراسمالية اللبنانية وتجنيبها الهزات السياسية والاجتماعية التي تتعرض لها ، من ناحية ثانية ، هذا الازدواج لم يسيطر فقط على خطب النواب ومناقشات المجلس النيابي ، بل سيطر ايضا على البيان الوزاري .

فالبيان اتى ليؤكد على اولوية المجلس النيابي المطلقة ، توأما لوجود لبنان . وهذا ما عاد ليشدد عليه خطاب كامل الاسعد ، بعد توليه رئاسة المجلس . ولا شك هناك بعض السخرية في أن يكال كل هذا التبجيل لمجلس حرم من تولي السلطة الفعلية ، سلطة تصريف الامور وتوزيع المصالح ، لصالح عناصر « دخيلة » على السياسة اللبنانية التقليدية . ولكن البيان ، الى جانب برلمانيته ، يقدم اقتراحا يشكل حلا لازدواجية المجلس النيابي الحالية . فوسط الثرثرة عن المشاريع العامة — التخطيط المتكامل ، احصاء الحاجات ، خدمة العلم ، الدور العربي ... مر مشروع محدد هو مشروع المجلس الاقتصادي والاجتماعي . واذا كان البيان نفسه لا يتعب في تحديد المشروع فلا شك انه يستعيد المشروع الذي قدمه منذ سنوات رجل المصارف بيار اده . حسب هذا المشروع ، تشكل هيئة استشارية تمد المجلس النيابي ومجلس الوزراء بمشاريع مفصلة لحل المشاكل التي تقف عائقا في وجه نمو الاقتصاد اللبناني ، وتتألف هذه الهيئة من ممثلين عن الهيئات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة : جمعية الصناعيين ، جمعية المصارف ، غرف التجارة ، نقابات المهن الحرة ، النقابات العمالية .. والمشروع ، اذا نفذ بجدية ، حول المجلس النيابي الى « مكتب تسجيل » للمشاريع الواردة من الهيئة ذات الصلة المباشرة بمصالح الفئات المتكتلة . ولكن من يغلب على هذه الفئات ؟

ان العناصر الغالبة بشكل واضح هي أجنحة البورجوازية اللبنانية . فهي التي تسيطر على قوى الانتاج ، وعلى الادارة واجهزة القمع ، وهي التي توزع الافيون الثقافي . والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الذي سجله البيان الوزارى في رأس مشاريعه وهو أكثرها وضوحا ، يسمح لهذه الاجنحة بأن تنظم صلاتها بالادارة فتجعلها اكثر مرونة وسرعة في تلبية حاجاتها . كما يسمح لها بأن تنظم صلاتها بالطبقة العاملة تحت ستار اشراكها في مشاريع تخدم بالدرجة الاولى مصالح مستغليها . ولذلك كان من الضروري أن تسرع الدولة بانجاز التشريعات التي تكفل ترويض الطبقة العاملة ، واستدراج ممثلين مفروضين عليها . اذا تم ذلك استطاعت البورجوازية الاطمئنان الى أسواقها ، ومصادر تمويلها ، كما استطاعت استدراج رؤوس اموال أجنبية أكثر وضمانها ، وسخرت الخزينة اللبنانية لتمويل الحاجات الاساسية باسم المصلحة العامة ، كما فرضت على الطبقة العاملة والفئات الشعبية احترام طمأنينة رأس المال ، الاجنبي والمحلي .

هذه المشاريع التي لا بد منها كي تستطيع البورجوازية الاستمرار في استغلالها ، يمهد لها البيان بسرعة ودون تحديد . فهو يتحدث عن الحد من البطالة ولا سيما بطالة المتعلمين وذلك بفرض شروط قاسية على الدخول الى الجامعات . واذا كانت نسبة النجاح في الامتحانات التي تمت هذه السنة وفق المناهج الجديدة ، تعطي فكرة بسيطة عن الامر ، فان اشارة البيان الوزاري تدل دلالة واضحة على أن الوجهة نفسها سوف تعمم الى كل مجالات التعليم . بذلك تأمل البورجوازية ان تجعل من اللبنانيين عاطلين عن العمل بدون شهادات . مما يتفق أكثر مع صورة البطالة ! ولكن لا يحل مشكلة العمل . فالرأسمالية اللبنانية هنا تكشف عن وجهها الصريح ، بدون كذب ولا ثرثرة : اذا كانت حاجات العمل تزيد عن امكانات الرأسمالية التي يسيطر عليها المستوردون وأصحاب المصارف — وبالتالي رأس المال الاجنبي — فان على العمل أن يتكيف مع مصالح الرأسمالية . على من يستطيع الاستمرار في التحصيل ان يتوقف لان الرأسمالية اللبنانية لا تستطيع تأمين عمل له اذا حصل على شهادة ! هكذا تعالج وزارة « الثورة » مشاكل الجماهير الشعبية . والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هو تنظيم هذه المعالجة ، وتعميمها في مختلف المجالات .

في وجه هذه المحاولة ، ماذا كان جواب الجناح « الوطني » ؟

باسم الجماهير، زورا ، تلهى الجناح «الوطني» بمسألة الشباب ، وعجب لعدم تمثيل الشباب التقدمي ، وتساءل عن خبرة الوزراء الحاليين ، وحذر من حل المجلس النيابي .. ولكن في وجه بورجوازية اخذت تعي ازدواجية دور المجلس النيابي ، وتناقض هذا الدور ، كما أخذت تسعى لايجاد الحل ، ما الذي يقدمه الجناح «الوطني»؟ لا شك يذكر الجميع مصير « لجان الاتصال » التي ادعى كمال جنبلاط تشكيلها للوقوف على رأي العمال والفلاحين والطلاب والاحياء ، والتي انتهت الى اتصالاته هو بهنري فرعون وتقي الدين الصلح وجوزف سكاف . فالجناح « الوطني » يخاف ، مثل الاجنحة الباقية ، من تنظيم الجماهير ، ولو علق وسام لينين .

ان التنظيمات الجماهيرية ، في أماكن العمل ، والاحياء ، والمدارس والجامعات ، هي الجواب الوطني على محاولة البورجوازية اللبنانية أن تنظم استغلالها .

الاسبوع في سطور

النظام الاردني يقطف ثمار الاتفاقات

● حكومة وصفي التل إستمرار للحكم العسكري الذي نفذ المؤامرة ●

أتت الاحداث التي شهدتها عمان في الاسبوع الفائت تحدد الوجهة السياسية العامة للنظام الاردني في علاقته بالمقاومة الفلسطينية خلال المرحلة المقبلة .

لقد كان لهذه الاحداث محوران : الاول اعادة تنظيم اوضاع الحكم بتشكيل وزارة جديدة قادرة على متابعة التصدي لحركة المقاومة ، والثاني استئناف سياسة الاستنزاف الدائم لقوى المقاومة في عمليات تحرش يومية ترهقها وتضعها في موقف دفاعي على الدوام .

لماذا .. وصفي التل ؟

لم يكن من قبيل المصادفة ان تتشكل الحكومة الاردنية الجديدة برئاسة وصفي التل وليس برئاسة غيره من الذين يدخرهم الملك حسين لمثل هذه الظروف . « فالميزات » التي يختص بها وصفي التل والادوار التي لعبها في تاريخ الاردن واخرها دوره في مجزرة التصفية التي نفذت ضد العمل الفدائي قبل اسابيع ، كل ذلك يجعل منه الرجل المناسب لتنفيذ سياسة النظام الاردني في المرحلة الراهنة .

١ – فوصفي التل يلعب اصلا دور الرجل الاول ضمن المجموعة التي استنفرها الملك حسين ووضع في يدها مقاليد السلطة الحقيقية قبل ان يباشر حملته العسكرية الاخيرة على العمل الفدائي . وهذه المجموعة يشدها ولاء قديم للعرش الهاشمي ويجمع بين افرادها تاريخ مشترك طويل من العمالة للاستعمار البريطاني . وهو تاريخ كان يجعلها مهياة دائما للعب الادوار الحاسمة في تنفيذ سياسات القمع والتصفية للحركة الوطنية خصوصا عندما تكون هذه السياسات مرتبطة بمؤامرات خارجية ذات ابعاد دولية لا تقتصر على الاردن وحده بل تتناول المنطقة العربية أيضا .

٢ – ورغم انه لم يوكل لوصفي التل خلال المجزرة الدموية الاخيرة التي نفذت ضد المقاومة منصب رسمي مكشوف ، فانه كان يتولى من وراء الستار قيادة العمليات العسكرية التي فاقت في عنفها كل اساليب القمع التي مارسها النظام الاردني في تاريخه الطويل . وحين بدأت الصدامات استعاد وصفي التل وضعه الاصلي كضابط قديم في الجيش البريطاني فارتدى ملابسه العسكرية ونزل الى الميدان ليشرف بنفسه على أعمال القصف ضد المخيمات وليرابط أمام « قصر الحمر » لحمايته من أي هجوم طارىء . وقد كان واضحا للذين عاشوا أيام المعركة الرهيبة في الاردن ان الكثيرين ممن نصبوا وزراء في حكومة الداوود لا يتولون في الواقع ادوارا فعلية وان قيادة اركان الحرب المشرفة على المجزرة كانت بيد مجموعة تدير العمليات من خلف الستار وعلى رأسها وصفي التل .

٣ – ويبدو أن الدور الذي لعبته قيادة أركان الحرب هذه في عملية التصفية ، كان مقدمة لتحويلها بعد التصفية من حكومة ظل فعلية الى حكومة علنية « شرعية » تتابع من على مقاعد الحكم ما كانت قد باشرت به وهي تلعب دورها من خلف هذه المقاعد . وكان واضحا أن وصفي التل هو المرشح الرئيسي لتولي المسؤولية الرسمية هذه المرة . أما السؤال عن سبب تأخر الملك حسين في تشكيل وزارته الجديدة برئاسة وصفي التل حتى الاسبوع الماضي ، فالجواب عليه ان النظام الاردني كان بحاجة – بعد المجزرة – الى فترة من « التعامل » مع الوضع العربي الرسمي ومع حركة المقاومة من اجل قطف الثمار السياسية للمجزرة على شكل اتفاقات تكبل المقاومة الفلسطينية بالقيود من ناحية وتتيح له حرية الحركة من ناحية ثانية . ولم يكن باستطاعة الملك حسين أن يكشف ، في اطار لقاء الملوك والرؤساء العرب وخلال الاتصالات الاولى مع المقاومة في القاهرة ، عن نوع الحكومة التي ينوي تاليفها لان ذلك كان من شانه تعقيد المفاوضات الدائرة انذاك . خصوصا وان مؤتمر القاهرة قد تبنى – بصيغة متلعثمة – اقتراحا يقول باعادة الوضع السياسي الى طبيعته وتشكيل حكومة جديدة مدنية « تبعث الطمأنينة في النفوس » ! ومن هنا كان على الملك ان ينتظر وضع اتفاقية القاهرة اولا ثم التوقيع على « الاتفاق التنفيذي العام » في عمان وبحضور الباهي الادغم ثانيا ، كي ينتقل ثالثا الى تشكيل حكومة لا هي مدنية ولا يمكن أن « تبعث الطمأنينة في اي نفس » !

٤ – وهكذا اتت الحكومة الجديدة استمرارا للحكم العسكري الفاشستي العميل الذي نفذ المجزرة الدموية ضد حركة المقاومة الفلسطينية . فوجود وصفي التل (وهو الضابط البريطاني القديم) على رأسها ، واستمرار المراكز الوزارية الهامة بيد العسكريين الذين حكموا ايام المجزرة ، والمجيء بوزراء جدد « مجهولين » ليسوا اكثر من حاشية تابعة لوصفي التل ، ذلك كله كشف بوضوح هوية الحكومة منذ اللحظة الاولى لتشكيلها . وقد تحدثت انباء عمان هذا الاسبوع عن صراعات سبقت تشكيل الحكومة الاردنية الجديدة تغلب في نهايتها التكتل العسكري الذي تحمل مسؤولية المجزرة والذي يقبض الان على زمام السلطة .

واذا كانت بعض الدوائر العربية الرسمية (القاهرة) قد اطلقت تلميحات يفهم منها احتجاج ضمني على المجيء بوصفي التل الى الحكم ، فان هذه التلميحات المخجولة لن تؤثر في قليل او كثير على مواقع الذين يمسكون مقاليد السلطة في عمان باليد ذاتها التي نفذت المجزرة . فالنظام الاردني يقطف الان ثمار المعون الذي تلقاه من الحكام الذين سارعوا « لوضع الامور في نصابها » ! وليس يجدي الان احتجاج مبطن او سافر من هذه الدولة العربية او تلك ، فالنظام الاردني انما يضرب اساسا بسيف الوضع العربي الرسمي ، وهو يمضي في تحركاته مطمئنا الى بقائه في « الصف العربي » من فوق كل الاعتبارات !

عودة الى سياسة الاستنزاف

واذا كان مجرد تنصيب وصفي التل رئيسا لحكومة جديدة يكفي وحده لكشف الوجهة السياسية العامة للنظام الاردني في علاقته بالمقاومة الفلسطينية خلال المرحلة المقبلة ، فان الاحداث التي رافقت هذا التنصيب قد اتت تحدد بسرعة الاسلوب الذي يبدو أن الحكم الجديد سوف يتبعه في تصديه للعمل الفدائي . وهو اسلوب ليس جديدا بل يشكل استئنافا لسياسة الاستنزاف الدائم لقوى المقاومة ، وهي السياسة التي مهدت بها السلطة الاردنية للمجزرة الاخيرة خلال الاشهر التي سبقت تنفيذها .

فلقد شهد الاسبوع الفائت سلسلة من حوادث التحرش بالمقاومة واستفزازها في عمان واربد وغيرهما ، وقد سقط بنتيجتها عدد من الشهداء والجرحى .

وقد كشفت مذكرة للجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية وقائع سياسة الاستنزاف التي تمارسها السلطة فاوردت مجموعة الحقائق التالية :

١ – تعلن اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ان التدابير الاستثنائية (الاحكام العرفية ومنع التجول والقيود المفروضة على حركة السير) لا تزال نافذة وان الجيش حافظ على مراكز مراقبة خاصة على مداخل عمان .

٢ – لا يزال الجيش الاردني يحتل مدينة الزرقاء .

٣ – تقيم وحدات من الجيش بين وقت واخر جواجز على طريق عمان – الزرقاء وتوقف السيارات وتفتشها وتصادرها احيانا .

٤ – في شمال البلاد وجنوبها يعترض الجيش تحركات الفدائيين ويمنعهم من العودة الى قواعدهم .

٥ – لم يفرج عن جميع السجناء كما ان عمليات توقيف جديدة قد تمت .

● إضراب عمال شركة المصنوعات الخفيفة ●

أضرب عمال شركة المصنوعات المعدنية الحديثة في حارة حريك لمدة أربعة أيام احتجاجا على تلوث المياه بالمازوت وانقطاعها بشكل متكرر ، وبسبب اجبار الشركة لهم على القيام بمهمة تنظيف المراحيض ونقل الاوساخ من كافة اقسام الشركة . وذلك بالاضافة الى المعاملة السيئة التي يلقونها من الادارة بواسطة محاسيبها من المراقبين ، الذين يتصرفون معهم تصرفات اقلها الشتم والضرب احيانا . وكان اخر مثل على سوء هذه المعاملة قضية العامل قاسم زيتون الذي ضرب من قبل احد مديري الشركة (فريد حموي) لانه طالب بماء للشرب بحجة أن « العمل قبل الماء » ، وقد تطورت قضية هذا العامل بعد تضامن رفاقه معه . وقد اثار العمال اثناء اضرابهم قضية الرواتب التي تدفعها الشركة بعد حسم ايام الاحاد منها كما اثاروا مسالة ابقاء الرواتب كما هي اي ضمن حدود الحد الادنى رغم مرور ٦ سنوات وعشر سنوات على بدء عملهم في الشركة . ويطالب العمال بتسجيل المجموعات التي بدأت عملها قبل عام ١٩٦٥ لان الشركة عمدت الى تسجيل العمال الذين التحقوا بالعمل بعد ذلك العام فقط . وأثناء الاضراب تدخلت نقابة عمال الميكانيك وقامت بعدة اتصالات مع الادارة والعمال وخرجت بموقف متخاذل كانت غايتها من ورائه تمييع الاضراب بحجة ان الوزارة وزارة جديدة وفي البلاد عهد جديد لا يجوز احراجه !!

لقد جر العمال بعد تدخل النقابة الى مفاوضات ثانية مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومع مديرها بالذات الذي انكر عليهم اي حق من حقوقهم وطلب اليهم العودة الى عملهم دون أي قيد أو شرط ! وفي المقابلة مع المدير تدخل الموظف في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وليم غريب والتفت الى مدير الشركة فريد حموي قائلا : « اصرفهم كلهم ولا حق عليك وانا ادبر لك ١٨٠ عاملا غيرهم » ! وانفض الاجتماع دون الوصول الى حل .

وتقوم في أوساط العمال اليوم دعوة لتاسيس لجنة تحضيرية تعمل بشكل منفصل عن نقابة عمال الميكانيك وتتولى تنظيم العمال لينبثق عنهم مجلس خاص يقوم هو بتمثيلهم وتنظيم نضالهم من اجل الحصول على حقوقهم .

بلدية طرابلس تصرف عمال الحدائق

صباح الاربعاء الماضي استفاق حوالي أربعون عاملا في حدائق بلدية طرابلس على قرار بفصلهم من العمل طوال فصل الشتاء . وحجة المجلس البلدي في ذلك أن الميزانية لا تتحمل !

ويبدو ان للميزانية مزاجها الخاص الذي يختلف باختلاف أنواع النفقات . فهي تتحمل مثلا المصاريف المنظورة وغير المنظورة لمد السجاد العجمي في مكاتب الرؤساء وصرف البنزين الدائم للسيارات الخاصة تامينا للراحة . كما أن الميزانية لا تبدو مهتمة بتحصيل الضرائب من كبار الرأسماليين الحلفاء ، فلهؤلاء مكانتهم التي لا يجوز التعرض لها !

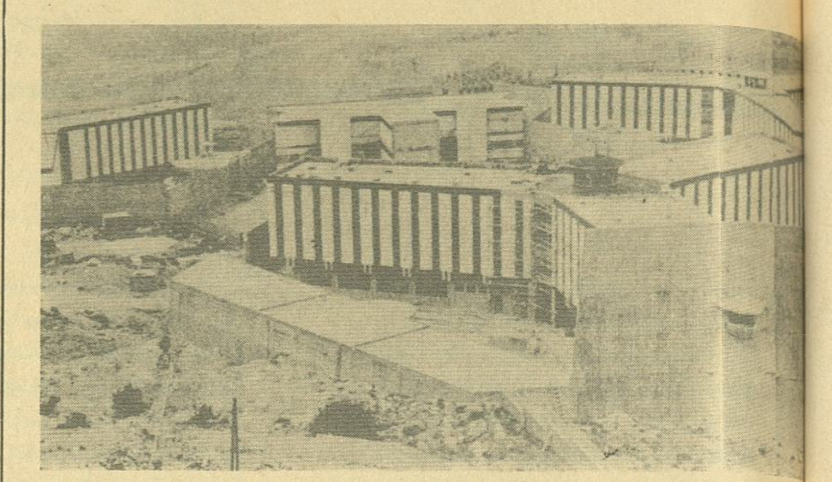
وقد تجمهر العمال المصروفون امام دار البلدية للاحتجاج على الاجراء المتخذ بحقهم فاذا بهم أمام خطبة فصيحة القاها موظف كبير تؤكد على « ضرورة تطبيق القوانين حفاظا على أموال الشعب » !! ولكن العمال « عجزوا » عن فهم القوانين والحفاظ على أموال الشعب بالطريقة التي يفهمها سيادة الموظف الكبير . فازدادوا اصرارا على حقهم . وقد حضرت مجموعة منهم الى بيروت وتظاهرت تحت لافتات تدعو الى التضامن مع العمال وتحصيل حقوقهم .

الحرية

صاحب الامتياز: محسن ابراهيم — المدير المسؤول: حسن فخر — مدير الادارة: ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العامانية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

دولة الفضائح في السجن الحديث



في الحديث التلفزيوني الذي ادلى به رئيس مجلس الوزراء ، صائب سلام ، عشية الخميس في ٢٩ – ١٠ – ١٩٧٠ كشف عن فضيحة رابعة ، في مسلسل الفضائح المعروض الان على الراي العام في لبنان . والفضيحة ، كما ذكر رئيس الحكومة ، تتعلق ببناء السجن الحديث .

فالتقدير الاول لنفقات بناء السجن كان ٦ ملايين ليرة ، اما اليوم فقد ارتفعت قيمة النفقات الى ٢٢ مليون ليرة .

(ليست هذه هي المرة الاولى التي تحصل فيها مثل هذه الفروقات في الاسعار . وقد ذكرنا في مكان اخر من هذا العدد نماذج عن قفزات في الاسعار الافرادية لبعض الاشغال في احد الالتزامات التي جرى تنفيذها في مبنى مجلس النواب) .

اذا كان رئيس الحكومة قد تكلم عن فضيحة السجن الحديث ، فمن حقنا أن نستفسر من دولته عن ايهما كان يتكلم : السجن الحديث للرجال ام السجن الحديث للنساء ؟ فكلاهما فضيحة . وقد كان مسرح هاتين الفضيحتين رومية – المتن حيث يبنى هذان السجنان .

السجنان الحديثان بدأت قصتهما عام ١٩٦٣ . اذ رسا التزام سجن الرجال على المتعهد محمد رعد . والتزم السجن الاخر المتعهد عوني الاحدب . وكان من المفروض ان يفرغ المتعهد الاول من البناء في اواسط عام ٦٥ لقاء مبلغ ثمانية ملايين ليرة الا ان المبلغ ما لبث ان قفز الى عشرة ملايين ليرة . رغم ذلك فان السجن لم يبن . فسخوا العقد وصالحوا المتعهد . على ماذا ؟. على عدم تنفيذه لاشغال السجن واعطوه مبلغ خمسة ملايين ليرة . وهكذا بقي الرجال بلا سجن . فاعادوا تلزيم السجن للاسراع في بناء سجن لهم . ومعلوماتنا ان الرجال مازالوا بلا سجن .

اما النساء فلم يكن احسن حالا من الرجال . سجنهن كان من نصيب المتعهد عوني الاحدب وكان من المفروض أن تنتهي الاشغال عام ٦٤ اي من ست سنوات كان من المفروض أن يكون النساء قد قعدن في سجنهن الحديث يطرزن ، ويحكين الحكايا . ولكن السيد عوني الاحدب لم يكن على عجلة من أمره . لم ينفذ . فصالحوه هو الاخر واعطوه نصيبه من الصفقة . وانصرف ، ليفسح في المجال امام غيره .

منذ سبع سنوات بدأت قصة السجن الحديث . بدأت بمبلغ ستة ملايين ليرة ، وتمضي القصة في طريقها تحوكها الايدي والفواتير والخرائط والكشوفات والحوالات .. لتصل الى عام ١٩٧٠ وقد وصل المبلغ الى ٢٢ مليون ليرة ، كما يقول رئيس الحكومة .

وللوهلة الاولى تساءل المتتبعون لمسلسل الفضائح عما اذا كان دولته يدري وهو يتحدث عن فضيحة السجن الحديث علاقة شقيقه مالك سلام بها ، ام انه قد تسرع بالحكي وتعجل فيه ؟

الا انه حين انبرى مالك سلام ، بصفته رئيس مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية الذي يتولى امر السجن الحديث ، للرد على اتهامات رئيس الحكومة ربط الناس بين اثارة الفضيحة وبين الخلافات « السياسية » القديمة بين الشقيقين والتي من بين عواملها مصاهرة الاخير لآل كرامي ؟!

حملة ارهاب واعتقالات في عمان

تناولت حملات الاعتقال التي تشنها « حكم قابوس » كل مواطن من الممكن الاشتباه فيه . وقد جاء تصريح « طارق » – رئيس الوزراء – لوكالة « رويتر » ، كما لو كان يدلل على ضعف الحكم من الناحية السياسية .

ففي غمرة تصريحاته قال مندوب الوكالة بأن الحكومة « قد تفكر في اسلوب سياسي للوصول الى ثوار الجبهة » ، ويبدو انه يقصد بالاسلوب السياسي ارسال الجواسيس لضرب الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، ثم يضيف مؤكدا بأن الميزانية في جانبها الاعظم ، تذهب الى القوات المسلحة .. طبعا هذا هو الاسلوب الوحيد الذي يستطيع التعاطي فيه امثال طارق – وهو المشهور لدى كل العمانيين بانه قاد ، وبرفقة ضباط انجليز ، الحملة العسكرية التي احرقت معظم قرى الجبل الاخضر في عمان ، ابان ثورة ١٩٥٧ ، ثم خرج على اثر خلاف مع اخيه السلطان السابق ، لينصب نفسه بكل بساطة زعيما للعمل الوطني .

وبعد اشتعال الثورة في عمان ، واستشهاد ثلاثة من الشباب المناضل وهم : الشهيد جمعة ثنيان (راشد) ، والشهيد علي هاشم (خالد) ، والشهيد راشد عبد الله (عبد الله محمد) ، شنت السلطة القابوسية حملة اعتقالات تناولت عشرات المواطنين ، ومن ضمنهم : احمد حميدان (بحراني الجنسية) يحيى حميد (من عمان الداخل وقد تخرج من الكلية العسكرية في بغداد) ، بالاضافة الى احمد الربعي من الكويت ، عبد الكريم علي ، سالم ناصر ، ناصر منصور ، محمد عدي البطاشي ، سعود السالمي . وجميع هؤلاء المعتقلين يحتويهم سجن كوت الجلالي (باستيل عمان الحجري). اما الاجهزة العصرية « المتمدينة » التي تدير هذا السجن وعشرات مثله في البحرين وغيرها فهي الاستخبارات التي تعمل بتنسيق مع المخابرات المركزية الاميركية ، حيث تشرف على التخطيط والتنفيذ في منطقة الخليج العربي باكملها ، والمعروف أن من ضمن مهام الاتحاد المزمع انشاؤه هو « حماية المنطقة من تأثير الشيوعية » كما تقول بوضوح اوساط حكام الامارات . الا ان الذي لا تريد ذكره هذه الاوساط هو أن الاتحاد سيقوم اصلا ليحمي الاستثمارات النفطية ، ويؤمن عملية تصدير رؤوس الاموال العالمية للمنطقة من ناحية ، واستقرارها كمركز اتصال عالمي ، تلتقي فيه شبكة خطوط تجارية عالمية من ناحية ثانية . وهو الامر الذي يقف عقبة في وجه وضع الجماهير الثوري الذي تحاول اجهزة الحكومات العميلة في المنطقة تكييفه وترويضه لمصلحتها . ومن أجل ذلك استخدمت هذه الاجهزة وسائل عديدة كان من بينها محاولة تحقيق نوع من الانفراج السياسي في بعض المناطق بشكل يحرص على عدم حدوث اي انقطاع في السلطة . ولكن هذا الانفراج لم يمنع تلك الاجهزة من العودة سريعا الى اسلوب القمع والارهاب عندما كانت تحس بأن التحرك الجماهيري غير قابل للامتصاص من خلال بعض الاجراءات ذات المظهر « الديمقراطي » الخادع .

الحاشية تتكلم

منذ أن تولى الوزراء الجدد الحكم وهم يتكلمون ويتصورون .. في كل الاوضاع : يتكلمون عن هواياتهم وزوجاتهم واولادهم ، يتصورون في البيت والمكتب وامام السيارة . وبدأوا ينكشفون . واذا بجملة عابرة تزيح ما كان الصمت قد ستره .

وفي ما يلي نماذج عن تصريحات الوزراء « الجدد » ، تلتقي كلها عند نوع صلتهم بالحكم ومشاريع التغيير التي طبل لها وزمر – التصريحات من عدد « الصياد » الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الاول – .

الياس سابا :

س – هل يتهرب الاغنياء من دفع الضريبة ؟

ج – لا اعرف هذا .

خليل ابو حمد :

س – هل يعني الانفتاح وعدم التعقيد ان لبنان قد يعترف بالصين الشعبية وكوريا الديمقراطية مثلا ؟

ج – يهمني أن اقول ان الاساس في لبنان هو انه ليس معقدا .

حسن مشرفية :

س – من المعروف ان النظام القائم هو الذي أتى بكم الى الحكم فهل انتم مع النظام ام ضد النظام ؟

ج – الكلام عن النظام كلام مبهم .. النظام لا يتغير الا بمضمونه ، ولا يمكن أن يتغير هذا المضمون بالتفرج من الخارج بل بالعمل من الداخل .

جميل كبي :

س – انتم الشباب الذين اتى بكم النظام الى سدة الحكم ، ما هو موقفكم من النظام ؟

ج – بما أن ثورة – النظام – هي ثورة من فوق كما قال الرئيس سلام ، وليست ثورة من تحت ، فان هذا يعني ان النظام ارتقى الى اعلى مراتب الارتقاء .

جعفر شرف الدين :

س – هل كان لك اي نشاط سياسي قبل أن تصبح وزيرا ؟

ج – ... كنت اتابع بنوع خاص الجنرال ديغول ، واعتبره اخر محاولة لنفخ روح جديدة في الحضارة اللاتينية . وامل أن تكون هذه الروح كافية ..

جماعة « الأخبار » بين التزوير والتفاهة

نشرت « الاخبار » الناطقة بلسان القيادة الانتهازية اليمينية للحزب « الشيوعي » اللبناني ، تعليقا على مقال سابق في « الحرية » تناول التروتسكية .

ولما كان التعليق لم تصل فوائده الا لعدد ضئيل من قراء الجريدة الجماهيرية ، التي تحرر بواسطة مقص يعمل في نشرات وكالتي تاس ونوفوستي تقطيعا واختيارا ، رأينا أن نعمم على قراء « الحرية » – الناطقة بلسان اليسار الصغير في تمني « الاخبار » – هذا النص كاملا ، ففيه تكثيف للفكر النير الذي تفتح بواسطته القيادة الانتهازية اعين « الجماهير » على الحقيقة والصدق .

« جماعة « الحرية » دخلوا مرحلة جديدة .

فبعد أن كان نشاطهم « النظري » متمركزا في جمع ما تكتبه امهات الصحف المعادية للحركة الشيوعية يمينية ام يسارية كالاكسبريس والنوفيل اوبسرفاتور واللوموند عن الاتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية العالمية وقولبة هذه المقالات في اسلوب اخر غير ناسين أن ينسبوها الى عبقرياتهم الخلاقة الجياشة « غير المعقدة » ! فقد انتقلوا الى نمط جديد في العمل هو النسخ الحرفي لما تكتبه الجرائد والمجلات وما تحتويه خزائن الكتب القديمة .

وكيف كان ذلك كما كان يقول دمنة ؟ فقد طلع علينا نساخو الحرية في عددهم الصادر بتاريخ ١٤ – ٩ – ١٩٧٠ رقم ٥٣٢ بمقال « التروتسكية مرض الستالينية الانتهازي » القصد منه تبرئة انفسهم من تهمة الانتماء الى التنظيمات التروتسكية .

ومن الفيض الهادر في هذا المقال قرات شيئا اذهلني اذ تضمنت احدى فقرات المقال زعما بان الحاكمين في الاتحاد السوفياتي الان هم فوروشيلوف (توفي عام ١٩٦٨ وكان مبعدا عن السلطة قبل ذلك بكثير) مولوتوف (نزيل المستشفى الان ومبعد عن السلطة منذ ١٩٥٦) كيروف (توفي عام ١٩٣٤) وجدانوف (توفي عام ١٩٤٨).

وهذه هي الفقرة كما وردت في عدد « الحرية » حول المقال الانف الذكر : « وخلال المحاكمات استكملت اعادة النظر في تاريخ الثورة الروسية البلشفية فحذفت ادوار بكاملها ونفخت ادوار اخرى فاذا بتروتسكي وهو احد مسؤولي اللجنة العسكرية التي نظمت الاستيلاء على السلطة والمسؤول الاول عن ديبلوماسية الثورة (مفاوضات برست – ليتوفسك) ومؤسس الجيش الاحمر ، فاذا به شخص ثانوي لا يدخل الى المسرح الا ليقف في وجه لينين . بينما يختال على المسرح « ابطال » هم فوروشيلوف ، مولوتوف ، كيروف وجدانوف . ومن باب المصدفة بالطبع ان يكون هؤلاء « الابطال » هم حكام اليوم » !

هل يمكن ان تصل السذاجة باحد « جهابذة » اليسار الصغير الى حد ان لا يعرف أن فوروشيلوف وكيروف وجدانوف قد ماتوا وشبعوا موتا . ام ان القضية قضية نسخ حرفي عن احد الكتب القديمة المعادية للحركة الشيوعية كتب قبل عام ١٩٣٤ (سنة وفاة كيروف) لم ينتبه ناسخه وهو ينسخ الى هذا الخطأ الناشىء عن اختلاف التواريخ ؟

يا نساخو الحرية .. لحد هون وبس . »



أجرى الحديث: العفيف الأخضر

حديث مع ثوري مغربي حول

مميزات الوضع الراهن في المغرب

يتضمن هذا الحديث الذي اجراه العفيف الاخضر « للحرية » مع رفيق ثوري مغربي ، مجموعة اراء وتحاليل تلقي ضوءا على الوضع السياسي الراهن في المغرب . ونظرا لطول الحديث – واهميته – تنشره « الحرية » على حلقتين ، في الاولى يتناول الثوري المغربي الوضع الراهن للعلاقات الطبقية في المغرب : نضالات البروليتاريا والحركة الفلاحية وطبيعة التحالف الطبقي السائد . وفي الثانية يتحدث عن دور الحركة الطلابية وعن انعكاس مجموع النضالات الشعبية على التحالف الطبقي السائد وسياساته الراهنة والمحتملة.

« الحرية »

هذا الحديث اجريناه في غضون الاسابيع الماضية مع رفيق ثوري مغربي . وهو يعطي للقارىء العربي لوحة متكاملة عن النهوض العفوي للحركة الجماهيرية في المغرب .. وعن امكانيات الانفجار في بلد تستطيع ثورة شعبية مسلحة فيه أن تكون نقطة انطلاق لتغيير الاوضاع المتعفنة في اقطار المغرب العربي كله التي تمر جميعا بأزمة نظام طاحنة .

ع . خ .

س – ماذا يميز الوضع الراهن للعلاقات الطبقية بالمغرب ؟

ج : الميزة الاساسية هي انه بعد مرحلة كاملة من الركود امتدت من ٢٣ مارس (اذار) ٦٥ الى ٧٠ بدأت النضالات الجماهيرية من مجموع الطبقات الثورية تتصاعد : من البروليتاريا خاصة في قطاع النسيج ، من الفلاحين الفقراء الراديكاليين ومن البورجوازية الصغيرة . طبيعة وابعاد هذه النضالات تختلف ، كما سنرى ، حسب الهوية السياسية لكل طبقة .

البروليتاريا تناضل ضد الاضطهاد

في الطبقة العاملة المغربية قطاعان حساسان:

أ – قطاع بروليتاريي المناجم . الدافع الجوهري لهذه النضالات هو الخطر الذي يهدد المعادن . اسعار المعادن وخاصة النحاس منخفضة عالميا . ولهذا فان البورجوازية البيروقراطية والراسمال الاستعماري الجديد الاميركي بالتحديد خفضا توظيفاتهما في هذا القطاع . وترتب عن ذلك طرد العمال خصوصا في معمل الرصاص بـ « احولي » ، في قلب الاطلس المتوسط ، وهو محاط بالفلاحين . لقد تجاوب الفلاحون عفويا مع اضرابات عمال المعمل .

ب – قطاع النسيج ، هذا القطاع تسيطر عليه البورجوازية الوطنية اساسا بورجوازية حزب الاستقلال . لانه الان ، بفضل سياسة تدخل دولة الحسن الثاني في الانتاج مر في غالبيته الى ملكية الدولة . تقسيم العمل الدولي يترك للدول المتخلفة التخصص في النسيج . وهكذا اصبحت الدولة مسيرا مباشرا لهذا القطاع لعلاقاته بالاستعمار . منذ سيطرة الدولة عليه فرضت سياسة معادية بشراسة للعمال : تخفيض الاجور ، تكثيف وتائر العمل الشاق ، سوء المعاملة والاضرابات الاخيرة كانت احتجاجا من العمال على الصفع والجلد بالسياط . وقد جرت هذه الاضرابات في معمل « ليدامو » بناحية المثمار الذي انتقل للدولة ويشرف عليه – الوزير – المعلم عبد الله ابو طالب وزير الخارجية . وفي معمل « فيل روك » بالرباط الذي يشرف عليه الامير عبد الله . نذكر عرضا أن النضج العمالي بلغ في هذا المعمل الاخير درجة لم يسبق لها مثيل فقد هدد عماله بعد شهرين من الاضراب المتواصل ، ضد نصيحة القيادة النقابية ، بالتسيير الذاتي للمعمل . وهناك نضالات في القطاعات العمالية الاخرى ففي المعامل الصغيرة مثل الكاوتشوك والعجلات المهددة بالغلق يضرب العمال لابقائها مفتوحة . كما اكتست نضالات عمال السكة الحديدية ، الميناء ، السكر ، وعمال العجلات اهمية كبرى هذه السنة . مطالب العمال مركزة على اجبار السلطات على الاعتراف لهم بقوانينهم الاساسية وعلى ايقاف التدهور المتزايد في قدرتهم الشرائية . في الواقع العمال واقفون بين مطرقة ارتفاع الاسعار والضرائب وسندان تجميد الاجور . والفوارق بين اجور العمال المباشرين لعملية الانتاج والكوادر التي تنظم عملية الاستغلال فاحشة : ٨٣ بالمئة من اصل ٢٥٠ الف عامل في القطاع الخاص لا يحصلون الا على ٥ بالمئة من مجموع الاجور المدفوعة في هذا القطاع بينما ٥ بالمئة يحصلون على ٢٥ بالمئة من مجموع هذه الاجور . المفارقات في هذا القطاع ليست الا صورة مصغرة عن الواقع العمالي في مختلف القطاعات الاخرى ٣ ملايين ونصف من العمال والبروليتاريا الرثة والبورجوازية الصغيرة الكادحة يتقاسمون ٢٥ بالمئة من الدخل القومي . بينما المعمرون الاجانب والبورجوازية الكبرى وبيروقراطية الدولة والاقطاعيون الذين لا يتجاوز عددهم بضعة الاف يحصلون على ٥٥ بالمئة من الدخل القومي . الدخل القومي الاجمالي ٢٥٠٠ مليون فرنك توزع كما يلي : المعمرون الاجانب ٥٠٠ مليون . الاقطاعيون ٢٥٠ مليون . بورجوازية المدن ٢٠٠ مليون . والباقي ٢٥٥٠ مليون مقسمة على سكان الارياف .

وباختصار فالنضالات العمالية شاملة في قطاع النسيج واخذة في الامتداد الى باقي القطاعات . وهي ليست مطلبية فقط بل سياسة ايضا .. موجهة ضد الاضطهاد المزدوج القومي والطبقي : ضد القمع البوليسي وضد نهب الراسمال الاجنبي .

هذه النضالات بدأت عفوية . لكن طابعها العفوي لم يعد هو الغالب . فرغم انه لم توجد حتى الان المنظمة المركزية لتنسيق نضالات جميع العمال : الا ان هؤلاء بادروا في عدد من المعامل للتنظيم السري دفاعا عن مطالبهم اليومية التي تتهاون بها وتساوم عليها النقابة الاصلاحية وأيضا لتسجيل مواقف سياسية معارضة لمواقف الاحزاب .

الاتحاد المغربي للشغل بقيادة محجوب بن الصديق لم تكن له اية مبادرة في هذه النضالات . بل انه في احيان كثيرة يعارضها ويطالب العمال بفك الاضراب . وفي احيان اقل ، ولتضليل العمال ، يجمع لهم مساعدات مالية . اما الخط المركزي لهذا الاتحاد فهو اما الصمت امام الاستغلال الوحشي وامام صفع العمال وجلدهم . واما التفاوض من وراء ظهر الجماهير العمالية مع المعلمين واجهزة الدولة . والجدير بالذكر هو أن الكوادر الاساسية لهذا الاتحاد ليست من العمال بل من الموظفين في جهاز الدولة البوليسية . ويسمح لهم بالتفرغ وتدفع لهم مرتباتهم .. لكن بأي ثمن ! ولهذا فان العمال غالبا لا يسمعون لهذا الاتحاد قولا ، وهم يخوضون اضرابات عفوية لا تشرف عليها المنظمات ، متمردة على أوامر النقابة ، وعلى التقسيم البورجوازي ، المقبول من البيروقراطية النقابية ، بين المصالح اليومية والمصالح التاريخية للطبقة العاملة ، وبين نشاطها السياسي ونشاطها الاقتصادي .

الخاصة المميزة للقيادة النقابية البيروقراطية الراهنة هي الحذر من الجماهير العمالية ومقاومة ردود فعلها العفوية .

س – وما هي مواقف قيادات الاحزاب السياسية من هذه النضالات ؟

ج : مواقفها ليست اقل سوءا ، نوعيا ، من مواقف الاتحاد المغربي للشغل ، العميل للبورجوازية بقطاعيها الخاص والحكومي . الاتحاد الوطني للقوى الشعبية « ا.و.ق.ش » – الامين العام للنقابات م. بن الصديق هو احد كبار قادته الاصلاحيين – وحزب التحرر والاشتراكية « ح.ت.ش » – الحزب الشيوعي سابقا – يقفان موقف الصمت والعجز ... باستثناء مبادرات فردية صادرة عن بعض مناضلي هذين الحزبين : جمع مساعدات مالية للعمال المضربين . اما حزب الاستقلال فقد حاول عبر صحافته احتواء نضالات العمال بوسائل سهلة : نشر رسائل المساندة والدعم اللفظي لا غير .

لماذا انتفاضات الفلاحين ؟

س – هل تستطيعون رسم لوحة مماثلة للمسألة الزراعية ؟

ج : في سبيل فهم العناصر المكونة للمسألة الزراعية فهما تاريخيا صحيحا يجب عرضها من خلال حركة تكونها التاريخي .. لكن ذلك يضيق عن نطاق هذا الحديث . وسنتدارك ذلك في تحليل طبقي شامل سنصدره قريبا . لكن لا بد من الاشارة العابرة الى بعض المعطيات الاولية : من اصل ١٤ مليون مغربي يوجد ٩ ملايين من الفلاحين . وهم يتقاسمون مع مليون من الفئات الاجتماعية الريفية ٢٠ بالمئة من الدخل القومي .

منهم ٤ ملايين من الفلاحين المعدمين . والدخل السنوي للفلاح المغربي خاصة من سكان المناطق الريفية والجبلية لا يتجاوز ٢٠٠ فرنك سنويا . بينما دخل الفرد من الطبقات المالكة الكبرى يتجاوز ٧٠٠٠ فرنك . وتاتي الضرائب المباشرة وغير المباشرة لتجعل وضع الفلاح لا يطاق . مثلا الرسوم على السكر الذي يمثل ٥٠ بالمئة من استهلاك العمال والفلاحين المغاربة تضاعفت بنسبة ١٠٠ بالمئة . وهناك اكثر من مليون عاطل من السكان القادرين على العمل . اكثرهم من البروليتاريا الزراعية .. التي تستورد منها المناجم الفرنسية سنويا عشرات الالوف .. بطريقة تعيد للذاكرة كيف كان النخاسون يستوردون العبيد الافارقة : يوم السوق في القرية ياتي سماسرة شركات المناجم .. يجمعون ، بعد فحص اولي ، مئات الفلاحين ويذهبون بهم الى اكادير حيث يعرضون على فحص طبي دقيق ، لامتحان مدى قدرتهم على تحمل الاشغال الشاقة في مناجم الشمال ، والصالحون منهم للعمل يساقون كالاغنام في باخرة . جوازاتهم لا تسلم اليهم بل للسمسار الذي يسلمها في المرفا الى ممثل القنصلية المغربية الذي يحتفظ بها ويسلمهم بدلا منها عويات لا تسمح لهم بمغادرة دائرة المنجم . والقصد من ذلك هو منعهم من الفرار الى المدن الفرنسية بحثا عن أعمال اقل مشقة. ومنعهم ايضا من العودة الى المغرب . غالبا ما يعودون بعد ٥ سنوات ليدفنوا في أرض الوطن ! أما شروط حياتهم فلا تصدق .. مثلا يسكنون في معسكرا ت الاعتقال النازية في شارل لودوا .


الملك الحسن .. من الملفى

لفهم أسباب النضالات الفلاحية يجب تتبع سياسة الحكم الزراعية : منذ ١٩٦٥ اعطى المخطط الزراعي المرتبة الثالثة للفلاحة بعد السياحة وتكوين الكوادر . أما المخطط الخماسي (١٩٦٧) فقد اعطاها المرتبة الاولى . لماذا ؟ لان المغرب بلد زراعي ٤٠ بالمئة من الدخل القومي من الزراعة ، وهو متخلف حتى على المستوى الزراعي نفسه .

بعد الاستقلال تقلص الانتاج واستمر في الانكماش الى ١٩٦٣ . سبب ذلك كامن في علاقات الانتاج : سيطرة الاقطاع(1) الذي يستثمر جزءا من أراضيه فقط .. ويترك الجزء الاهم للمراعي . ويصح القول ان الاقطاعيين المغاربة هم رعاة اكثر منهم فلاحون . يضاف الى ذلك ظاهرة التغيب (عدم الاقامة على عين الارض بل في المدن) التي افرزت ظاهرات انتاجية متخلفة : الرباعة والتأجير . القطاع الاساسي من الفلاحين المباشرين للانتاج هم الفلاحون الفقراء الذين يمارسون الخماسة والمشاركة (كأن يقدم احد الفلاحين المحراث ويقدم الاخر الماشية الخ) وهم يستغلون أرضا اقل خصوبة وبأدوات تذكر بعهود ما قبل التاريخ . هذه كانت مميزات الفلاحة المغربية قبل ١٩٦٥ .

من التناقض بين علاقات الانتاج والحاجة الى تطوير الانتاج بدأت العلاقات الاقطاعية تتحطم .. وعلى انقاضها ظهرت طبقة من كبار الملاكين العصريين ما زالت محدودة . فالاراضي المسترجعة من الفرنسيين بعد ٦٣ لم تعد الى الاقطاعيين بل عادت الى الدولة التي تستغلها بواسطة متصرفيها . كنتيجة للتناقض بين الدولة والفلاحين الفقراء اختفت ظاهرة الخماس . العملية التي أدت الى ذلك هو أن الفلاح الصغير لم يعد قادرا على استخدام الخماس الا اذا كان غير مدين ويمتلك ٥ هكتارات على الاقل . ولا يستطيع الفلاح الصغير المدين دائما للدولة بقروض الحبوب والمدين دائما للاقطاعي – المرابي بقروض المربا ، ان لا يكون مدينا .

هكذا انتهى الخماس كظاهرة اقطاعية محضة وعوضه عند الفلاحين الفقراء ، الكراي : في موسم الغرس او في المراحل الاساسية من العام الزراعي يستأجر الفلاح احدا يساعده على حرث الارض مقابل نقود لا مقابل حبوب . الكراي هو مرحلة انتقالية بين الخماس والعامل الزراعي الدائم .

1 – يستطيع الانسان أن يشك بوجود الاقطاع حاليا بالمغرب . اذ نمط الانتاج الاقطاعي بالمعنى التاريخي يتميز اساسا بفقدان السوق الوطنية الواحدة . وربما كان اقل خطأ استعمال نمط الملكية العقارية التقليدية . لكني لم افعل ذلك لان دوري الاساسي في هذا الحديث هو تسجيل اراء الثوري المغربي . ع.خ.

لقد بدأت تظهر علاقات رأسمالية في الزراعة المغربية .. ادخلها المخطط الثلاثي ثم على نحو اكثر حسما الخماسي . هذه العلاقات الرأسمالية هي ، بالاضافة الى عجز العلاقات الاقطاعية ، افراز لضغوط السوق الرأسمالية: الامبريالية التي تقرض الحكم تريد التعامل مع رأسمالية زراعية عصرية .

لقد دشنت سياسة التخطيط الفلاحي صعود الطبقة البيروقراطية الى مسرح التاريخ .

قبل ٦٣ حاول النظام مساعدة الاقطاعيين على التحول الى رأسماليين فأسس عدة مؤسسات اهمها مكتب المري . لكن التجربة فشلت لان المشكل المطروح لم يكن يتطلب حلا جزئيا بل حلا شاملا . ولان ازمة الاقطاع في اجتياز مرحلة الانتقال الى الرأسمالية كانت حادة وشاملة . وأصبح واضحا للحسن الثاني أن المسألة ليست مسألة تدابير ادارية بل مسألة ما هي الطبقة التي يجب أن تحكم المغرب . هكذا ظهرت مع المخطط الثلاثي (١٩٦٣) البورجوازية البيروقراطية التي اتخذت عددا من التدابير : اقامة السدود ، القروض الفلاحية وقانون الاستثمارات الزراعية . وبكلمة يمكن تلخيص سياسة الحكم :

١ – توسيع الاستثمارات (مشروع احياء مليون هكتار) .

٢ – رفع الانتاج . وهذا يتطلب ان يصبح نمط الانتاج مختلفا نوعيا . منع التغيب واصبح اهمال الارض جنحة يعاقب عليها القانون بالانتزاع .

أصبحت البورجوازية البيروقراطية تتدخل بشكل مباشر اساسا في قطاعي الزراعة التصديرية والزراعة الصناعية : في الحوامض والبواكير او في زراعة القطن ، لاهمية صناعة النسيج ، وزراعة الشمندر الاساسي لصناعة السكر .

هذه الانواع الزراعية كلها عصرية وتتطلب انماط انتاج عصرية : الات ، ماء ، مواد كيمائية ..

الفلاح الصغير عاجز عن الوفاء بهذه المتطلبات . ولهذا فالزراعة العصرية ليست من ميدان الفلاحين الفقراء . ومن هنا بدأ اجلاؤهم قهرا عن المناطق الصالحة لزراعة، هذه المنتوجات الاساسية للفلاحة المغربية ، وانتزاع املاكهم بقوة القانون الذي هو ليس الا العنف البورجوازي مقننا .

سياسة السلطة الطبقية في هذا المجال تتجلى بكامل الصفاقة : بينما ترى أن دورها ، بسياسة السدود ومكاتب الاحياء الجهوي ، هو تربية الفلاحين الكبار خاصة فلاحي الشمندر على تطوير اساليب استثماراتهم ، فان دورها بالنسبة للفلاحين الفقراء هو الطرد والانتزاع.

حتى في قطاع الحبوب الذي كان المجال الاساسي للفلاحين الصغار ادخلت عليه تجديدات اهمها التخطيط : تحديد كمية ونوعية الانتاج لكل هكتار . واستعمال المري اصبح الزاميا . والنتائج العملية لذلك هي أن السلطة تكفلت مرة اخرى باجلاء الفلاحين الصغار عن أراضيهم نيابة عن الفلاحين العصريين الكبار. الغطاء القانوني لعملية الانتزاع هو المخطط الذي يعطي للدولة حق انتزاع الملكية من الفلاحين الفقراء العاجزين ، طبعا ، عن تحقيق شروط المخطط الرأسمالي .

الاراضي المنتزعة تعود ، في حالات غير نادرة ، الى الوزراء او الى الامير عبد الله او الى الملك نفسه . وعموما تعود الى الدولة التي تديرها بواسطة « طبقة » الوكلاء الذين يتميزون بالسرقة المنهجية .

– البقية على الصفحة ١٤ –

نموذج عن أمانة الشيوعيين للحقيقة !

عن الاجتماع الذي وصفته جريدة الاخبار بانه « استثنائي هام » للجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني، صدر تقرير يعالج الوضع العربي بعد مجازر الاردن ووفاة عبد الناصر ويستعيد الاحداث التي سبقت هذين الحدثين : تقديم الولايات المتحدة الاميركية لما يسمى بمبادرة روجرز والموافقة المصرية على هذه المبادرة وردود الفعل المختلفة التي برزت حولها .. (الاخبار ٢٥–١٠–١٩٧٠)

تستعيد هذه الوثيقة – عبر معالجتها لاحداث الاشهر الاخيرة – المواقف المعهودة للشيوعيين اللبنانيين من قضايا : المقاومة الفلسطينية – الانظمة التقدمية – تحركات الحل السياسي المتعلقة بالنزاع العربي – الاسرائيلي ... من هنا عدم تميزها بالجدة مما ينفي ضرورة التوقف عند المسائل التي تثيرها .. لكن هذه الوثيقة من ناحية اخرى تمثل نموذجا يلخص ، بوضوح اكبر وفي صياغة واحدة ، منطق الشيوعيين وطريقتهم في معالجة القضايا ، رأينا ضرورة التعليق السريع عليه لانه – عبر هذا التقرير – يقطع شوطا بعيدا في الديماغوجية السياسية وعدم الامانة للحقيقة التي طالما جهد الشيوعيون « لاعادة الاعتبار اليها » !

يقوم هذا المنطق على استعادة الحدث (تقديم المبادرة الاميركية مثلا) ويعيد ترتيب تفسيره من جديد (افتراض اهداف محددة للمبادرة) في سياق منطقي (شكلي) يحدد مقدمات مفترضة (عدم القبول يعني كذا والموافقة تعني كذا) يترتب عليها نتائج محتومة تفرض على القارىء فرضا (ضرورة الموافقة) . هذه الطريقة الشكلية في تفسير الاحداث وصياغتها ، التي اقل ما يقال فيها انها تجافي الامانة السياسية لشيوعيين مفترضين تجاه جماهيرهم ، لا تواجه الحقيقة (حقيقة القبول بالمبادرة الاميركية مثلا كتعبير عن سعي لحل تفرضه حدود المصالح الطبقية القائمة) الا بقدر ما تكون طيعة للخضوع الى منطقها الخاص (وهذا هو مضمون الانتهازية بالتحديد) .

التقرير الصادر عن الاجتماع « الاستثنائي الهام » بصفحتيه نموذج على هذا المنطق ... سنكتفي بايراد بعض الامثلة :

يسوق التقرير اهدافا ومقاصد توختها الامبريالية الاميركية ضد حركة التحرر العربية بتقديمها مشروع روجرز ، لا تقل غرابة عن التفسير الهيكلي (المبادرة كتعبير عن «حقائق القوة») . ما هي هذه الاهداف ؟ : ايقاف التطور على جبهة القناة – كسب الوقت – تعميق الخلاف في قلب حركة التحرر العربية – اعطاء القوة للرجعية العربية وعملاء الامبريالية وبعث فكرة فتح الحوار مع أميركا – اساءة العلاقة « التي تنمو وتتوطد » مع الاتحاد السوفياتي « القوة الطليعية والاساسية في الحركة الثورية العالمية » – تعميق الانقسام بين الدول العربية في حال الموافقة .

كل هذه المقاصد الشريرة كانت تقف اذن وراء الهدف من تقديم الولايات المتحدة لمشروع روجرز . سيبدو مشروعا هكذا أن يتساءل القارىء : ولماذا وافقت مصر على هذه المبادرة الخبيثة ؟ ويأتي الجواب – النتيجة : لانه « في حال عدم موافقة الجمهورية العربية المتحدة على المبادرة فان ذلك كان سيكون نقطة أساسية تستند اليها اميركا والصهيونية العالمية لاظهار العرب بأنهم هم الذين يعرقلون كل حل ، واتخاذ المبرر من ذلك لتقوية اسرائيل والقيام بواسطتها بمغامرات عسكرية ضد ج.ع.م خصوصا وضد البلدان العربية كلها » !

الانهزاميون العرب ما قبلوا بكل نتائج موافقتهم على المبادرة الاميركية الا لكي لا يظهر العرب « بانهم هم الذين يعرقلون كل حل ... » !. بمثل هذه الامانة للحقيقة – حقيقة سعي الانهزاميين العرب وراء حل استسلامي يحفظ لهم مصالحهم الطبقية – يعيد الشيوعيون ترتيب حقائقهم . ولن نقف عند تذكيرهم ، وتقريرهم قد دبج في اواسط تشرين الاول ، ان الامبريالية الاميركية لم تنتظر « المبرر من ذلك (عدم الموافقة) لتقوية اسرائيل ... » ومدها بمزيد من الطائرات والدبابات ...

لا يتوقف التقرير عند دلالة القبول المصري – الاردني بالمبادرة الاميركية والصلة المباشرة بين هذا القبول ومؤامرة السلطة الاردنية ضد المقاومة الفلسطينية . فهو عندما يتوقف مطولا عند « بعض النقاط الاساسية في تحديد المسؤوليات والنتائج التي اسفرت عنها مجازر الاردن » لا يذكر كلمة واحدة عن « مسؤولية » القبول بالمقترحات الاميركية في التمهيد للمجازر ... على العكس من ذلك فان التقرير يأخذ على المقاومة تصديها للمشروع الاميركي ويعتبره « تورطا » « في معركة جانبية خطيرة النتائج حول مشروع روجرز » ! ويدين ما يدعوه « اسوأ » مظاهر هذا التصدي « في المظاهرات المعزولة التي نظمتها (المقاومة) في عمان » !!

ويعتبر أخيرا ان هذه المواقف قد شكلت « عناصر سلبية » استفاد منها كل من أميركا واسرائيل والرجعية العربية . كيف استفادت اسرائيل مثلا ؟ : « فان اسرائيل التي أزعجتها موافقة عبد الناصر على المبادرة الاميركية وعمقت التناقضات بين احزابها الحاكمة ، وجدت الفرصة ، فيما بعد ، واصطنعت المبررات للخروج من المحادثات .» .. وهو ما اعلنت المقاومة مرارا (في المجلس الوطني الاخير) انه هدف نضالها الاساسي في هذه المرحلة (تفشيل المحادثات) .. أما أن يتم تجاهل مسؤوليات بكاملها (القبول بالمقترحات الاميركية) وقلب الحقائق رأسا على عقب (التصدي للمشروع الاميركي ، تورط في معركة جانبية) فهو بالفعل ما يستحق التساؤل عن الهدف منه : مجاراة موجة اعلامية مشحونة بأضاليل هيكل وابواق بيروت المأجورة ؟ الدفاع عن دبلوماسية السوفيات وحلفائهم العرب بأي ثمن حتى على حساب تعرف الجماهير على الحقائق ؟ قناعات امدتها « العلنية » بروح من الانظمة ؟ ام كل هذه الامور مجتمعة ؟ ولكن اين الامانة للحقيقة في كل هذا ؟

– البقية على الصفحة ١٤ –

النظام يحاول الخروج من مأزق الفضائح

لماذا كشفوا فقط فضائح الصفقات مع فرنسا وسكتوا عن الصفقات مع اميركا وبريطانيا؟!

اجواء العاصمة في هذه الايام عابقة بروائح فضائح النظام.. لقد تفجرت كمية كبيرة منها دفعة واحدة وفي وقت واحد فحجبت حتى الروائح المنبعثة من المجارير «الفلتانة» لبلدية بيروت «الممتازة».. وهذه الفضائح على ضخامتها ليست في الواقع سوى جزء بسيط من مئات الفضائح التي لا تزال مستورة والتي يحتاج كشفها الى فرص ومبررات مناسبة يلجأ اليها اهل النظام في صراعهم الضاري فيما بينهم على السلطة والنفوذ والمنافع، وتنافسهم الشديد على جني الارباح وتحقيق المغانم على حساب مصالح الجماهير الشعبية.

ان الفضائح والفساد من الصفات الملازمة لانظمة الحكم الرأسمالية وحتى المتطورة منها. وتشكل هذه الصفات بالنسبة لنظام حكم كنظام الحكم في لبنان المتخلف الذي يمثل الترابط العضوي بين مصالح قوى الاقطاع السياسي والطائفي والبورجوازية الكبيرة التي تضم كبار المستوردين والاحتكاريين والتجار والصناعيين والسماسرة وغيرهم، ظاهرة طبيعية وسمات اساسية لا يستطيع الانفصال عنها لانها نابعة من صلب تكوينه الطبقي، وارتباطه العضوي بمصالح الرأسمالية العالمية.

وهكذا فان الفضائح الضخمة التي نحن بصددها هي في نظر المتفهمين لطبيعة الطبقة الحاكمة امر طبيعي.. ذلك ان وجود هذا النظام واستمراره يتوقف على ما يقوم به اهله من سرقة ونهب واختلاس للاموال العامة واستثمار لجماهير الشعب وكبت لحرياتها. ولو قيض ان تقوم في هذا البلد «ثورة من تحت» حقيقية لامكن التثبت من ارتكاب عشرات، بل مئات، الفضائح الضخمة المماثلة في مختلف عهود الحكم «الوطني».

والحقيقة أن ما من دائرة او مرفق من مرافق الدولة يخلو من الفضائح.. وما من مشروع ينفذ او صفقة تعقد الا ويذهب قسم كبير من الاموال المخصصة له الى جيوب كبار النافذين والسماسرة سواء داخل الحكم أم خارجه. أما لماذا تبقى هذه الفضائح خافية عن الناس فلأن مصالح الشركاء فيها تحتم ذلك طالما ان المغانم توزع على الفرقاء جميعا. ولكن هذا «المبدأ» يصبح عرضة للخرق عندما يختل «التوازن» بين اهل النظام ويشتد التنافس فيما بينهم، اي عندما يستأثر بعضهم بـ «الجبنة» ويحرم منها آخرون..

فعندئذ تغلب المصالح الفردية للفرقاء مصالح النظام ويبدأ التمرد ونشر الفضائح.. ثم ينتهي الامر باللفلفة والتسويات ويعاد النظر بتوزيع المغانم والمكاسب من جديد.

٣ فضائح و ٧٠ مليون ليرة

ومع أن هذه الفضائح مرتكبة منذ وقت طويل امتد الى اكثر من سنتين، فقد اختار النائب السيد ميشال المر احدى جلسات مجلس النواب المخصصة لمناقشة البيان الوزاري لحكومة «الثورة من فوق» لكشف النقاب عن ثلاث فضائح ضخمة خسرت الخزينة بسببها حوالي ٧٠ مليون ليرة، وهي تتعلق بالاتفاقات المعقودة مع المؤسسات الفرنسية الحكومية والخاصة بشأن توسيع مطار بيروت الدولي، والكابل البحري بين بيروت ومارسيليا، وشراء شركة راديو اوريان الفرنسية.

لقد احتفظ السيد ميشال المر بهذه المعلومات الخطيرة التي حصل عليها عندما كان وزيرا للبرق والبريد والهاتف، طوال سنتين تقريبا الى أن قرر اخيرا — لاسباب لم يعلنها — البوح بـ «اسرار الالهة».

وتتلخص هذه الفضائح كما وردت على لسان الوزير السابق في جلستين متواليتين لمجلس النواب وكذلك في تصريحاته الصحفية بما يلي:

الكابل البحري

بتاريخ ٤ نيسان ١٩٦٨ صدر عن البرلمان قانون بالسماح بانشاء «شركة تطوير المواصلات» مهمتها انشاء الكابل البحري بين بيروت ومارسيليا واستثماره على أن تقوم الدولة بالمساهمة بنصف رأسمال الشركة، وان تكفل الدولة قسما من القروض التي تحصل عليها الشركة لتنفيذ المشروع لا يزيد عن ٢٠ مليون ليرة. وفي ١٤ ايلول ١٩٦٨ تم تاسيس الشركة برئاسة السيد جوزيف نجار الوزير السابق. وفي نفس اليوم وقعت الشركة اتفاقا مع الملتزم وهو شركة فرنسية، لتنفيذ المشروع بمبلغ ٥٥ مليون ليرة والزمت الشركة الحكومة اللبنانية بكفالة المبلغ بكامله اي بزيادة قدرها ٢٥ مليون ليرة عما سمح به القانون الصادر عن مجلس النواب. وفي ١٤ اب ١٩٧٠ دشن هذا المشروع رسميا بحضور وزير فرنسي واعلن انتهاء العمل فيه ووضعه موضع الاستثمار. ولكن المشروع لم يكن قد انتهى في هذا التاريخ وان مخابرة التدشين الاولى التي اجريت مع فرنسا انما تمت عن طريق محطة الاقمار الاصطناعية في العربانية (مشروع نفذته شركة اميركية).

شركة راديو اوريان

وفي الواقع فان الدولة التي يحق لها بموجب اتفاق انشاء «الكابل البحري» استثمار هذا المشروع الذي صرفت عليه مبلغ ٥٥ مليون ليرة ككفالة لحصتها وكذلك حصة شركائها وعلى راسهم جوزيف نجار، لم تستفد من هذا الحق. لان حق الانتفاع بالمشروع منح الى شركة «راديو اوريان» الفرنسية التي تقبض وارداته وقدرها حوالي ٢٢ مليون ليرة. اما لماذا منح هذا الحق للشركة الفرنسية فلأن مشروع توسيع مطار بيروت قضى بنزع منشآت شركة «راديو اوريان» الواقعة في خلده وضم الارض التي تقوم عليها الى المدرج الجديد للمطار. اي ان تسليم الكابل البحري لشركة راديو اوريان كان بمثابة تعويض عليها مقابل نزع منشآتها في خلدة، مع العلم أن امتياز هذه الشركة لا يعطيها حق احتكار استثمار المواصلات البرقية مع الخارج وهو ينتهي في اواخر عام ١٩٧٢ حيث تعود ملكيتها كلها الى الدولة.

توسيع مطار بيروت

التزمت هذا المشروع شركة فرنسية. وبقدرة قادر زادت الاموال المقدرة لنفقات هذا المشروع من ٥٠ مليون ليرة، كما نص الاتفاق الى ٧٠ مليونا. ذلك ان الشركة الفرنسية حددت كلفة «الباطون» الذي يحتاج اليه المدرج بـ ٢٠ مليونا بدلا من ١٥ مليونا كما هو مقرر سابقا، بالاضافة الى زيادات اخرى في التكاليف.

والجدير بالذكر أن ثمة علاقة بين مخطط مد مدرج المطار الى الاراضي التي تقع عليها منشآت «راديو اوريان» وبين التواطؤ مع القيمين على هذه الشركة من اجل الوصول الى احد هدفين: اما اجبار الدولة على شراء الامتياز قبل انتهائه بمبلغ حدد بـ ٨ ملايين ليرة، واما وضع الكابل البحري الذي كلف الملايين مجانا في تصرف راديو اوريان في الوقت الذي يجري فيه تسديد تكاليفه من خزينة الدولة.

الوزراء السابقون يتنصلون.. ولكن!

ولقد هزت انباء هذه الفضائح اركان النظام المهترىء وتعددت ردود الفعل عليها. ففي جلسة لاحقة للبرلمان حاول عدد من الوزراء السابقين الذين عقدت كل هذه الصفقات في عهدهم الدفاع عن انفسهم والتنصل من علاقتهم بهذه الفضائح. ومن هؤلاء رئيس الحكومة ووزير المال السابق رشيد كرامي ووزير الاشغال العامة السابق بيار الجميل، وكذلك وزير الاشغال العامة السابق رينه معوض الذي وقع بنفسه اتفاق توسيع المطار مع الشركة الفرنسية.

وعقد الوزير السابق جوزيف نجار، وهو المعني مباشرة بهذه الفضائح، مؤتمرا صحفيا رافق التحضير له بعض وسائل «الاغراء» بالاضافة الى نفوذ دوائر الدولة.

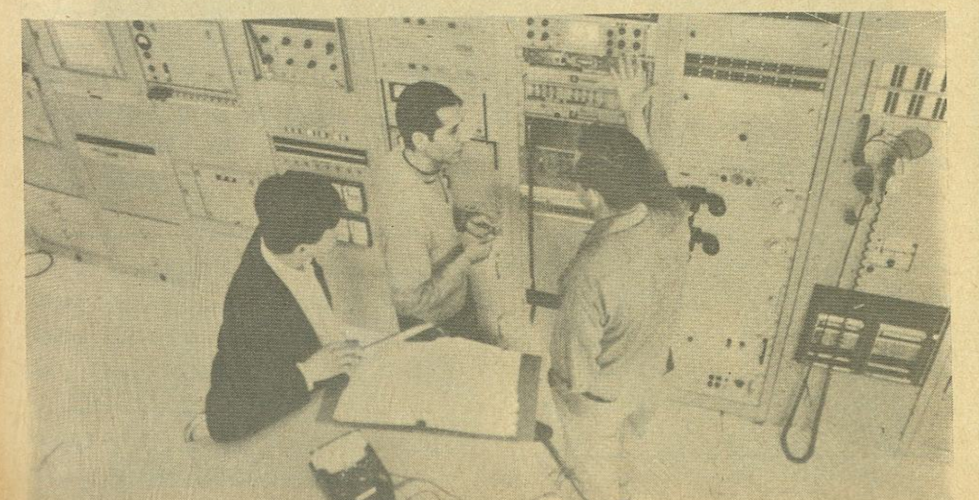
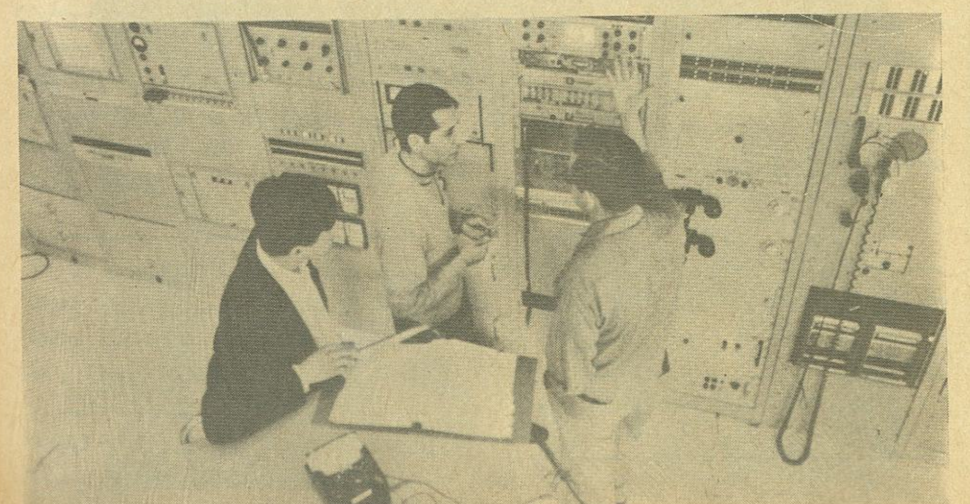
واعترف الوزير السابق بالعديد من الوقائع التي ذكرها المر، ولكنه حاول الدفاع عن نفسه بالقول بأن تصرفه كان صحيحا.. ثم انتقل الى اتهام ميشال المر بان ثمة دوافع معينة وراء اثارته لهذه الفضائح منها دوافع خاصة. وقال ان المر هو مهندس ومقاول اشغال. ووجه اتهامات مقابلة للمر منها انه التزم تنفيذ اشغال مدرسة بمبلغ ٨ ملايين ليرة في حين أن الاكلاف لا تزيد عن الـ ٣ ملايين.. كما أن شركة يملكها شقيق ميشال المر، وهي في ذات الوقت ممثلة لشركة ايطالية، تقدمت لتنفيذ مشروع مجارير الساحل بمبلغ ١٥ مليون ليرة، وانه — اي النجار — درس الموضوع بناء لتكليف الحكومة فوجد أن ٣ ملايين تكفي، وان المر استاء من هذا الموقف..

وفي مناظرة تلفزيونية بين ميشال المر وجوزيف نجار يوم الاربعاء الماضي لم يستطع الثاني ان ينفي اتهام الاول له بانه جاء مرة عندما كان — اي المر — وزيرا للبريد والبرق والهاتف وطلب منه التوقيع على مشروع اتفاقية لشراء مؤسسة راديو اوريان بـ ٨ ملايين ليرة. كما اعلن النجار صراحة على التلفزيون: اني سألتزم بالدفاع عن وجهة نظر شركة «راديو اوريان». ثم المح الى أن اثارة هذه المواضيع يسيء الى العلاقات مع فرنسا باعتبار ان هذه الشركات تنتمي اليها. واعترف كذلك بأن الدولة دفعت مبلغ ٥٥ مليون ليرة هي كامل تكاليف الكابل البحري مع ان الاتفاق نص على ان لا تزيد حصتها عن الـ ٣٠ مليونا!.

ماذا عن الفضائح الاخرى؟

وماذا عن الفضائح الاخرى الكثيرة التي لا تزال مستورة؟ ولماذا اقتصر كشف الفضائح على ما له علاقة بفرنسا فقط بينما سكت «الابطال» عما له علاقة بالولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما من الدول الغربية؟

ليس بدون مغزى بالطبع أن ثمة فضيحة رابعة هي توأم الفضائح الثلاث وتتعلق بمحطة الاقمار الاصطناعية في العربانية «التلستار»

محطة العربانية كما تبدو من الداخل وحول الاجهزة بعض الفنيين.

مجلس الوزراء في احد اجتماعاته

التي نفذتها شركة اميركية، ولكن ميشال المر صمت عنها صمتا كاملا بعدما كان المح اليها في جلسة مجلس النواب وطالب بالتحقيق فيها. فخلال تصريحاته العديدة في الصحافة والتلفزيون قام ميشال المر بتسليط الاضواء على ما له علاقة بجوزيف النجار بالنسبة للصفقات المعقودة مع المؤسسات الفرنسية. اما علاقة هذا الاخير بمحطة العربانية للاقمار الاصطناعية فلم يات على ذكرها اطلاقا مع العلم ان النجار هو في ذات الوقت رئيس مجلس ادارة الشركة التي تستثمر هذه المحطة.

يتبين من ذلك أن المنافسة فيما بين مصالح الدول الغربية الامبريالية في لبنان ليست غريبة عن اثارة الفضائح المتعلقة بالصفقات المعقودة مع فرنسا. فالمعروف أن ثمة فضائح مماثلة معقودة مع مؤسسات اميركية وبريطانية وسواها كلفت الخزينة كذلك عشرات الملايين من الليرات ذهبت الى جيوب النافذين والسماسرة داخل الحكم وخارجه. واحدث هذه الفضائح «محطة العربانية» الذي نفذته شركة «بيج» الاميركية وذلك — كما تقول صحيفة وزير الانباء في «حكومة الشباب» — «من اجل اقامة التوازن الدولي».

والجدير بالذكر أن توقيع الاتفاق بشأن انشاء محطة العربانية تم في اب ١٩٦٨ وكان وزير البريد والبرق والهاتف اناذاك السيد جوزيف نجار نفسه بطل الصفقات الشهير.. وقد تنافست على الصفقة شركتان احداهما يابانية والاخرى اميركية. ومع أن عرض الشركة اليابانية يقل عن الاميركين بمليونين ونصف المليون فقد لزمت الحكومة المشروع للشركة الاميركية التي يمثلها عدد من السياسيين والنواب والصحفيين من بينهم — كما تقول صحيفة «الانوار» النائب نصري المعلوف، و «شركة العلاقات العامة» التي تتعاطى في جميع الحقول السياسية منها والاقتصادية.

فضائح اخرى لا يتحدث عنها احد

وبالطبع ان الفضائح المثارة الان لا يمكن أن تنسي الناس عشرات الفضائح الاخرى المرتكبة خلال جميع العهود السابقة وقد كلفت هي الاخرى خزينة الدولة مئات الملايين من الليرات، وقد انتهت جميعا باللفلفة، وبعضها لم يكلف المسؤولون انفسهم عناء تبريرها. وفي هذا الصدد يمكن الاشارة الى الاتفاقات المعقودة مع شركات البترول وتعديلاتها اللاحقة، ولا سيما شركتا نفط العراق والارامكو.

وهناك قضايا مماثلة مثل تسوية موضوع ضريبة الدخل مع شركة التراببة ومشروعات الليطاني وكهرباء لبنان وشركة المرفا والسجن الحديث وغيرها..

وبمناسبة الحديث عن الفضائح كثر اللغط عن «التسهيلات» التي حصلت عليها المؤسسات الفرنسية خلال العهد السابق. ويشار في هذا الصدد الى الصفقات والاتفاقات التي عقدت مع فرنسا كمثال على ذلك. والمعروف أن الوزير السابق جوزيف نجار، هو مثل الرئيس السابق، يسوعي يحظى بعطف خاص من المراجع الفرنسية وقد كان خبيرا في «تنظيم» العلاقات الاقتصادية مع فرنسا، ولكن ذلك لم يمنعه من الفوز بحصة من «الفوائد» الناجمة عن العلاقات مع الولايات المتحدة، وليست رئاسته لمجلس ادارة محطة العربانية سوى برهان على ذلك. وورد على ألسنة بعض المشتركين في حملات الاتهام المتبادلة حول الفضائح المثارة ان العهد السابق تدخل لتسهيل عقد الاتفاقات الاقتصادية مع المؤسسات الفرنسية، كما تدخل لتمرير صفقة شراء «راديو اوريان» من قبل الدولة.

بقلم: حسن فخر

حكومة الشباب ومسلسل الفضائح

وبعد، ماذا كان موقف «الحكومة الشباب» من الفضائح؟

بالطبع لم يكن في وسع هذه الحكومة التي علقت على باب السراي «آرمة» فضفاضة تتضمن شعارات «الاصلاح» و «الثورة من فوق»، الا ان تعد بالتحقيق ومحاسبة «الجميع الذين يثبت عليهم الاتهام»..

رئيس الحكومة صائب سلام يقول «الاتهامات قد تكون صحيحة وقد تكون مبالغا فيها» ثم يعد بالمضي في التحقيق حتى النهاية..

ومن الناحية الشكلية بدأ التفتيش المركزي وديوان المحاسبة التحقيق في الموضوع.. ولكن وزير البريد والبرق والهاتف لا يزال يؤجل اذاعة نتيجة التحقيق بالنسبة الى الوسيلة التي تمت بها مخابرة التدشين، هل هي الكابل البحري ام محطة العربانية؟ على الرغم من أن الموظفين الفنيين في الوزارة اكدوا لاكثر من مرجع — باعتراف صحيفة وزير الانباء نفسه — بأن المخابرة تمت بواسطة محطة العربانية، وبالتالي فان حفلة تدشين الكابل البحري في ٤ اب لم تكن سوى تمثيلية مشينة.

ولكن جوزيف نجار، وهو المعني المباشر بموضوع الفضيحة، قال بأن لديه برقية من مدير المواصلات في فرنسا تشهد بأن المخابرة تمت عن طريق الكابل، وهذا دليل على أن الجانب الفرنسي يساعد على لفلفة ما يمكن لفلفته من الفضائح. ومما يؤكد ذلك قيام السفير بابلاغ وزارة الخارجية اللبنانية استياء حكومته لما اذيع من معلومات عن الفضائح وعلاقة المؤسسات الفرنسية بها.

وبعد اتساع تفاعل انباء الفضائح وتبادل التهديد بين الفرقاء، بالكشف عن المزيد من الفضائح، لم يجد مجلس الوزراء بدا في جلسته المنعقدة مساء الاربعاء الماضي من الاعلان عن عدة تدابير تتعلق بالموضوع منها وقف المصادقة على مشروع العقد مع شركة «راديو اوريان» وكذلك وقف تنفيذ مشروع توسيع مطار بيروت. كما قرر مجلس الوزراء تاليف لجنة رباعية من وزراء البريد والبرق والهاتف، والاشغال العامة، والموارد المائية والكهربائية مهمتها «توضيح النقاط الفنية» في موضوع الفضائح..

ولكن هل يمكن أن تكون هذه التدابير المحدودة دليلا كافيا على أن التحقيق سيسير الى نهايته الكاملة وبالاتجاه الصحيح؟ وهل يعيد القرار بوقف تنفيذ مشروع توسيع المطار وصفقة شراء راديو اوريان عشرات الملايين الضائعة الى الخزينة؟ بالطبع لا!.

الفرق بين اللصوص الكبار.. والصغار

ولو كان ثمة نية جدية في عدم لفلفة القضية لكان تم اعتقال جميع من تناولهم الاتهام من وزراء سابقين وموظفين كبار ضالعين في طوابق الفضائح.. لو كان الامر يتعلق باختلاس مئة ليرة من صندوق احدى الادارات لكان المرتكب — اذا لم يكن ثمة نافذ أو مسؤول يحميه — قد أصبح في السجن.. ولكن الامر يختلف عندما يتعلق باختلاس عشرات الملايين من الليرات مجباة من الشعب وقد ذهبت الى جيوب اصحاب الملايين، وعندما يكون المتهم وزيرا وما فوق..

بالطبع هناك جهات عديدة تريد ان تستفيد من كشف هذه الفضائح لتصفية حسابات قديمة فيما بين أهل النظام انفسهم، وسط ظروف مليئة بالتعقيدات والتشابك والحساسيات.

العهد الجديد يريد أن يظهر كما لو انه جاء لمقاومة الفساد وتنفيذ الاصلاحات.

والقوى الشهابية، التي فشلت في تأمين عودة فؤاد شهاب او فرض شهابي في رئاسة الدولة، تريد هي الاخرى استغلال هذه الفضائح لكي تضع المزيد من العراقيل أمام العهد الجديد من جهة، ولابعاد الانظار عما ارتكب في عهدها من جهة اخرى. ويهم هذه القوى في ذات الوقت حصر مسؤولية هذه الفضائح بواجهات العهد السابق دون التعرض الى الدوائر النافذة التي كانت تحكم من وراء الستار..

والدوائر الاميركية والبريطانية والقوى السياسية المحلية المرتبطة بها، تريد ان توجه ضربة الى المصالح الفرنسية في لبنان التي تعتبرها منافسة شديدة لها على نهب خيرات الشعب.

ولكن يستحيل على هذه القوى مجتمعة أن تمضي في لعبتها الى النهاية، لان احتدام الصراع دون ضابط فيما بين اهل النظام سيؤدي الى كشف المزيد من الفضائح والارتكابات، وعندئذ لن تبقى جهة منه في منجى من الاتهام والادانة، ومثل هذا الامر سيضر بمصالح النظام ككل.

ومن هنا ندرك مغزى ما يرد على السنة الفرقاء من تلميح الى عدم الرغبة «في قول كل شيء».

فقد جاء في تصريح لميشال المر بانه لو كان هدفه اثارة الفضائح فقط لما اكتفى بـ «الفضائح الثلاث»، بل لاثار اكثر من ذلك بكثير.. وبعبارة اخرى فهو يعترف بانه لا يزال «يكتم معلومات» بالنسبة لفضائح اخرى.. فلماذا يفعل ذلك؟ طبعا ثمة أسباب جوهرية من وجهة نظره ووجهة نظر النظام.. وفعل الشيء نفسه جوزيف نجار ولنفس الاسباب ايضا..

نحو لفلفة الفضائح

تقول الحكومة انها ستمضي في التحقيق ولن تقبل باللفلفة.. ولكن هل هي مؤهلة لذلك حقا؟

ان المضي في التحقيق في مثل هذه الفضائح الضخمة يعني بالضرورة ان الاتهام سيتناول ليس فقط رأس جوزيف نجار، بل رؤوسا كبيرة عديدة بينها وزراء ورؤساء حكومات سابقون وربما اكبر من ذلك، كما ستتناول عشرات الموظفين الكبار واعضاء مجالس ادارة الشركات المعنية.. فقضية خسارة عشرات الملايين من الليرات نتيجة عقد صفقات واتفاقات على اساس التواطؤ المسبق بين الاطراف المعنية لا يمكن أن يتحمل مسؤوليتها وزير فقط.. فمثل هذه الامور انما يبت فيها الحكم بأسره وعلى اعلى المستويات.

اذن يبدو الامر منطقيا جدا ان يعمد الحكم، بعد امتصاص الضجة المثارة لدى الرأي العام حول هذه الفضائح، الى السعي الى لفلفتها مستخدما في ذلك كل عبقريته في الخداع والديماغوجية وتضليل الجماهير.

وبالطبع لا بد من اجل تحقيق هذه النتيجة من «اكباش محرقة» لن يعجز المعنيون بالامر عن ايجادهم، حتى ولو كان بينهم بعض الكبار.. فالمهم بالنسبة للنظام هو الخروج من المازق باقل الخسائر، وعلى حساب جماهير الشعب صاحبة الحق الشرعي بالملايين المنهوبة.

ان النظام المهترىء يجند كل امكانياته للخروج من مازق الفضائح المثيرة، وهو لن يتورع عن أية وسيلة لتحقيق هذه الغاية.. ولكن من الثابت أن امكانيات خداع الجماهير التي يتسع وعيها باستمرار قد تقلصت وضعفت.. فهؤلاء باتوا يؤمنون بان الفساد والفضائح والارتكابات هي صفات اساسية ملازمة لهذا النظام، ولن تزول الا بزواله.

ما لا تعرفه عن جوزيف نجار

فيما يلي لائحة باسماء المؤسسات والشركات التي يرأس الوزير السابق جوزيف النجار — الذي سطع نجمه في قضية الفضائح — او يشترك في عضوية مجالس ادارتها:

- رئيس مجلس ادارة شركة «توتال».
- رئيس مجلس ادارة شركة تطوير المواصلات (الكابل البحري).
- عضو اللجنة الدائمة لوزارة الاشغال العامة (شؤون المطار).
- رئيس مجلس ادارة محطة الاقمار الصناعية (العربانية).
- رئيس مجلس البحوث العلمية.
- عضو اللجنة الحكومية لشؤون البترول.
- عضو مجلس التصميم العام.
- عضو لجنة الاونيسكو.
- عضو مجلس ادارة مصلحة كهرباء لبنان.
- عضو مجلس الاوسمة.
- نائب رئيس مجلس ادارة مصلحة الليطاني.
- عضو لجنة التخطيط التربوي.
- عضو مجلس التنظيم المدني.
- استاذ دائم في مدرسة الهندسة العليا.
- ممثل الحكومة في مشروع المياه الجوفية.

وخلال معظم العهود السابقة كان جوزيف نجار يمثل لبنان في اكثر المؤتمرات الدولية الخاصة بالشؤون العلمية والتقنية، كما اشتهر بانه «خبير» في وضع الدراسات حول مشاريع الالتزامات الانشائية والمشاريع الاقتصادية.

وتقول بعض المراجع أن دخل هذا الرجل يزيد عن الـ ٥٠ الف ليرة شهريا.

مناقشة لمرسوم طوارئ العمل - ٢ -

القرش الصعب والمستقبل الأسود

كنا في القسم الاول قد اشرنا الى طبيعة المشاريع التي نص عليها مرسوم طوارىء العمل والتي يحق للعامل فيها تعويض عن طارىء يصيبه . وكنا اشرنا ايضاً الى ان انتقاء تلك المشاريع وتحديدها يمنع الغالبية العظمى من العمال والمستخدمين اللبنانيين من الاستفادة من التعويضات ، نظرا لان تلك المشاريع لا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة البنية الاقتصادية اللبنانية ، ولتكون بالتالي جوابا على مشاكل قد تنشأ بين رب العمل والعامل المصاب ، وضمانة للعامل الذي يفقد قدرته على عمله او على الاقل يفقد جزءا منها .

اما اذا كان العامل فعلا يعمل في احد المشاريع ، وكنا اوردناها في المقال السابق ، التي توجب له تعويضا عن طارىء العمل فكيف يعطى التعويض وعلى أي أساس تحدد قيمته ؟

ان المواد ٣و٤و٥و٦و٧ من مرسوم طوارىء العمل تنص على اعطاء العامل بعض التعويضات واذا تتبعنا النص الحرفي لكل من هذه المواد ربما تسنى لنا اكتشاف الظلم اللاحق بالعامل .

المادة الثالثة :

ان العملة والمستخدمين الذين تتجاوز اجرتهم مبلغ ٢٥٠ قرشا لبنانيا في اليوم لا يستفيدون من أحكام المواد ٤و٥و٧ الا للحصول على تعويضات تحسب على أساس المبلغ المذكور . وأما ما زاد عن المبلغ المذكور وحتى ٥٠٠ غرش في اليوم فلا يحق لهم بان يتقاضوا عنه الا ربع التعويضات المنصوص عليها في المواد ٤و٥و٧ وثمن هذه التعويضات اذا تجاوزت الاجرة ٥٠٠ غرشا في اليوم .

المادة الرابعة :

اذا سبب الحادث عجزا مستديما كليا حق للمصاب ان يتناول تعويضا يعادل :

— الف وثمانماية يوم من اجرته المتوسطة اذا كان عمره اقل من ٣٥ سنة .

— الف وخمسماية يوم من اجرته المتوسطة اذا كان عمره اكثر من خمس وثلاثين سنة واقل من خمسين .

— الف ومائتي يوم من اجرته المتوسطة اذا كان عمره اكثر من خمسين سنة .

ان هاتين المادتين تشكلان الاساس الذي بناء عليه يدفع للعامل المصاب تعويض معين مع التشديد مرة ثانية بانه يجب على العامل المصاب حتى يتقاضى تعويضا ما أن يكون عاملا في احد المشاريع التي ادرجناها في المقال السابق وليس في غيرها .

اما حساب التعويض كما تنص عليه هاتان المادتان فبالشكل التالي :

اذا كان عمر العامل أقل من ٣٥ سنة ، وأصيب بعجز دائم حق له تعويض يساوي اجرة الف وثمانماية يوم عمل على أساس اجرته اليومية المتوسطة . ماذا تعني الاجرة المتوسطة ؟؟

اذا اصيب احد العمال بعجز دائم وكانت اجرته اليومية ٨ ليرات تكون اجرته المتوسطة: ٣٥٠ قرشا ونحصل على متوسط الاجرة بطريقة حسابية تعلمها المادة الثالثة . اذ متوسط الثماني ليرات = ٢٥٠ + ٢٥٠ على ٤ + ٢٠٠ على ٨ = ٣٥٠ غرشا .

ونحسب هكذا المبلغ الواجب دفعه لعامل فيكون :

٣٥٠ × ١٨٠٠ = ٦٣٠٠,٠٠ ل.ل

واذا كان عمره أكثر من ٣٥ سنة واقل من ٥٠ يحق له ١٥٠٠ × ٣٥٠ = ٥٢٥٠,٠٠ ل.ل .

واذا كان عمره أكثر من خمسين سنة :

١٢٠٠ × ٣٥٠ = ٤٨٠٠ ل.ل .

ان هذه المبالغ تدفع اذا استطاع العامل اثبات عجزه الدائم بواسطة تقارير طبية . وهو لن يستطيع ذلك الا اذا دفع للطبيب أو للاطباء . واذا استطاع تامين محام بارع يدفع له ايضا ليحصل في النهاية على المبلغ . اما اذا كان صاحب العمل عاجزا عن الدفع أي عندما تكون المؤسسة صغيرة فتضيع حقوق العامل .

ان عدة اسئلة تدور في ذهن اي عامل منها :

لماذا اعتبرت قاعدة الاجرة اليومية ٢٥٠ قرشا ؟ واذا كان ذلك مناسبا لمستوى المراتب والدخل في سنة ١٩٤٣ فلماذا لم تزل هكذا في سنة ١٩٧٠ حيث تضاعف سعر معظم السلع اكثر من مرة ؟ واذا كانت قوة العمل التي يبيعها العامل في سوق العمل سلعة كالسلع الاخرى فلماذا لم تضاعف هي ايضا ؟؟

ان الجواب بسيط يعرفه معظم العمال وهو ان ارتفاع اسعار السلع العادية يؤدي الى زيادة ارباح اصحاب العمل اما زيادة سعر قوة العمل — اي زيادة اجر العامل — فتؤدي الى تخفيض ارباح اصحاب العمل وهذا ما لا يتحمله « نظام الاقتصاد الحر ».

ثم ما هي الحكمة من اعطاء العامل المصاب الذي سنه دون الخامسة والثلاثين مبلغا يفوق المبلغ الذي يعطى لعامل سنه فوق الخامسة والثلاثين او فوق الخمسين كما تنص المادة الرابعة ؟؟

ربما كانت الحكمة وهي لا شك كذلك تعجيل بموت العامل المصاب الذي لم يعد يشكل عاملا في مضاعفة ارباح اصحاب العمل وبالتالي لم يعد هناك مبرر لوجوده .

ماذا سيفعل عامل في الثلاثين اصيب بعجز دائم وقبض بعد جهد جهيد مبلغ ٦٣٠٠ ليرة لبنانية ؟؟ هذا طبعا بعد أن نحسم اجور الاطباء واتعاب المحامين . كيف سيستمر هذا العامل في العيش اذا فرضنا انه يعيل اسرة من خمسة اشخاص ؟؟

ربما كان لدى المشترع العبقري جواب اخر غير الذي قلناه وهو محاولة متعمدة للقضاء على العامل وبالتالي لتشغيل اطفاله باجور زهيدة كما يحصل حاليا والامثلة كثيرة سنورد منها واحدا .

في احد معامل السكاكر في لبنان اصيب العامل س.ق بعجز دائم ورفع دعوى امام المحكمة المختصة للتعويض عليه . بعد سنتين ونصف صدر الحكم باعطاء العامل مبلغ ٢٥٠٠ ل.ل تكون تعويضا له عما اصابه . خلال السنتين والنصف كان العامل س.ق العاجز عن العمل يشغل اطفاله الصغار ، الذين تتراوح اعمارهم ما بين الثماني سنوات و ١٢ سنة وعددهم ثلاثة في نفس المعمل الذي اصيب هو فيه ليؤمنوا له ولهم لقمة العيش .

وبعد أن قبض س.ق المبلغ تابع أولاده العمل لان هذا المبلغ الزهيد لا يرد عنهم غائلة الجوع . أما لماذا حكم له بهذا المبلغ فالامر بسيط .

لم يعتبر عجزه دائما بموجب تقارير من اطباء المعمل الذين يعملون في النهاية لصالح صاحب العمل . وكان راتبه ٧ ليرات يوميا. واذا كان العجز ليس دائما فهناك جدول يحدد النسب الواجب دفعها للعامل . فمثلا :

فقدان عين واحدة

٣٥٪ من التعويض عن العجز الدائم

صمم تام غير قابل للشفاء

٤٠٪ من التعويض عن العجز الدائم

نزع الفك التحتاني (بكامله)

٧٠٪ من التعويض عن العجز الدائم

قطع الفخذ (النصف الاعلى)

٦٠٪ من التعويض عن العجز الدائم

قطع الفخذ (النصف الادنى)

٥٠٪ من التعويض عن العجز الدائم

وهكذا الى اخر ما في الانسان من اعضاء. وحتى بالسنتمترات المربعة . (ويلاحظ القارىء هنا مقدار الدقة لدى المشرع غير الكريم) والمادة الخامسة توضح هذا الامر .

اذا سبب الحادث عجزا مستديما جزئيا حق للمصاب ان يتناول تعويضا يتناسب مع الخسارة التي لحقت بمقدرته على الكسب وهذه المقدرة يمثلها التعويض الواجب دفعه عندما يكون العجز مستديما كليا واذا كان العطب مذكورا في الجدول الملحق بهذا المرسوم كانت الخسارة التي لحقت المصاب في مقدرته على الكسب معادلة للنسبة المئوية المعينة في الجدول المذكور .

اما اذا كان العطب غير مذكور في هذا الجدول فتحدد الخسارة اللاحقة بالمصاب في مقدرته على الكسب مع اخذ معارفه وكفاءته في العمل بعين الاعتبار .

هذه هي المادة الخامسة التي تحدد مقدار النسبة التي يجب ان يتقضاها العامل اذا اصيب بعجز دائم وجزئي . ولكن الا يسأل العامل عن المستفيد من هذه المادة ؟ والا يحق له ان يسأل كيف لم تؤخذ مهنة العامل المصاب بعين الاعتبار . فلو فرضنا ان عامل مطبعة يعمل بيديه قد أصيب بهما وبالتالي استحال عليه العمل فهل صحيح ان النسبة التي حددها الجدول عادلة ؟؟ وهي ٥٠٪ هذا اذا فرضنا أن النسبة الاساسية عادلة أيضا وهذا امر لا يحتمل التصديق .

اما المادة السادسة فتنص على كيفية دفع ايام التعطيل اثناء اصابة العامل واثناء تطبيبه وتقول بدفع ثلاثة ارباع الاجرة اليومية للعامل حتى يعاين نهائيا العجز لديه .

اما لماذا ثلاثة ارباع الاجرة فالعلم عند المشترع ؟ ما دور الدولة هنا ؟ انها ليست دولة العمال . انها دولة أصحاب العمل .

اما المادة السابعة فتنص على اعطاء العامل لدى وفاته — طبعا للورثة الشرعيين — التعويض اذا كانت الوفاة ناتجة عن اصابته اثناء العمل .. وتحدد هذه المادة السابعة الاشخاص الذين لهم الحق باخذ التعويض .

وتجدر الاشارة الى أن الفقرة الاخيرة من

— البقية على صفحة ١٥ —

مساهمة: كشف

دولة الفضائح

صحيح أن «معركة الفضائح» تدور رحاها الان بين اهل النظام انفسهم ، بين الذين اكلوا وشربوا ، وياكلون ويشربون . يطلق احدهم التهم حول امتياز او التزام ، فيرد الاخر بتهم اخرى الى صدر الاول ، يعيره بامتيازات والتزامات كانت أموالها من نصيبه أو من نصيب ابيه او اخيه . كما هو الحال ، الان ، بين ميشال المر وجوزيف النجار .

واذا كانت المعركة قد حددت ساحتها ضمن مثلث تشكل فضائح الكابل البحري ، المطار، ورادبو اوريان ، اضلاعه الثلاثة ، فاننا لا نتصور أن عنف المعركة بين المتبارزين في المساحة ، ستدفع بهم ، او باحدهم الى ان يفلت من اطارها ، ويقفز فوق الحبال المحددة لمجال التحرك ، صوب التزامات وامتيازات قد يكون مجرد الحديث في شانها ، ليس من صالح احد منهم جميعا . فالمسالة لن تصل بهم الى مثل هذا الحد من التهور . كما ان وضعهم تجاهها لا يحتمل ، بالتاكيد ، مزاحا « سمجا » كهذا .

وما ننطق نحن ، في ذلك ، عن الهوى ، فمجرد التذكير ، مجرد تعداد بعض مجالات الفضائح ، غير المعلنة ، وملامستها بلطف ، يبينان خطورة الموقف وحساسيته . مدريكو ، معرض طرابلس ، مرفا جونية ، السجن الحديث ، اموال المطار ، الاوتوسترادات بكاملها ، سد القرعون ، كهرباء بعلبك ، الاستملاكات ، المدينة الرياضية ، التعمير ، الضرائب ، التهريب .. الخ .. الخ .. فضلا عن الكابل البحري ، وتوسيع المطار ، ورادبو اوريان ، من لهذه الفضائح جميعا ، المعلن منها وغير المعلن ، يحتمل لفح لهيبها اذا اندلع ؟.

صحيح ان « معركة الفضائح » تدور رحاها الان ، بين اهل النظام انفسهم ، بين الذين اكلوا وشربوا ، وياكلون ويشربون . الا اننا ندرك أن السيوف التي بين ايديهم ، مهما بدت المعركة في الظاهر حامية الوطيس ، هي سيوف من مطاط ، لا توجع ولا تدمي .

ومن حقنا ، نحن عمال وفلاحي لبنان وفقراءه .. نحن الذين نتفرج على ذوي الكروش المطوطة ، ياكلون ويشربون ، يسيل لعابنا ولا نستطيع ان نلحس اصبعنا من ذلك كله .. من حقنا أن نقول في هذا المجال كلمة ..

التزامات الاشغال في الدولة برميل بلا قاع

هل لبرميل بلا قاع أن يمتلىء ؟ هل لصخرة « سيزيف » أن تستقر على قمة الجبل ؟

التزامات الاشغال في « دولة الفضائح » هي هذه او ذاك . من السعر التقديري السري ، الى الدروس ، الى تعديل الدروس ، الى التنفيذ ، الى مراقبة التنفيذ ، الى الاتفاقات بالتراضي ، الى الاشغال الاضافية ، الى التعويض عن الربح الفائت ، الى المصالحات، الى الكشوفات التقديرية، الى استلام الاشغال ... مسار طويل ، طويل جدا ، تبدا به الالتزامات ولا تنتهي الا بعد أن تاتي على الاعتمادات المحوظة ، فتنفد . فتنفتح صناديق الخزينة لتامين اعتمادات اضافية ، واعتمادات اضافية ، ويأتي وزير المالية ، الشاب الياس سابا فلا يجد من حطام الدنيا شيئا . مال الاحتياط قد نفد ، وخزينة الدولة خاوية الا من دريهمات لا ترد غائلة ولا تقوم باود ، واذا بأموال البلديات المودعة في الخزينة والمقدرة ، كما يقول ، بمبلغ ٢٢٨ مليون ليرة ، تمتد اليها الايدي الرشيقة الماهرة تسحبها مليونا اثر مليون .

كيف كل ذلك ؟ كيف يحصل ؟

التزامات الاشغال في الدولة — والالتزامات الاخرى ، غير الاشغال — هي اشبه ما تكون باسفنجات تمتص من مال الخزينة ، ولا تشبع، وتمتص من دم الشغيلة وعرقهم ، ولا تشبع ..

احد الالتزامات ، تسنى لنا ان نعرف ، وقد فكت « معركة الفضائح » عقدة لسان العارفين بالامور ، ان اسعار الاشغال في ذلك الالتزام كانت تقفز من مستويات معينة الى مستويات تكاد لا تصدق .بل ، يقتضي ان نصدق ، ما دام الامر ليس نسيج خيال . ان الواقع ، بكل ثقله يضغط ، فيمنع أية امكانية في الدوران حوله ، او الشك فيه :

سعر المتر المكعب من الهدميات كان سبع ليرات فاصبح اربعين ليرة . وسعره من الباطون المسح كان ٥٠ ليرة فاصبح ١٥٠ ليرة. وسعر المتر المربع من اصلاح البلاط كان ليرتين فاصبح خمسة عشر ليرة . وما كان سعره مئتي ليرة اصبح ثلاثة الاف ليرة . وما كان سعره ثلاثمائة ليرة اصبح سعره تسعة الاف ليرة . وما كان سعره ١٤٠٠ ل.ل. اصبح سعره ٣٢٥١٣,١٠ ل.ل. (يا لدقة الحساب ! يا لمقدرة الانسان في تحديد اسعار الاشياء وضبطها !) . اما ما كان سعره خمس ليرات فقد ارتفع سعره الى مئة ليرة فقط لا غير .. وهلم جرا .

الامتيازات في الدولة ، ايضا ، برميل بلا قاع !

مرة اخرى ، هل لبرميل بلا قاع ان يمتلىء ؟ الامتيازات في « دولة الفضائح » هي واحد منهما .

الامتيازات في الدولة تعطى بقانون يصدر عن مجلس النواب يحدد شروط استثمار الامتياز ومدته . وقد درجت العادة في لبنان ، على ما يسمى باسترداد الامتياز ، وذلك قبل سنتين او اكثر بقليل من انتهاء مدته للافساح في المجال امام صاحب الامتياز بقبض التعويض عن استرداد حقوقه الامتيازية .

واذا كانت فضيحة امتياز شركة راديو اوريان تعرض الدولة الى خسارة تبلغ ٢٢ مليون ليرة في مدى سنتين من تاريخه ، اذ ان امتياز الشركة ينتهي عام ١٩٧٢ .

واذا كانت هذه الفضيحة لا تتعلق بمسالة استرداد الامتياز بل باعطاء الشركة مجالا اخر للاستثمار يدر عليها ربحا قدره ١١ مليون ليرة سنويا فان في عقد الاتفاق بين الدولة اللبنانية وشركة المرفا فضيحة من نوع الاسترداد الذي ذكرنا (العقد المذكور نشر في الجريدة الرسمية في عدد حزيران ١٩٦٠) .

باختصار ، فان الدولة اللبنانية قد دفعت لشركة المرفا مبلغ ثلاثة ملايين ليرة ثمن ابنية وارض مكتسبة من البحر ، ومبلغ مليون ليرة تسوية حسابات (!) ومبلغ عشرة ملايين ليرة لقاء استرداد الحقوق الامتيازية

— البقية على صفحة ١٥ —

طلائع "الثورة من فوق" ؟

الدولة تطارد الباعة المتجولين وتصادر العربات

في الاسبوع الماضي صادرت الفرقة « ١٦ » واحرقت كتب طلاب كادحين توجهوا لساحة اللعازارية ليبيعوا كتبهم القديمة ويشتروا كتبا قديمة لمنهاج السنة الجديدة .

هذا الاسبوع تابعت الفرقة « ١٦ » فتوحاتها : فاقدمت على مصادرة وتكسير عربات الخضار والفاكهة بشكل خاص والباعة المتجولون بشكل عام. وذلك تنفيذا لقرار اصدره رئيس وزارة الشباب ، وزير الداخلية الى بلدية بيروت الممتازة بمصادرة جميع عربات الخضار. وذلك خدمة للسياحة كما يقولون ، وخدمة لاصحاب الدكاكين كما ينفذون .

ظاهرة العربات

يمتاز الباعة المتجولون عن اصحاب الدكاكين ببيعهم خضارا طازجة وباسعار اقل . عادة يكون الشارع او الحي ذو المقدرة الشرائية يضم اكثر من دكان بقالة ، ولا يستطيع اي بقال الاتيان بعدة اصناف من الخضار لتلبية حاجات السكان . كل بقال يحضر بعضا من الانواع حيث تصبح مجموع البضائع عند مجموع البقالين اكثر من حاجة سكان الحي او الشارع مما يؤدي الى بقاء الخضار والفاكهة عند البقال عدة أيام فتتعرض للتلف وتعود على البقال بالخسارة . وهذا ما يجبره على التخلي للبائع المتجول عن بيع اصناف كثيرة من الخضار والفاكهة .

فضعف البقالين اذن وغياب سوق للخضار في الاحياء يؤمن حاجتها من الخضار الطازجة يوميا هما السببان الكامنان وراء ظاهرة العربات بالاضافة الى سبب رئيسي هو عدم قدرة النظام الحالي على تشغيل العاطلين عن العمل .

علاقة الباعة بالعربات

في البداية كان كل بائع يملك حمارا او عربة يجرها حماره يبيع عليها الخضار . فيما بعد أصبح يملك عربة يجرها هو بعدما اصبحت الوسيلة الوحيدة للبيع المتجول .

العلاقة بين العربة والبائع على ثلاثة انواع : فاما يكون البائع مالكها او ضامنها يتقاسم ارباحها مع صاحبها عند المساء واما مستاجرها .

سكان بيروت كثيرا ما يشاهدون بعض العربات وقد كتب على جانبها « الزعيم » وهذا احد ارباب العربات المؤجرة التي يشتغل عليها البائعون كاجراء .

علاقة الباعة بالشرطة

ومثل الزعيم هناك اربعة ، هؤلاء اقاموا علاقة مع اجهزة الشرطة البلدية والامن العام . هذه العلاقة تضع عرباتهم التي يبلغ عددها اكثر من سبعين بعيدة عن الملاحقة وتعطيهم الامتياز بالتجول في الاماكن المحظرة على بقية الباعة تحت رعاية مفوض في الشرطة .

ظروف العمل الصعبة

الباعة يبدأون عملهم منذ الساعة الثالثة صباحا حيث يتوجهون الى سوق الخضار الرئيسي ويشترون منه بضائعهم . يستمرون في البيع الى ما بعد الرابعة بعد الظهر . ما يتبقى من البضائع تشرف الزوجة والاولاد على بيعها أمام البيت حين يعود الزوج او الاخ . او يبيعها لاحد البقالين بابخس الاثمان . كثير من العربات يجرها الاب وابنه او شريكان وبعض الاحيان ثلاثة لانهم مضطرون لدفع اثمان البضاعة نقدا ودفع ايجار العربة .

في المناطق الشعبية تنشأ بصورة عفوية نوع من السوق اشبه بمحطة تتوقف فيها العربات صباحا بضع ساعات ثم تنطلق في الاحياء وهذه المحطات هي : الوتوات ، الملا، اللجى ، المزرعة ، صبرا وبعض مناطق الاشرفية .

الوضع القانوني

قانونيا يسمح للعربات بالسير في الشوارع اذا حاز من يعمل عليها على رخصة وبطاقة صحية . البلدية اوقفت استعمال الرخص منذ سنة ١٩٦٢ وحددت البلدية منطقة محظورة على الباعة (طبعا على غير المتنفذين) تمتد من ساحة الشهداء حتى الحمراء . سمحت البلدية للباعة بان يستعملوا عرباتهم لنقل بضائعهم من سوق الخضار بالجملة بشرط ان يتركوا المنطقة المحظرة قبل الساعة السابعة صباحا .

الوضع السياسي للباعة واستغلاله من قبل الشرطة

الباعة يبلغ عددهم عدة الاف معظمهم من السوريين والاكراد والفلسطينيين وقلة منهم لبنانيين من الجنوب .

الشرطة البلدية تستفيد من هذا الوضع تماما : فبالاضافة الى ذلك المفوض المشرف على عربات الزعيم وامثاله تقوم بعض المخافر القريبة من الاسواق — المحطات بشن غارات على الباعة المتجمعين وتنظم بحقهم محاضر ضبط بلدية تغرم كل منهم ثلاث ليرات ، بعض الاحيان تشن البلدية حملة مصادرة فتصادر العربات بما عليها بحجة عدم حيازة أصحابها للرخصة ومن يعترض يضرب ثم يؤخذ الى المخفر حيث يحقق معه . الطامة الكبرى اذا كان كرديا لا يحمل جنسية لبنانية مع انه يكون قد ولد في لبنان فيتهم بانه دخل البلاد خلسة فيوقف تمهيدا لسجنه او ارساله خارج البلاد. عند ذلك تلعب الرشوة دورها . اذا كان سوريا يطلب منه الكارت الاحمر وهذا الكارت حسب القانون يفرض على السوريين تجديده كل ثلاثة اشهر اي يتوجب عليه الذهاب الى سوريا والعودة الى لبنان لياخذ كارتا جديدا . عادة لا يطلب هذا الكارت الا في حال احتجاج البائع السوري على مصادرة بضائعه . (تماما كما يطلب اي حاجز دورية مسائي فجائي من اللبنانيين بعض الاحيان ان يكونوا حاملين لهوياتهم بموجب القانون ومن لا يحملها يوقف) .

اصحاب الوساطات يفرج عن عرباتهم وبضائعهم فورا . أما الباعة المغمورون فيذهب « المصالح » منها « لماوى العجز » حسب ما ينص القانون .

بعض اصحاب العربات وجدوا طريقة اخرى لتلافي هذه المشاكل هي : جمع عدة كيلوات من الخضار يوميا وارسالها الى المخافر القريبة من محطاتهم او لبعض المتنفذين في اجهزة البلدية او سيارات الدورية السيارة التي لا يتورع افرادها بعض الاحيان عن قلب عربة الخضار والفاكهة فتقع ارضا ويصيبها الضرر الكبير . مثل هذه الحادثة حصلت صبيحة الاحد ٢٥ — ١٠ — ٧٠ الساعة العاشرة على كورنيش ابو الاستقلال بشارة الخوري . حتى هنا وما زال الامر بسيطا اذ انه يحق للشرطة السياحية أن تنظم محضر ضبط بالبائع قيمته (على ذمة البائعين) مئة وتسع ليرات يضاعف اذا لم يدفع واذا تمنع صاحبه عن الدفع يرسل حسب القانون الى السجن .

شرطي يشهر مسدسه على بائع يحاول الهرب

في حملة المصادرة التي بدات يوم الاحد في ٢٥—١٠—٧٠ صادرت البلدية ٧٠ عربة وحجزت في مخفر حبيش و ٥٠ عربة في المزرعة اما في حي اللجى فقد نظمت محاضر ضبط عددها خمسون وذلك لان شاحنة البلدية التي تنقل العربات المصادرة لم يعد معها متسع من المكان .

يوم الاثنين استمرت حملة الملاحقة ، احد الباعة لمح سيارة الفرقة « ١٦ » قادمة فهرب الى زاروب ضيق لا تستطيع السيارة دخوله ، فما كان من احد الافراد الا ان شهر مسدسه عليه . كان ذلك قرب كنيسة الوردية في الحمراء . لم تقتصر الحملة على باعة الخضار بل شملت كافة الباعة المتجولين . ففي محلة الصنائع وأمام باب حديقتها العامة كان ثلاثة باعة يقفون : الاول يبيع الكعك والثاني تين والثالث بلح . فجأة توقفت سيارة شرطة وبعد لحظات جاءت الثانية ونزل منها نفر يحمل بندقيته ثم جاءت سيارة ثالثة ومعها شاحنة . أمر الضابط بانزال البضائع على الارض ومصادرة العربات مع الموازين . لم ينفع رجاء الباعة او شرح اوضاعهم الاجتماعية. اشرف على العملية بنجاح احد الضباط « وعادت المجموعة الى قواعدها سالمة تحمل معها اسلحة العدو » .

مصير العربات

العربات المصادرة تذهب عادة الى مخزن مار مخايل حيث يفرج عن البعض منها حسب الوساطة او الرشوة . ثم يباع الباقي بالمزاد العلني حيث يشتريها الزعيم وامثاله ليشتغل عليها باعة بالاجرة وبهذا يتحول من كان بالامس بائعا الى اجير اذ ان ثمن العربة الجديدة ٢٢٠ ليرة . البعض يعود فيشتري عربته المصادرة لكن البلدية تعود فتصادرها في مناسبة اخرى لانها لا تقع تحت نفوذ المفوض او « الزعيم » .

ردات الفعل تجاه المصادرة

سابقا حين تحصل مصادرات افرادية كان الباعة عادة يذهبون كل حسب انتمائه الى بعض الزعماء . فالاكراد يذهبون الى عدنان الحكيم ومن قبله الى سامي الصلح اما الجنوبيون فيذهبون الى كامل الاسعد او صائب سلام حيث تسكن غالبيتهم في منطقته الانتخابية .

— البقية على صفحة ١٥ —

دور المعلمين اللبنانية بين "وظيفتها" وبرامجها

هذه الصفحات من دراسة يعدها الطلبة والمعلمون الثوريون في دور المعلمين والمعلمات اللبنانية . وهي تعرض بالنقد لوظيفة دور المعلمين الراهنة ولبرامجها وتخلص الى مقترحات تصلح برنامجا او جزءا من برنامج لنضال طلبة الدور وسائر المعنيين بمستقبلها .

١ — المجتمع اللبناني — شأنه في ذلك شأن اي مجتمع رأسمالي اخر — يعد للمدرسة فيه وظيفة بعينها . هذه الوظيفة هي أن تكون المدرسة جهاز الدولة الايديولوجي المهيمن ، أي ان تكون الجهاز الاول الذي يتيح اعادة انتاج العلاقات الاجتماعية السائدة التي هي ، في جوهرها ، علاقات الانتاج الراسمالية .

عليه تكون المدرسة جهازا (هو الاهم في المجتمع الرأسمالي) بين أجهزة الدولة الايديولوجية (١) الاخرى ، ومنها الجهاز الديني والجهاز العائلي والجهاز السياسي والجهاز النقابي ، الخ .. ولما كان الشان هو اعادة انتاج علاقات الانتاج ، فان هذه الاجهزة جميعا تكون في حالة تكامل مع نوع اخر من الاجهزة هي أجهزة القمع ، أكانت هذه الاخيرة تابعة للدولة أو مستقلة نسبيا عنها (مثالها : الجيش ، الشرطة ، عملاء الزعامة المسلحون الخ ..) ، فنحن نجد أجهزة الدولة الايديولوجية على كفة من الميزان ونجد على الكفة الاخرى اجهزة القمع ، تسد عجز الاولى عند الضرورة او تختبىء خلفها او تعينها على مهمتها بمجرد استعراضها لما تملكه من قوة أمام الذين يسول لهم وضعهم ادخال الخلل على ميزان « النظام » القائم .

٢ — في لبنان لم تكن المدرسة حتى الاستقلال ، هي الجهاز الايديولوجي الغالب . ولم تكن المدرسة الرسمية ، بالذات ، تحتل المكانة المذكورة . فان دور الدولة في مركزته العلاقات الاجتماعية والقبض على خيوطها كان لا يزال ضعيفا . وكانت حاجة السوق الى « الكفاءات » التي تنتجها المدرسة ضئيلة ايضا . والسبب في ضعف الدولة وفي تخلف حالة السوق يعود ، في جوهره ، الى رخاوة وحدة هذه الاخيرة ، اي الى الفواصل النسبية التي كانت قائمة بين المناطق او بين الطوائف في التشكيلة الاجتماعية اللبنانية ، بحيث كان سكان بعض المناطق يتوجهون بتجارتهم نحو القطرين المجاورين (سوريا وفلسطين) دون المرور بالمركز (بيروت) أو باجهزة تابعة للدولة اللبنانية . هكذا ظلت المدرسة ، خلال المرحلة المذكورة ، لا تشكل ، في معظمها ، الا جانبا — أساسيا بالطبع — من الجهاز الايديولوجي الديني الذي كان يحتل مكان الهيمنة بين الاجهزة الايديولوجية الاخرى . فكانت المدارس دينية الطابع تتجه اولا الى دعم وحدة الطائفة ومن ثم الى توطيد مركز الطائفة ايضا في اطار المنافسة على الدولة والسوق ملبية ، « عرضا » ، حاجات هذين الاخيرين . الا ان هذا الوضع اخذ يتغير سريعا ، حينما فرض مركز الخدمات نفسه ، في بيروت ، على سائر مرافق الانتاج القائمة في المناطق ، فتوطدت بذلك وحدة السوق وأخذت الدولة تشعر ، من جراء هذه الوحدة المتنامية ، بحاجات جديدة يفرضها اتساع وظيفتها وبامكانات جديدة يتيحها هذا الاتساع نفسه ، فتتيح بدورها تلبية الحاجات . وبدات المدرسة الرسمية تبرز على أنها المكان الاول لانتاج « الكفاءات » التي يحتاج اليها السوق والدولة . لكن نمو نمط الانتاج الجديد لم يؤد الى تدمير العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة قبله (بين المناطق وبين الطوائف) بل ان هذه العلاقات تحولت الى درع يخفي علاقة الاستغلال الرأسمالي ويحمي بالتالي نمط الانتاج الجديد . وكان أن انعكس ذلك على وضع التعليم فبقيت المدرسة الخاصة ترزح بثقلها الايديولوجي على التعليم كله وتلبي قسما من حاجات السوق والدولة لا تستطيع امكانات الدولة ان تغطيه . وحين اصبح التعليم مدخلا الى الترقي الاجتماعي ، ثم اقتسام الطلب عليه بين المدارس الرسمية والمدارس الخاصة . واصبحت المدارس الخاصة ، بسبب اقبال اوساط اجتماعية جديدة على التعليم ، موزعة حسب خطين افقي وعمودي . فالخط الافقي هو ذاك الذي يفصل بين فئات المدارس وفقا لاصول روادها الطبقية . وهذا الخط يمسي واضحا حين يمر بين المدارس « المجانية » الخاصة التي تتحمل الدولة العبء الاول في تمويلها ، من جهة ، والمدارس ذات الرسوم المرتفعة — على تفاوت في ارتفاعها — من جهة اخرى . أما الخط العمودي فهو ذاك الذي يشير الى تصنيف المدارس الطائفي . هذا كله لم يحل — باستثناء التحفظ الذي أوردناه حول أثر الطائفة المستمر — بين المدرسة الرسمية وبين التحول الى مقياس للمدارس الاخرى يضبط برامجها — عبر وزارة التربية بشهاداتها الرسمية ومفتشيها ومساعداتها المالية — ويحدد أحيانا سلم الرواتب ونمط الادارة فيها . واذا كانت هذه المهمة التي باتت المدرسة الرسمية تؤديها لم تعن ، في أي وقت من الاوقات ، خروجا صارخا عن مضمون التعليم الذي كانت تنقله المدارس الخاصة ، فذلك يعود أساسا الى أن الايديولوجية التي كان ينقلها هذا التعليم وحاجات السوق التي كان يلبيها ، لم يطرأ عليها — عدا الاتساع — الا تعديلات شملت بعض جوانبها لكنها لم تتعرض لاصولها العميقة .

٣ — أعدت المدرسة الرسمية اذن لتؤدي — على أفضل نحو ممكن — وظيفة ذات شقين: الاعداد الايديولوجي الذي يؤول الى دعم الولاء للنظام الاجتماعي القائم ، والاعداد العملي الذي يؤول الى تلبية حاجة هذا النظام — اي ، في الجوهر ، حاجة السوق — من « الكفاءات » التي تكفل تصريف شؤونه واستمرار عمله ونموه . ومواد البرامج موزعة بين شقي هذه الوظيفة على نحو لا يخلو من الوضوح .

أ — الاعداد الايديولوجي :

وسائل هذا الاعداد هي مواد التاريخ والجغرافيا والمدنيات والادب وما شاكلها ، والاسلوب الذي يلجا اليه في تسخير هذه المواد لاغراض الايديولوجية المسيطرة يتراوح بين الكذب الصراح والتغلغل المحسن التمويه الى نفوس التلامذة . مثال على الكذب : تزوير حقب كاملة من التاريخ اللبناني أو تقديم الوجود اللبناني وكانه جوهر ازلي لم تكن التقلبات التاريخية الا اعراضا طفيفة الشان طرات عليه ، او تقديم قوى القمع ، في المدنيات ، على انها مؤسسات لا يحركها الا نبيل الغايات من الحفاظ على المواطنين الى الدفاع عن الوطن ، الخ ..

مثال على التمويه المستور : ابراز دور الجيوش وتحويل الحروب المجرمة الى ملاحم بطولة واغفال الشروط التاريخية للحدث (كان يقال لك : شكل هنيبعل جيشا قويا وزحف به على روما وكان هنيبعل المذكور أخرج هذا الجيش من جيوب سراويله أو قطفه من بستان ابيه — أو ان يقال لك : « مات الملك فلان وكان ظالما فخلفه ابنه وكان عادلا » فيدخل في روعك ان مصائر الشعوب يقدرها الله حين يفطر هذا الملك على العدل وذاك على الظلم ولا حول ولا قوة الا بالله !) .. أو فصل الجغرافيا عن التاريخ تماما بحيث تبدو حدود الاقطار وكانها قدر لا دافع له .. واهمال الجغرافيا البشرية على اختلاف جوانبها ، الخ .. اختيار نصوص ادبية ذات مضمون ايديولوجي معين لاستعمالها في وجوه مختلفة .. الخ . بل ان اختيار مادة دون أخرى لادراجها في البرنامج يتم وفقا لمعايير التدجين الايديولوجي ، فتستبعد المواد التي تشكل مدخلا الى مشاكل المجتمع الفعلية ، ويجري — باسم « الثقافة العامة » — اقرار مواد ليست دراستها الا حشوا في حشو .. لكن هذا الامر الاخير لا يظهر بوضوح الا في المرحلة الثانوية وبعدها .

ب — الاعداد العملي :

ووسائله هي مواد اللغة والحساب والعلوم ، الخ .. يضاف الى ذلك ان المواد التي يغلب عليها الطابع الايديولوجي تمد التلامذة ايضا ببعض الاوليات حول وسطهم البشري والطبيعي وتتيح لهم ان يتحركوا فيه بمزيد من اليسر . (مثال ذلك ان الجغرافيا تعلمهم موقع بلادهم بين الاقطار المحيطة بها وفي العالم وطبيعة هذه البلاد وتوزيع السكان على اراضيها مما يعينهم على فهم الكثير من الشؤون المتداولة في العلاقات الاجتماعية . مثاله ايضا ان بعض المحفوظات الادبية تزودهم بـ « حكمة » مكونة من « قيم » معينة فتساعدهم على اتخاذ مواقف معينة تسهل علاقاتهم مع سواهم ، فلا تقتصر قيمتها ، بالتالي ، على مضمونها الايديولوجي بل يكون لها أيضا قيمة عملية .) لكن تعلم القراءة والكتابة باللغة العربية يبقى هو « الكفاءة » الاولى التي يكتسبها الطالب في المرحلتين الابتدائية والتكميلية من التعليم . وهو ، مضافا الى تعلم الحساب ، شرط الدخول الى المراتب الدنيا من انتاج الخدمات ، سواء تم هذا الدخول الى الخدمات التي تنتجها الدولة أم الى تلك التي تنتج في السوق الحرة ، ولا فائدة هنا من تعداد مزايا القراءة والكتابة والحساب التي تظهر في ممارسة التجارة او في ممارسة الوظيفة او في أي تعامل رأسمالي اخر ، أما اللغة الاجنبية ، فالالمام بها شرط لولوج مجالات معينة ، واسعة نسبيا ، بسبب العلاقات الكثيرة التي تشد السوق اللبنانية الى السوق الغربية (مثال ذلك ان معظم المصارف في لبنان تعد وثائقها الداخلية ، وأحيانا وثائقها الخارجية ، بلغة اجنبية ، مما يجعل الالمام بهذه اللغة ضرورة ماسة لاي مستكتب صغير في المصرف ، الخ ..) ، ثم ان المكانة التي تحتلها اللغة الاجنبية في البرامج ، تجعل منها اداة التصفية الرئيسية ، في ما بعد ، اي صمام الامان الاول الذي يحول دون وصول بعض الفئات من الطلبة الى مستويات التعليم العليا ويبقيهم في مستويات منفتحة على مجالات أوسع للاستخدام . وهذا ايضا نوع من « الاعداد » العملي ، رغم كونه اعدادا سلبيا لانه يشارك في تجنيب النظام كله بعض الازمات الخطيرة . وقد يكون مثارا للعجب ان نربط تعليم القراءة والكتابة والحساب والعلوم بمصلحة نظام او نمط انتاج معين ، رغم كونها مبدئيا علوما (محايدة) الا أن حيادها لا ينبغي ان يخفي المجال الفعلي اللاحق للاستفادة منها ، لان هذا المجال — وهو منحاز — هو مصدر قيمتها الفعلية . ثم ان هذه المواد تصب احيانا في قوالب ذات طابع ايديولوجي صارخ (مثال ذلك مسائل الحساب حول الربح والفائدة وقطع الارض المسورة التي تغرس فيها الاشجار صفوفا صفوفا الخ ..) .

٤ — هذان النوعان من الاعداد — وهما على ما رأينا متداخلان — نسميهما وظيفة المدرسة الابتدائية — التكميلية في اعادة انتاج علاقات الانتاج ضمن التشكيلة الاجتماعية اللبنانية ، والذي يصمم هذا الاعداد هو طابع « الثقافة العامة » التي تمتد ، على أي حال ، نحو المستوى الاعلى (التعليم الثانوي) ثم نحو المستوى المولج باعداد اساتذة التعليم الثانوي (معظم الفروع الجامعية في لبنان) . لكن عبارة « الثقافة العامة » هنا تظل تائهة الدلالة لان دلالتها لا تخضع لمقاييس الحقيقة العلمية اولا ، بل تخضع أولا واخرا لمقتضيات نظام الاستغلال السائد ، من خلال خضوعها لتداخل الاغراض الايديولوجية والحاجات العملية في التشكيلة الاجتماعية القائمة . ونحن سوف نرى ان برامج دور المعلمين تحمل اثار الوصمة نفسها لان غايتها هي ، اعداد طاقم من المعلمين يكون اداة ممتازة لتمكين المدرسة من القيام باعباء وظيفتها السابقة الذكر .

١ — لا يملك معظم المعلمين الذين يعملون في مدارس الدولة الابتدائية والتكميلية ، من « الكفاءة » الا ما اكتسبوه على مقاعد هذه المدارس نفسها ، يضاف اليه ، طبعا ، بعض الخبرة التي يكسبها المراس . أي أن معظم المعلمين الذين يدرسون الحساب مثلا في الصفوف الابتدائية لم يتعلموه الا في هذه الصفوف نفسها ، لكنهم اتقنوه بالممارسة وباتوا اكثر قدرة عليه بسبب نمو ذكائهم مع تقدمهم في السن ، الخ .. من هنا ان احدى الغايتين اللتين تسعى اليهما برامج دور المعلمين هي تزويد طلبتها بمعرفة للمواد التي سوف يدرسونها تزيد بعض الشيء عن معرفة تلامذتهم المقبلين بهذه المواد ، وذاك أضعف الايمان !.. أما الغاية الثانية فهي تزويد طلبة الدور ببعض « الادوات » التربوية التي تتيح لهم — مبدئيا ايضا — مزيدا من الفعالية — مبدئيا — في تطبيق برامج المدارس الابتدائية والتكميلية . لذا فان اي نقد لبرامج دور المعلمين لا يسعه الا ان يتخذ محورا مقدار نجاح البرامج المذكورة ومقدار فشلها في تحقيق هاتين الغايتين . ونحن سوف نرى ان المواد المدرجة في برامج الدور موزعة على هاتين الغايتين ، على نحو لا يخلو من الوضوح هو الاخر . لكن ما ينبغي قوله في بداية الكلام هو أن لبرامج الدور في الواقع غاية تتجاوز هاتين الغايتين وتجمع بينهما لانها تشكل مآلهما الاخير . هذه الغاية هي اعداد المعلمين لضبط المدرسة ضمن وظيفتها الاجتماعية ، وقد وصفناها آنفا . واذا كانت برامج الدور هي وسيلة الاعداد ، فان برامج التعليم الابتدائي التكميلي نفسها هي وسيلة الضبط . والمعلم « الممتاز » في نظر المدرسة الطبقية ، هو ذاك الذي « احسن » اعداده ليحسن الضبط بدوره . لكن المعلم ، وان لم يكن « ممتازا » ، لا يملك القدرة على الخروج الفعلي من وظيفته في المدرسة الطبقية . فهو وان استطاع أن يرفض المبادىء الايديولوجية التي يتلقنها في الدار ، يظل اسير البرامج التي سيكون عليه تطبيقها في المدرسة . ونحن لا نريد ان ننفي قدرة المعلم على الاحتفاظ بهامش معين للمبادرة ، في علاقته مع تلامذته ، انما نريد ان نقول ان هذا الهامش يبقى محدودا وان رفض الانضواء تحت راية الايديولوجية الرسمية التي يحملها التعليم امر لا يمكن تنفيذه فعليا ، على صعيد فردي ، وان هذا التنفيذ يقتضي وجود رقابة ديمقراطية على برامج التعليم تمارسها الجماهير التي تتلقى التعليم او يتلقاه ابناؤها ، عبر المنظمات التي تمثل ، دون تزييف ، مصلحة هذه الجماهير .

٢ — قلنا ان « الثقافة العامة » ، بالمعنى الذي أشرنا اليه هي التي تشكل القاسم المشترك بين برامج دور المعلمين وبرامج المدرسة الابتدائية التكميلية . وهذا المنحى يمتد حتى يصل الى مواد في برامج الدور أعدت مبدئيا لغاية تربوية ، اي للمساعدة على حل المشكلات التي تحول بين تلامذة المدرسة وبين تلقي مضامين التعليم بالفعالية المتوخاة ، فاذا بهذه المواد تتحول بدورها الى معلومات يكاد يستحيل على خريج الدار ان يستفيد منها في علاقته بتلامذته (أي أنها تتحول الى « ثقافة عامة ») . وقد يتراءى للبعض أن هذا القاسم المشترك بين برنامج الدار وبرنامج المدرسة هو الدليل القائم على صلاح الدار لاداء مهمتها . لكنه في الواقع ليس الا دليل فشلها الذريع . والتأكد من ذلك يحملنا — مؤقتا — على ترك المواد « التربوية » من برنامج الدور جانبا وعلى التصدي مباشرة للمواد التي يفترض في طالب الدور أن يقوم بتدريسها بعد تخرجه . لكن علينا الا ننسى ان المواد التربوية (علم النفس ، علم الاجتماع ، التربية ...) تستغرق من وقت التدريس في الدور عددا لا بأس به من الساعات فتؤثر بذلك على كمية الوقت المخصصة لتدريس المواد الاخرى . هذا لا يعني طبعا أنه ينبغي التقليل من المواد « التربوية » او اهمالها .. الا ان هذا يشكل عنصرا من العناصر التي تدين البرامج كلها وخاصة اسلوبها في « تغطية » المواد غير التربوية ، وهذه مسالة سوف نبحثها في النقطة التالية .

٣ — أن الامر الواضح الاول هو ان جميع المواد التي تدرس في المرحلة التكميلية يعاد الى تدريسها في دور المعلمين . والمؤكد هو أن هذه المواد تنال من الوقت في الدور اقل مما تناله في المدرسة ، وذلك يعود الى سببين : أ — ان ثمة مواد اخرى تدرس في الدور ولا تدرس في المدارس . ب — ان مدة الدراسة في المرحلة التكميلية هي أربع سنوات ، بينما هي ثلاث سنوات في دور المعلمين (باستثناء الرابعة التي لم تولد بعد) ثم ان العام الدراسي في الدار أقصر منه في المدرسة اذ هو يبدأ عمليا في تشرين الثاني وينتهي في ايار ، فيكون الفارق شهرا كاملا من التدريس الفعلي على الاقل . هذا يعني ان تدريس اللغة العربية او اللغة الفرنسية او العلوم الخ .. في الدور لا يستطيع أن يتعدى بكثير مجرد « التذكير » بما كان الطالب قد تعلمه من هذه المواد خلال المرحلة التكميلية . وقد يقال ان الطالب يبدأ دراسته في الدار انطلاقا من المستوى الذي كان قد بلغه حين غادر المدرسة . لكن هذا هراء في ما يختص بمعظم المواد . فحين يتجاوز الطالب ما تعلمه في اللغة الفرنسية مثلا خلال دراسته التكميلية (وما يستعيده — باختصار طبعا ! — في السنة الاولى من دراسته في الدار) فانه يتجاوزه ، لا ليصل الى مزيد من اتقان اللغة ، بل ليكون لنفسه (في برنامج السنة الثانية) « فكرة » عن مسرح القرن السابع عشر الفرنسي ! ثم ليكون لنفسه (في برنامج السنة الثالثة) فكرة عن المدرسة الرومنطيقية وعن القصة الفرنسية في القرن الماضي ، الخ .. وهي أمور لا تساعده — رغم التشديد المفترض على اللجنة والاسلوب — في تدريس اللغة الفرنسية لطلبة المرحلتين الابتدائية والتكميلية .. او أنها على الاقل ليست افضل السبل لمساعدته في ذلك .. مثل هذا يقال عن العديد من المواد الاخرى : عن اللغة العربية خاصة عن التاريخ ، عن الجغرافيا ، عن العلوم الخ .. ولما كان البرنامج كله يخضع لمقاييس « الثقافة العامة » — وهي مقاييس غير موجودة ! — فان اختيار النصوص الادبية والشخصيات التي تدخل في برنامج الادب العربي والنقد للسنة الثانية مثلا، لا يخضع لاي مقياس سوى الانتقائية العمياء . فمن ذا الذي يقرر أن كان علينا أن ندرس ابن الرومي عوضا عن ابي نواس ؟ وهل تم التفكير فعلا في مردود هذه الدراسة على تأهيل المعلم لتدريس اللغة العربية في الصفوف الابتدائية والتكميلية ؟ ولنلفت بعد هذا الى برنامج التاريخ .. فهو دورة حول التاريخ اللبناني منذ العصور الحجرية حتى أيامنا هذه ، في ٤٤ ساعة موزعة على عامين ! هذا بينما يدرس طلبة المدارس التكميلية تاريخ فرنسا في القرن الثامن عشر مثلا او مغامرات فريدريك الكبير مع كاترين الثانية !.. الخلاصة ان ثمة ظاهرتين متزاوجتين في اطار « الثقافة العامة » تنجمان عن تصور سفيه تماما لمهمة دور المعلمين . أما الظاهرتان فهما الانتقائية التي لا يخضع ما تنتقيه لاي مقياس علمي سوى وجود المادة في برنامج المدرسة الابتدائية التكميلية (ولو كان مضمون المادة مختلفا هناك) والمراكمة التي تصر على تغطية سائر المواد المدرجة في برنامج المدرسة المذكور وتلجأ الى الانتقائية حين تجد نفسها عاجزة عن التغطية الكاملة .. وهكذا دواليك . هذا وتلبي المواد « الايديولوجية » المدرجة في برنامج الدور (التاريخ ، المدنيات ، الخ) نفس الحاجة التي وصفناها في كلامنا عن وظيفة المدرسة الطبقية على الصعيد الايديولوجي ..

٤ — تؤدي مراكمة المواد غير «التربوية» — بطبيعة الحال — الى تضييق المجال المعطى للمواد الاخرى « التربوية » في برامج دور المعلمين . فبرنامج علم نفس الطفل لا ينال من الوقت الا حوالي ٨٠ ساعة موزعة على عامين . هذا بينما ينال علم النفس العام في صف الفلسفة حوالي مائتي ساعة خلال عام واحد ! أما برنامج علم الاجتماع فهو « القريب الفقير» لان حصته لا تكاد تتجاوز الاربعين ساعة طوال عامين . أما « التربية » فحصتها وافرة خلال السنتين الاخيرتين : ساعتان للدروس النظرية في السنة الثانية (واحدة بالعربية وأخرى بالفرنسية) وساعتان للدروس العملية (التوزيع نفسه) ثم ست ساعات للدروس العملية في السنة الثالثة (ساعتان بالفرنسية وأربع بالعربية) ترافقها ٤ ساعات للدروس النظرية (مناصفة بين اللغتين) .. لكن ما نريد تبيانه هو ان الوقت المعطى لهذه المواد جميعا — وهو ضئيل — لا يصرف على النحو الذي يستجيب فعلا لما سوف يصادفه المعلمون المقبلون من مشكلات . ففي علم نفس الطفل مثلا يبدو واضحا أن واضعي البرنامج قصدوا الى اعطاء « فكرة » عامة عن العلم المذكور ، فاستهلوا برنامج السنة الثانية بتعريف عام ثم ببند عن التيارات القديمة والحديثة الخ .. ثم تابعوا مراحل الطفولة والمراهقة منذ الولادة .. ولم يصلوا الى مشكلة التخلف المدرسي والى الروائز النفسية الا في نهاية السنة الثالثة ، فخصصوا لها جميعا ١٧ ساعة فقط .. هذا علما بان امتلاك رائز واحد واتقان استعماله أو التدرب على اكتشاف حالة واحدة من حالات التخلف يستغرق من الوقت اكثر من هذا بكثير .. أما منهج علم الاجتماع فليس فيه كلمة واحدة عن الاساليب المختلفة التي تتبع لاجراء تحقيق اجتماعي حول اصول الطلاب ومشكلات وسطهم العائلي الخ .. بل هو يتحدث عن « الواقعة الاجتماعية » او عن « الرأسمالية والاشتراكية والماركسية » ، الخ .. فان اخر ما يعني السادة واضعي البرامج هو تمكين الطالب من توظيف ما يلقنونه في خدمة مهنته المقبلة .. واذا كان تدريس اللغة الفرنسية ، مستقبلا ، يستلزم متابعة الطالب في الدار لدروس « تربوية » تتعلق بهذا التدريس ، فان ما يستعصي على العاقل ان يفهمه هو تدريس البعض من مواد « علم التربية العام » باللغة العربية وتدريس بعضها الاخر بالفرنسية . ولا نريد هنا ان نعرض للمضمون الايديولوجي الذي تحمله هذه المواد « التربوية » كلها ، فذلك امر مفروغ منه . يكفي ان نشير مثلا الى ان برامج علم نفس الطفل وعلم الاجتماع والتربية لا تشير ابدا الى تاثير الظروف المعيشية التي يعاني منها أبناء الطبقات الفقيرة (سعة المسكن ، نوعية المأكل ، العلاقة بين الوالدين، الخ ..) على سير دراستهم .. هذا رغم ان هذه المشكلة هي بالذات ما يعيق تقدم مئات الالوف من الاطفال في لبنان . ولنضرب صفحا عن اداة التدجين الايديولوجي الفاشلة التي تسميها البرامج « الاخلاق المسلكية »..

٥ — بقيت كلمة عن الامتحانات قبل أن نصل الى الحلول .. ان غاية الامتحانات في جميع مراحل التعليم هي التصفية .. وقد باتت الارقام توضح اليوم ان التصفية تنال من الفقراء وتسد عليهم ، قبل سواهم ، ابواب الرزق .. لكن التصفية في دور المعلمين تتم في معظمها قبل الدخول .. تتم عبر المباراة . لذا فان الدولة لا تنزعج كثيرا اذا نجح معظم طلبة الدور في الامتحانات النهائية ما دامت قد حددت عددهم سلفا وأنفقت عليهم بعض المال من خزائنها .. بيد ان هذا لا يعني ان لا تصفية في دور المعلمين. فالاداة موجودة وهي العلامة اللاغية في اللغة الفرنسية وهي تعرف الى من توجه ضرباتها . فالمادة الفرنسية موجودة بين المواد الثلاث الالزامية التي تطلب في امتحانات السنوات الثلاث ، او هي — بعبارة ادق — أمست مواد الزامية دون سواها منذ العام الماضي.. في السياق نفسه أمسى هناك ثلاث مواد تختار من بين المواد الباقية ، في برنامج كل عام ، قبل أسبوع من الامتحان ، لتكون مطلوبة في هذا الاخير . هذا الاختيار اخذ يضيق من فرصة النجاح امام الطلاب ، لانه حرمهم من مواد هممجبرون على درسها ، في كل حال ، وكانت تشكل وسيلة لتعويض « النقص » في المواد الاساسية ، لانها محددة المضمون ولان الاجادة فيها رهن — بالتالي — بجهد المذاكرة. هكذا وصل جهد التصفية « المبارك » الى طلبة الدور بعد ان باتت الدولة عاجزة عن أن تستوعب حتى اولئك الذين أحصتهم واحدا واحدا قبل أن تستقبلهم في اكناف دورها . فالدولة تفضل طبعا من تعينهم في سلك التعليم من حملة الشهادة التكميلية لانهم اقل كلفة من طلبة الدور ذوي الرواتب « المرتفعة » ثم ان الدولة غير مستعدة ابدا للتسامح في شان اللغة الاجنبية ..

ما هو الحل ؟

أ — في شأن المواد « غير التربوية » :

تقسم الدور الى فروع . ويعتبر كل فرع مجالا للتخصص في مادة دون سواها من المواد التي تعلم خلال المرحلة التكميلية (اللغة العربية ، اللغة الاجنبية ، الرياضيات ، العلوم ، الخ ..) . ويقسم وقت الدراسة في كل فرع الى ثلاثة اقسام : قسم لتمكين الطالب من اتقان المادة نفسها وقسم اخر لتعليمه افضل الاساليب لتدريسها وقسم ثالث للمواد التربوية التي سنعود اليها . على

— البقية على صفحة ١٥ —

شهادة واقعية عن اوضاع الحرفيين اصحاب محلات صنع الاحذية

- الاصول الريفية
- عدم الثبات المهني
- عملية النهب التي يمارسها التجار
- ساعات العمل الطويلة العاجزة عن ايقاف المصير المحتوم : زوال الحرف ونشوء المصانع الكبيرة

تحاول هذه الشهادة الواقعية أن تعترف بأوضاع الحرفيين الذين يملكون ويعملون بأنفسهم في محلات صنع الاحذية المنتشرة في مناطق مختلفة من بيروت وبخاصة في منطقة سن الفيل وبرج حمود والنهر .

واذا كان يصعب على شهادة واحدة ان تكون « نموذجية » بمعنى أن تعبر عن أوضاع مختلف الحرفيين في هذا القطاع فان بالامكان التأكيد على بعض الاشارات التي تتضمنها هذه الشهادة والتي تمثل سمات معينة للحرفيين وللعمال اللبنانيين ولسكان « منطقة شعبية » من نوع منطقة برج حمود : الاصول الريفية وبخاصة الجنوبيين الذين تحفل بهم هذه المنطقة ، العلاقة مع التجار القادرين سواء عن طريق بيع المواد الاولية او عن طريق شراء الاحذية الجاهزة على استنزاف أرباح الحرفيين الضئيلة ، مضاربة المصانع الكبيرة التي ترغم الحرفي على بذل ساعات عمل مضنية وطويلة — اكثر من ١٥ ساعة يوميا — دون فائدة ، وفي مقابل عملية القضاء على المحلات الحرفية الصغيرة — لمصلحة المصانع — نرى تمسك الحرفي بأوهامه حول امكانية تحسين أوضاعه . كذلك العلاقة المحائرة مع القرية التي لا تشغل الا نواح هامشية من حياة الحرفي ساكن المدينة ، والنظرة الى الانتخابات باعتبارها تمثل علاقة شخصية وعائلية مجردة عن اي تمثيل لمصالح فئوية او انتاجية .

تتناول هذه الشهادة حرفيا صاحب محل صغير لصنع الاحذية في منطقة سن الفيل ، لا يحوي المحل على اية آلة (ماكنة خياطة او سواها) ويعمل فيه صاحبه بمفرده :

املك هذا المحل منذ حوالي السنتين . اصلي من بنت جبيل . ولكني نزحت الى بيروت في عام ٥٤ بسبب عدم توفر الشغل في القرية . في بيروت اشتغلت عاملا « بالجوز » (اي بالقطعة) في محلات متعددة لصنع الاحذية . كنت اعمل في النهار واتعلم الراديو والكهرباء في الليل . في عام ٦٠ نلت شهادة تخصص بالراديو والكهرباء ، فتركت مهنة صنع الاحذية لاعمل « كهربجي » ١٢٠ . ليرة شهريا . تركت العمل وصرت اشتغل لفترة على حسابي . ثم فتحت محلا في برج حمود لتصليح الراديو والكهرباء ومعه مكتبة . بعد ٤ اشهر تضايقت ماليا فعدت « للمصلحة » اي صنع الاحذية . عدت اشتغل بالقطعة في عدة محلات الى أن جمعت قرشين وفتحت هذا المحل .

— هل تشتغل وحدك ؟

— اشتغل وحدي واصنع الحذاء كاملا بنفسي . لكني لا اصنع سوى الاحذية « الولادية » . معظم المحلات هنا تتخصص في نوع معين من الاحذية وذلك لان التخصص يقلل التكاليف وخاصة ثمن « القوالب » .

— وكم ساعة تعمل في اليوم ؟

— عملنا ليس ثابتا . هناك مواسم : موسم دخول المدارس وموسم بداية الصيف والاعياد . اثناء المواسم اعمل من ٧ صباحا الى ١٢ ليلا بما فيه نهار الاحد ، وانجز حوالي ٨٠ جوز في الاسبوع . فيما عدا هذه المواسم نتعطل طوال السنة أو يصبح الشغل قليلا جدا .

— كيف تشتري المواد التي تصنع بها الاحذية ؟

— اغلب الجلود تاتي خام من الخارج ، فتقوم الدباغات بدبغها ثم تبيعها الى تجار الجملة ونشتريها نحن من تجار الجملة هؤلاء . هناك مسالة تحيرني وهي انه كل اسبوعين او ثلاثة يرتفع سعر جلد « البوكس » . التاجر يقول ان الدباغات هي التي ترفع الاسعار ، واحيانا يقال ان هناك ازمات دولية . نطالب الدولة بأن تراقب الاسعار .وكذلك بأن تراقب الدباغات التي تزور قياسات الجلد .

وكان السؤال التالي عن تصريف الانتاج من الاحذية ؟

— نحن نبيع معظم شغلنا لمحلات سوق الارمن واللعازارية . كما نبيع للافراد . عندما نسلم البضاعة نقبض قسما من ثمنها ونقبض القسم الثاني فيما بعد . أما عن الاسعار فاني اصنع صنفين ، صنف ابيعه بـ ثلاث ليرات ونصف الليرة وصنف بـ ٥ ليرات . اما التاجر فيبيع بسعر يتراوح بين ٨ و ١٠ ليرات . أما في حالات الكساد فان التاجر يستغل الوضع ليشتري الاحذية باسعار مخفضة .

— هل تؤثر علاقاتك باهل الحي او ابناء قريتك في تصريف الاحذية ؟

— لا .. العلاقات الشخصية لا تلعب اي دور .

— هل تضارب المصانع الكبيرة (باتا وسواها) على انتاجكم ؟

— المصانع قادرة على منافستنا لان تكاليف العمل فيها اقل وبسبب الدعاية التي تقوم بها . بعض اصحاب المحلات الصغيرة يفلسون بسبب المضاربة . احد اصدقائي كان يملك محلا وكان لديه ١٠ عمال . لكنه تعرض للافلاس وتحول الى عامل في مصنع كبير للاحذية . لكن هنالك اصحاب محلات صغيرة تحسنت احوالهم لان التجار كانوا يسلفونهم الجلود بشروط سهلة .

منافسة المصانع محدودة بعض الشيء لانها تصدر معظم انتاجها الى الدول العربية بسبب ضيق الاستهلاك المحلي .

— اذا كانت هنالك حركة افلاس للمحلات الصغيرة فهل تتصور أن بامكانك الصمود في وجه المضاربة ؟

— حقا ان المضاربة قوية وان محلي صغير جدا . لكني اعمل كثيرا واقتصد بعض المال واذا واتتني الظروف فاني امل أن اتمكن من توسيع محلي ...

— ماذا عن البضاعة الاجنبية ؟

— البقية على صفحة ١٥ —

صيدليات ومختبرات وزارة الصحة لمن ؟..

لا داعي لتكرار ما يقاسي المرضى العاديون من اذلال وما يحظى به المقربون من عناية في صيدليات ومختبرات وزارة الصحة العامة ، اذا انه لا يختلف عما وصفنا في مقالنا السابق عن التطبيب في المستوصفات .

بقي أن يذكر المواطنون المحرومون المسؤولين الكرام والوزراء الشباب « الثوريين » باحوال تلك المختبرات والصيدليات التي يبدو انها تزداد سوءا ، ولا من يسال وكأنه كتب على الكادحين في لبنان ان يبقوا في نزاع مع الجوع والمرض وشبح المرض مخيف كالاخطبوط اطرافه كثيرة تبدأ بالطبيب مرورا بالمختبرات واصحاب الصيدليات وانتهاء بالمستشفيات التي تمتص اخر قطرة دم وتحولها الى ارباح في خزائن أصحابها .

١ — السرقات نتيجة التواطؤ بين الاطباء وموظفي الصيدلية

لا تكاد تصل طلبية الادوية الى الصيدلية حتى يزف الخبر الى اطباء المستوصف ، لا لكي يصفوها الى المرضى المساكين ومعاذ الله في ذلك ، بل ليشحنوها الى عياداتهم — بأساليب جهنمية اصبح الاقدمون منهم يتقنونها اكثر بكثير من اتقانهم استعمال السماعة ! وذلك بالتواطؤ مع عدد من موظفي الصيدلية « الكرام » . فيتم الاتفاق مثلا على أن يكتب على كل « روشتة » تقريبا صنف أو أكثر بطريقة مختلفة او مع اشارة سرية تفيد أن هذا الصنف ليس للمريض بل للطبيب وليس باستطاعة المرضى اكتشاف ذلك لانه لا يمكنهم قراءة « الروشتة » وحتى ولو حاولوا ذلك فلن يفهموا منها شيئا . وتتكدس الاصناف في اماكن جانبية لياتي الاطباء ويقتسموها مع موظفي الصيدلية مبررين صرفها « بروشتات » لا شك في قانونيتها .

واذا اقتضى الامر الاسراع في تفريغ الصيدلية من هذه الاصناف الغالية ، بعد احتدام الصراع عليها بين الاطباء يلجأ هؤلاء الى ارسال الروشتات بأسماء وهمية الى شركائهم في الصيدلية ، واذا تعذر على احد الاطباء عقد صفقة مع أصحاب النفوذ في الصيدلية لجأ الى استعمال المريض نفسه وطبعا المطلوب مريض ساذج ، فيقول له الطبيب او الممرضة ، انه يجب أن يعود لعندهم بعد احضار الدواء لاخذ التعليمات بشكل واضح وبعد عودته يقال له أن أحد هذه الادوية سلم خطأ ولا لزوم له ، وطبعا ياخذ الدواء « الخطأ » طريقه « الصحيح » الى حقيبة الطبيب .

وبعد هذا كله لا يكاد يمضي اسبوع او اسبوعان على وصول « الطلبية » الى الصيدلية حتى لا يبقى منها الا الادوية الرخيصة والتي تركب في الصيدلية نفسها ويتوافد المرضى ليقال لهم أن عددا من الاصناف المدونة في وصفاتهم المجانية غير متوفرة وعليهم شراؤها من الصيدليات الخاصة . واذا اكتشفت احدى هذه السرقات ، فيقال أن هؤلاء الاطباء لا ياخذون هذه الادوية ليبيعوها لزبائنهم بأسعار تفوق اسعارها المحددة بل ليعطوها لزبائنهم الفقراء . فما هم وزارة الصحة طالما ان الفقراء هم بالتالي المستفيدون الوحيدون من ادويتها ؟!

هذا بالاضافة الى أن عددا كبيرا من الادوية الغالية غير مؤمن اصلا في الصيدلية نتيجة « فقر » الوزارة وضآلة ميزانيتها وطرق تلزيم الادوية المتبعة التي لا يتسع فكر اي مواطن لمعرفة اسرارها .

٢ — نفاد معظم الادوية قبل نهاية النصف الاول من السنة .

تفرغ الصيدليات نتيجة « نزوح » الادوية السريع الى عيادات الاطباء وتطلب كميات جديدة من المستودع العام . تمر هذه الكميات على الصيدلية لتتابع مسيرة النزوح الى حيث الدفء والامان في عيادات الاطباء ولا ياتي نصف السنة حتى تكون معظم الادوية قد اكملت مسيرتها الشاقة واخلت المستودع العام والصيدلية لدورة جديدة من النزوح ، فيعلن عن مناقصة اعدت بدقة لخدمة المصلحة العامة طبعا حسب الاعلان ، وفي النهاية طبعا لمصلحة من اعدها ، ويرسو الالتزام على اصحاب الحظ الوافر « خدام » المصلحة العامة من الاقارب والمحاسيب ومن تسمح لهم جيوبهم بدفع المبالغ الباهظة لمعرفة الاسعار السرية .

وينتظرون اقرار الموازنة للعام القادم حتى يتسنى لهم فتح اعتماد لتسليم الادوية الجديدة لمتابعة الدورة السابقة . وفي هذه الاثناء طبعا يرد المرضى على أعقابهم عن ابواب الصيدليات لعدم توفر دوائهم .

٣ — الادوية المركبة في الصيدلية

لا يجهل المسؤولون في الوزارة ان بعض الادوية يمكن تحضيرها في الصيدلية بغية التوفير ولكنهم يتناسون ان التحضير يتطلب ضميرا حيا من نظافة فائقة ودقة في الاوزان واتباع اساليب جيدة في التحضير واذا فقد الضمير فلا بد من رقابة صارمة ، ويكفي أن يرى المريض ان الزجاجة غير نظيفة ليشك في صلاحية محتوياتها وان لم يدرس فن تركيب الادوية .

ثم هل تورع من يسرق الادوية الجاهزة عن سرقة بعض المواد الكيميائية الغالية بدل ادخالها في الدواء المركب بكميات صحيحة ، اذا لم يراقب ذلك ؟.

واخيرا ما رايكم ايها الصيادلة والمسؤولون في وضع حبوب الدواء في أوراق بائعي الفستق السوداني الساخن في شوارع بيروت ؟

هل عجزت الوزارة الموقرة عن تامين علبة كرتون أو زجاجة تلصق عليها ورقة تحمل اسم المريض واسم الدواء وطريقة الاستعمال كما يفترض أن يوضب الدواء للبشر ؟!

٤ — اجازات الشراء للمحظوظين

تصور ايها المواطن ان احد المرضى (كان من أزلام احد النواب او المتنفذين او من افراد عائلته) وجار عليه الزمان وابتلاه بمرض لا يعالج الا بادوية غالية وهي غير متوفرة في صيدليات الوزارة . ماذا تظن يحصل لهكذا مريض ؟. مهلا .. اليك بالحل ...

هناك ما يسمى باجازات الشراء وهي اجازات تشتري بموجبها الوزارة الدواء للمريض من المستودعات الخاصة . وهذه الاجازات يوقعها الوزير مرتين وكلنا يعلم من يستطيع الحصول على توقيع وزير مرتين بالسرعة التي يتطلبها المرضى . وكل من لا يستطيع ذلك عليه مفارقة الحياة بدون توقيع !! وهناك طبعا المتاجرة بهذه الاجازات على قدم وساق وهي على نوعين ، منها الذي يحمل اسما حقيقيا ومنها الذي يحمل اسما وهميا وهو الاربح طبعا .

مختبر المستوصف المركزي « موظفون مسؤولون » يهربون المرضى الى مختبراتهم الخاصة

يصل المريض الى المختبر بعد أن يكون قاسى ما قاساه في مستوصفات الوزارة ليحظى بورقة تحدد الفحوصات اللازمة . واذا كان المريض قادما من عيادة خاصة عليه ان ياخذ توقيع احد كبار المدراء لكي يسمح له باجراء الفحوصات . وبعد أن يحظى بالتفاتة من احد موظفي المختبر ليعرض اوراقه عليه يعطى موعدا قد يصل في اكثر الاحيان الى عشرين يوما او شهرا . ويذهل المريض ويتساءل هل ينتظر شهرا كي يعرف سبب ما يشكو منه ؟ ربما كان مصابا بمرض يستدعي العلاج السريع من يضمن له البقاء على قيد الحياة ليحين موعد اجراء الفحص وهنا يستعيد المريض معارفه في ذاكرته ، ترى هل يعمل احدهم في وزارة الصحة او اية وظيفة هامة اخرى يمكن الاستفادة من وساطته ، فاذا تيسر ذلك قدم الموعد الى اليوم ذاته او اليوم التالي كاقصى حد . واذا لم تتيسر الوساطة وكان الفحص ملحا يقول له أحد الموظفين اذهب الى المختبر الفلاني وهاك العنوان وقل لهم ان فلان ارسلني وسوف يعملون لك الفحوصات باسعار مخفضة « تكرم عينك » ..!

ولا غرابة في ذلك اذا كان معظم موظفي المختبر بمن فيهم رئيسهم الدكتور فؤاد غره (صاحب مختبرات جبر وغره المعروفة وذات الفروع المتعددة) هم أصحاب مختبرات وطبعا باسماء غير أسمائهم او هم موظفون في مختبرات ، ولهم مكافآتهم على اصطياد الزبائن لرب عملهم . ولا يقتصر الامر على ذلك بل يتعداه الى سرقة ادوات المختبر ومواد التحاليل الى مختبره الخاص او المختبر الذي يعمل فيه . ولم لا ! والرقابة معدومة .؟

اما رئيس المختبر فنادرا ما تجده في المختبر اذ ان اشغاله الخاصة اوسع مما يتصور احد — من مختبراته الخاصة الى تاجير شهادته — في الصيدلة — في احدى صيدليات المستشفيات الى اعمال شتى منها التعليم مثلا ، ولكن لا تطلبوا الكثير من هذا الرئيس « الفخري » فهو يحمل افادة من مجلس الخدمة المدنية بانه لا تسري عليه واجبات الموظفين او شيئا من هذا القبيل .

ومهامه في الاشراف على العمل من الوجهة الفنية وتوقيع نتائج الفحوصات وتقديم الاقتراحات التي من شانها تحسين سير العمل في المختبر وزيادة امكانات العمل فيه مثل اقتراح شراء بعض الالات الحديثة واعتماد اساليب جديدة في اجراء الفحوصات مما يسمح للمختبر أن يستوعب اضعاف ما يستوعبه ، ومراقبة الموظفين ، ولكن لا داعي لكل ذلك ومن الافضل ان تزداد الحالة سوءا لكي يهرب هؤلاء المرضى الى مختبره او غيره.

ويشك المريض بنتيجة الفحص طبعا بعد كل ما يراه ويذهب الى اجرائه في المختبرات الخاصة ، هذا دون أن ننسى أن المختبر يقفل لكل طارىء بحجج مختلفة كالكوليرا وغيرها ..

— البقية على صفحة ١٥ —

■ رسائل ■

الشعب الموريتاني والثورة الفلسطينية

منذ اليقظة الوطنية التي بدأت تدب — بعد غفوة الاستقلال السياسي — والجرح الفلسطيني ماثل في قلوب ونفوس الشعب الموريتاني وذلك لسببين :

— السبب الاول : الارتباط القومي العربي بين الشعب الفلسطيني وبين الموريتانيين العرب .

— السبب الثاني : وحدة النضال والهدف: محاربة الاستعمار والنضال من اجل الحرية ، بين الشعب الفلسطيني والموريتانيين جميعا ، عربا وافارقة. وقد ظلت التظاهرات والمهرجانات وجميع مظاهر التعبير تجري في موريتانيا دعما وتاييدا وتضامنا مع الشعب الفلسطيني منذ تظاهرة يناير ٦٤ الى حزيران سنة ١٩٦٧(١).

وفي حزيران ١٩٦٧ ظل شعبنا يناضل طيلة الايام الستة حتى فرض على عميل الاستعمار المختار بن داداه ان يطرد اصدقاءه الاميركان بعد أن عجز عن حمايتهم ، وان ينخرط في جمعية « المتفهمين بقضية فلسطين » . وقد بدأ المختار من ذلك الوقت يستعمل فلسطين كورقة رابحة لامتصاص نقمة الشعب وتحويل انظاره عن القضايا الوطنية الملحة ، من جهة ، وكتجارة رابحة ينهب بواسطتها هو وعملاؤه الخونة ما تبقى عند شعبنا :

— منع الحكم الرجعي الموريتاني في حزيران ٦٧ المحركات الوطنية من جمع التبرعات لفائدة القضية الفلسطينية ، ووضع قضية فلسطين في المزاد العلني ، حيث حقق من ذلك :

١ — الظهور بمظهر « بطل تحرير فلسطين »

٢ — فصل نضال الشعب الفلسطيني عن نضال الشعب الموريتاني .

٣ — الاثراء على حساب فلسطين ، جمع اموالا طائلة من شعبنا البائس باسم فلسطين، ابتلع زبانية الحكم وجراثيمه اكثريتها ولم يجد المناضلون الفلسطينيون اي فرنك من تلك « التبرعات » ؟!

— عشية مجزرة « ازويرات » حيث ارسل الحكم الموريتاني العميل قواته المسلحة لسحق ٨ الآف عامل مضربين في الشمال ، يطالبون شركة الحديد « الاوروبية — الاميركية — الصهيونية » بزيادة الاجور والضمان الاجتماعي ، عشية مذبحة ازويرات قال العميل ابن داداه في مهرجانه الذي تحول الى مظاهرة شعبية ضد نظامه المتعفن ، محاولا تضليل الشعب : « .. نعم ، لقد اعطيت الاوامر باطلاق الرصاص على المضربين .. والان لنتحدث عن القضية الفلسطينية ، عن اخواننا الفلسطينيين الذين يعانون من ويلات الصهيونية والامبريالية ، ولكن شعبنا الواعي لم ينخدع بكل هذه التضليلات ، وبدأ رحلته الطويلة عن البحث عن الحقيقة التي تقود وتوجه نهضة الوطن .

وفي هذه الفترة ، اتهمنا البعض باننا تقوقعنا على أنفسنا ، ولم نعد نهتم بالقضية الفلسطينية او بغيرها من القضايا العربية. وهذا غير صحيح . فالحقيقة هي اننا تحررنا في هذه المرحلة من الشوفينية القومية ، وغيرهما من الخرافات التي صارت تشكل عقبة امام تقدمنا ووحدة شعبنا ، واكتسبنا فهما حقيقيا للقضية الفلسطينية : فهما قوميا وامميا . فلم نعد نبكي على فلسطين ، وانما نوعي جماهيرنا بعدالة القضية الفلسطينية ونزرع فيها الايمان بحتمية انتصار الشعب الفلسطيني بقيادة طلائعه الفدائية المقاتلة ، وننبهها على خطورة وفشل جميع الحلول السلمية الاستسلامية الانهزامية ، ونحارب فيها التاثير الانهزامي ، ونجعلها امام واجبها القومي والاممي تجاه الشعب الفلسطيني وجميع الشعوب العربية والافريقية . هذا مع اعطاء الاولوية المطلقة لقضية تحررنا الوطني الذي يتحول الى قوة ابادة ضد الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب المناضلة الشقيقة، ومن يؤمم اسهم « ادمون روتشيلد » في المغرب وغيرها من شركات النهب التي تستغلنا ، يكون قد ضرب بذلك كله احتياطي اسرائيل ، وقطع احد اجنحة الاخطبوط الامبريالي . وهذا ما لم نكن ندركه وما لم نكن نعمل بمقتضاه قبل ١٩٦٧ ، حيث كنا نعطي الاولوية للبكاء على فلسطين ونهمل شعبنا الموريتاني ، مما فصلنا عن الشعب .

وفي سنة ١٩٦٩ ارادت حكومة « المحسنين الاستعماريين » أن تكمل لعبة الانتفاع بقضية فلسطين ، فاعترفت بـ « فتح » واعتمدت مكتبا لها في « انواكشوط » — العاصمة —

ورغم بعض الخلافات العقائدية بيننا وبين « فتح » وبالذات حول « اتجاهها العفوي الاصلاحي » ، ورغم اننا نؤيد تاييدا مطلقا برنامج الجبهة الشعبية الديمقراطية للثورة التحررية الفلسطينية ، فقد سرنا وجود مكتب لكبرى منظمات التحرير الفلسطينية في بلادنا واعتقدنا انه بالامكان التعاون والتفاهم مع هذا المكتب — رغم الرسميات — فيما فيه خير الشعبين ، او على الاقل ، فيما فيه خير الثورة الفلسطينية.

واليوم ، في سادس يوم من حرب الابادة التصفوية الرهيبة التي يخوضها الجيش الاردني العميل ضد قوى الثورة الفلسطينية، طليعة الثورة العربية ، يؤلمنا أن نرى شعبنا جامدا بدون حراك ، ولا يهب للاسهام في احباط هذه المؤامرة القذرة ، كما ساهم في احباط سابقاتها الرجعية . أمن من يعرف وقفات شعبنا البطولية ومظاهراته المستمرة طيلة ايام الحرب الستة سنة ١٩٦٧ حتى طرد الاميركيين ، لا بد أن يتساءل اليوم في حيرة : لماذا لا يتحرك الشعب الموريتاني ؟ ولماذا يكون كل موقف موريتانيا : برقيتان ارسلهما المختار الى حسين وعرفات يتوسل فيهما لانهاء الاقتتال بين « الاخوة » احتذاء بمؤتمر القمة « المحايد » في القاهرة ؟!

نحن الموريتانيين التقدميين نجيب بأن السبب في ذلك والمسؤولية عنه يتحملها مكتب « فتح » في انواكشوط :

ان مكتب « فتح » الفقير نظريا ، والمؤمن بالمثاليات البالية ، والجاهل للواقع الشعبي الموريتاني ، والمشدود بقوة الى الواقع الرسمي ، يعتمد في دعايته وتوجيهاته وسلوكه اساليب خاطئة فصلته عن الجماهير وطلائعها التقدمية ، وتفصل الثورة الفلسطينية عن شعبنا بالرغم عن هذا الشعب ، ولا تخدم الا الحكم الرجعي الموريتاني والامبريالية والصهيونية .

نحن الطلائع الموريتانية الممثلة للشعب الموريتاني صانع التاريخ وصاحب القوى التي لا تقهر ، ايمانا منا بوحدة النضال بين الشعبين الموريتاني والفلسطيني ، وبفعالية سلاح النقد والنقد الذاتي ، وبعد مراجعة نقدية لممارسات مكتب « فتح » في انواكشوط، وبعد مباحثات شاملة مع مسؤولي هذا المكتب، عرفنا منها حقدهم على الاشتراكية العلمية(٢)، وخطورة افكارهم الخاطئة التي لا تتلاءم مع قوانين العالم الموضوعية ، والتي تجرح المقاومة الفلسطينية وتسيء الى سمعتها وتفقدها ثقة وتاييد وعطف شعبنا وسائر شعوب العالم . نثبت ما يلي :

— ايماننا الذي لا يتزعزع بحتمية انتصار الشعب الفلسطيني وكافة الشعوب العربية على جميع قوى العدوان ، بما في ذلك اميركا وجميع اساطيلها ، لان العامل الحاسم في الحرب هو الانسان الثوري وليس الاساطيل والقنابل والطائرات .

— دعمنا المطلق معنويا وماديا للثورة الفلسطينية ، طليعة الثورة العربية والجبهة الامامية الثانية للنضال الثوري العالمي ضد الاستعمار والامبريالية رغم كل الممارسات الخاطئة .

— انتقادنا اللاذع لاساليب وافكار مكتب « فتح » في انواكشوط ، ولارتباطاته الرسمية بالحكم العميل على حساب شعبنا ، وللدعاية التي يمارسها لفائدة هذا الحكم على امواج الاذاعة وفي غيرها ، ولانقطاعه عن الجماهير صانعة التاريخ ..

— تذكيرنا لمكتب «فتح» في انواكشوط ولحركة «فتح» نفسها بتجربة الفلسطينيين الطويلة مع الانظمة العربية شبه التحررية ، الامر الذي كان يحتم عليهم الاتجاه الى الجماهير ، بدلا من المراهنة على الاحكام الاستعمارية الهزيلة فالثورة الفلسطينية لا يمكن أن تنتصر الا اذا كانت ثورة شعبية تحررية ذات مضمون اممي ، ان الشعوب هي صانعة التاريخ ، وليست الانظمة الرجعية العميلة .

— استنكارنا لتوظيف مكتب « فتح » في انواكشوط ، للديماغوجيات « الغبية » في دعايته ، وكأنه يمثل كنيسة ، وليس منظمة ثورية ديمقراطية ، ان هذا النوع من الدعاية لا يفيد شيئا ، بل بالعكس ، انه يخدر الجماهير ويضللها ، ويعطيها مفاهيم شوفينية سيئة تزيد الطين بلة ، وتجعل مهماتنا الثورية غاية في الصعوبة (٣) .

— اول مظاهرة قامت في موريتانيا تضامنا مع الشعب الفلسطيني وكافة الشعوب العربية بمناسبة مؤتمر القمة الاول .

وفي ٥ حزيران ١٩٧٠ قامت جماهيرنا في انواكشوط بمظاهرات تضامنية مع الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية ، وقد قمعت قوات « صديق فلسطين ومحررها وصديق العرب ؟! » هذه المظاهرات بوحشية على مرأى ومسمع من مكتب « فتح » الساكت ، وكل السفارات العربية .

٢ — في محادثات بين « ابو فهد » مسؤول مكتب « فتح » وبين بعض التقدميين الموريتانيين بتاريخ يناير ١٩٧٠ ، امتدح ابو فهد الطريق الثالث اللااشتراكي والرأسمالي، وندد بالحزبية ، وقال ان « فتح » تعمل لتوحيد كل الفلسطينيين ، وغسل ادمغتهم من الولاءات الحزبية ، واعطى صورة عن « كيف تغسل « فتح » دماغ ماركسي — لينيني وترده قوميا عربيا » بالحرف الواحد .

وفي نفس المحادثات الآنفة الذكر قال « ابو فهد » ان المقاومة تقول تكتيكيا للعالم انها لا تقتل النساء والاطفال والشيوخ ،ولكننا في الواقع نقتلهم ، نقتل كل اليهود — ولفظها بحقد شوفيني — لانهم يحتلون بلادنا ويغتصبون ديارنا .

٣ — في برنامجها المذاع ، وفي فقرتي «هدينا» و « دليلنا » تذيع « فتح » اسبوعيا عشرات الاحاديث الشوفينية والديماغوجية ، التي تثير حقد الشعب الشوفيني على كل اليهود ، وتصور له القضية وكأنها قضية دينية ، وتخدره ، وتجعله يتكل على « نصر الله » القريب ؟!.

« موريتاني »

تتمة حديث مع ثوري مغربي

بالتوازي مع سياسة الاغتصاب والتفقير المطلق للفلاحين الفقراء يحاول الجناح « الليبرالي » في الحكم ، في الميدان الفلاحي الحاسم بالنسبة اليه ، تطبيق اسلوب اميركي: خلق طبقة من الفلاحين المتوسطين عبر عملية ضم الاراضي . في بعض المناطق يتم توزيع الاراضي المسترجعة من الفرنسيين على الفلاحين بنسبة ٥ هكتارات .. هذه الطبقة يريدها بعضهم صمام امن في البادية لتلعب دورا مضادا للثورة . الا ان هذه الطبقة المفتعلة ضئيلة . ونظرا لضعف المراقبة في البادية فان الـ ٥ هكتارات كثيرا ما تعود للملاكين الكبار . والطبقات لا تخلق بناء على الرغبات الملكية !

س — ما هي ردود فعل الفلاحين الفقراء على هذه السياسة الاغتصابية؟

ج — الفلاحون الفقراء الذين يفوق عددهم ٩ ملايين ينحطون بسرعة الى مستوى البروليتاريا . وردهم على ذلك توضحه الوقائع أكثر من أي تحليل : منذ صيف ٦٩ (نضالات الفلاحين موسمية) الى الان قامت انتفاضات فلاحية محلية عديدة :

طبيعة التحالف الطبقي السائد ؟

١ — منذ الاستقلال وفلاحو منطقة السطاط (قبيلة اولاد سعيد) يطالبون باسترداد اراضيهم التي كانت السلطات الاستعمارية انتزعتها منهم ، وهي الان في تصرف الاقطاع ووكلاء الدولة ، ازاء رفض مطالبهم المشروعة تجمع الفلاحون في ٢٧ رمضان الماضي في احدى القرى للتشاور .. توقعت السلطة أن الفلاحين يعدون للانتفاضة فبادرت بارسال الجيش اليهم .. وانجلت المعركة بين الرشاشات وبنادق الصيد على ٦ شهداء من الفلاحين الفقراء .

٢ — مؤخرا هاجم الفلاحون مدينة القنيطرة وتظاهروا فيها وتضامن معهم العمال . واذا كان الفلاحون هنا قد استخدموا التظاهرة كاداة احتجاج وليس الانتفاضة المحلية اليائسة ، فذلك لان منطقة القنيطرة بورجوازية عقارية وفلاحوها بروليتاريا زراعية .

٣ — في يونيو ٦٩ انتفض فلاحو قبيلة الوزازات وقمعهم الجيش مطاردا لهم الى ما وراء الحدود الجزائرية حيث وجدوا الدرك بانتظارهم للاعتقال . وقد نشرت جريدة العلم هذا الخبر مشوهة لاصل الواقعة .

٤ — انتفض فلاحو قبيلة اولاد عياد في عمالة بني ملال . وما زالت بقايا الانتفاضة قائمة حتى الان ، وسببها أن البشير البوهالي رئيس اركان الجيش قرر الاستيلاء على المياه لري ضيعته الخاصة ، التحق الفلاحون بالجبال واضطرت السلطة لتجنيد كتيبة من المخازنية . ثم اضطرت في النهاية لتجنيد جزء هام من القاعدة العسكرية في قصبة تادلة .

٥ — في سبتمبر — أيلول — الماضي انتفض فلاحو وادي ماسه والسبب هو أن الحسن الثاني بينما كان في طريقه الى تدشين سد وادي ماسة اعجبته أراضي هذه القبيلة الزراعية ، فطلب منهم ، عن طريق الشيوخ بيعها ، ولما امتنعوا جاءت القوات المسلحة وضمت هذه الاراضي غصبا لاملاك التاج . كان رد فعل الفلاحين هو المقاومة بأسلحة الصيد والاسلحة البيضاء . واستطاع الجيش طبعا قمع الانتفاضة بالدم . وسقط الفلاحون قتلى على حقولهم المغتصبة .

٦ — نعتبر نحن الثوريين المغاربة ان اهم ما حصل في الريف المغربي (عمالة مكناس) خصوصا الخنيفرة هو أن الحكومة بدأت تنفذ في الفلاحين الفقراء النتائج العملية لسياسة السدود . (نزع الملكية بحجة عدم الكفاءة على تنفيذ مطالب المخطط الخماسي) ، في ابريل (نيسان) تجمع الفلاحون وانتفضوا . لم يستطع الحكم ان يسدل ستار الصمت على هذه الانتفاضة لقربها من المدن . فقدمها للرأي العام على أن القبيلة انتفضت ضد قبيلة بني مقيلة (ازرو) في نزاع على المراعي . وقامت السلطة بواجب حفظ « الامن » فقط !

٧ — في ايار الماضي انتفض لنفس السبب فلاحو قبيلة بني زناتن . بالتوازي مع تصاعد استياء وانتفاضات الفلاحين الفقراء تتصاعد نضالات البروليتاريا الزراعية التي تمثل قوة ثورية ضاربة في المغرب . ساكتفي هنا بمثل واحد ذي دلالة : في منطقة الحوز يوجد مالك عقاري كبير يملك ٢٠ الف هكتار (٥٥ الف فدان) في تاملالت واسمه اسرائيل وهو يهودي. يراس ايضا شركة مقرها جنيف . مشهور بسوء معاملته للعمال الزراعيين . اضرب العمال فطردهم جماعيا ، مستعملا قوات السلطة القمعية ، وعوضهم بعمال جدد . لكن هؤلاء اتفقوا مسبقا مع رفاقهم المطرودين على أن يشتغلوا اسبوعا ثم يضربون من اجل نفس المطالب . وهكذا فعلوا .

هنا يتجلى مدى الدرجة التي وصلها النهوض العفوي لحركة الفلاحين ويتجلى معها بعد اخر جديد وحاسم : التضامن الطبقي بينهم .

من الاكيد ان الاشتراكية ما زالت لم تتبلور بعد في وعي غالبية الفلاحين . لكنها امكانية كامنة تنتظر التنظيم الثوري الذي يوحد تبعثر النضالات غير المنسقة في استراتيجية ثورية معبئة على مستوى كل المغرب . الوقائع التي ذكرناها ومدلولاتها تكذب المسبقات الرائجة لدى احزاب البورجوازية الصغيرة التي تزعم أن الفلاحين لا يمكن التعامل معهم الا على أساس عشائري . ولهذا اسقطوهم من الحساب .

س — أين يقف حزب التحرر والاشتراكية من هذه النضالات ؟

ج : يقول الحزب يجب أن نشجع سياسة الحكم الرأسمالية الوطنية الحالية لانها تساعد على توسيع عدد العمال ، وهؤلاء هم الذين يستطيعون خوض النضال في سبيل الاشتراكية. اذا كان مثل هذا الخط السياسي المتخلف يبرهن على أن قيادة هذا الحزب ، نامت حقبة تاريخية كاملة ، فان سياسة الحكم الاقتصادية ليست وطنية . فالتحالف الطبقي السائد عاجز ، بنيويا ، على الخروج من التخلف المزمن بتطوير الصناعة الوطنية . الارقام هنا اكثر اقناعا من الخطب ، ١١ بالمئة فقط من الادخار القومي مخصصة للتوظيفات . اي ما يقل بنسبة ٦٠ بالمئة بالنسبة لما تخصصه ٦ أقطار افريقية اخرى متخلفة ومحكومة بسوء منها تونس والسينيغال والجزائر .. بالاضافة الى تحكم الراسمال الاميركي بالدرجة الاولى ثم الفرنسي والالماني .. في جميع القطاعات الاقتصادية الحيوية فان هناك اتجاها نحو تسليم الصناعات « الوطنية » القليلة للراسمال الاجنبي بواسطة البورجوازية الكومبرادورية والبورجوازية العقارية الكبيرة . لان القطاعات التي يسيطران عليها هي قطاعات تصدير . فالسياسة الاقتصادية للحكم كومبرادورية وليست وطنية .

س — القضية الحاسمة في التحليل الثوري هي التحديد الدقيق لطبيعة الطبقة أو تحالف الطبقات السائد . فما هي الطبقات أو الاجنحة الطبقية الحاكمة الان ؟

ج : التحالف الحاكم ليس راسماليا وطنيا وليس اقطاعيا أو شبه اقطاعي كما تريد التحليلات السهلة . بل هو تحالف يضم البيروقراطية ، الكومبرادور (بالمعنى الاوسع) والاقطاع التقليدي ، وبيروقراطية الدولة هي التي تقود ، تربي وتخدم الكومبرادور والبورجوازية العقارية العصرية الجديدة المؤهلة لخلافة الاقطاع التقليدي المتهالك .

بالطبع هذا التحالف ليس دائما ولا ثابتا بل هو محاولة للانتقال نحو تشكيل طبقة رأسماليه عصرية منسجمة ، لكنه انتقال محكوم عليه ، في شروط ديالكتيك العلاقات الرأسمالية العالمية الراهنة ، بالشلل ثم السقوط .

تلقى الحديث : العفيف الاخضر

في العدد القادم :
الجزء الثاني من الحديث .

تتمة نموذج عن أمانة الشيوعيين للحقيقة !.

لا يكتفي التقرير بهذا القدر من اعادة ترتيب الحقائق .. بل تمتد يده الى عملية « تجبير » مضحكة « لمغزى المظاهرات الحاشدة للجماهير بعد وفاة عبد الناصر » باتجاه خدمة مواقف الحزب من الانظمة « التقدمية » .. فاذا بهذه المظاهرات ترفع « باسم جماهير العمال والفلاحين وسائر الكادحين » .. « شعارات دلت على تمسكهم بالسياسة المعادية للاستعمار ، وحرصهم على المنجزات التقدمية التي حققتها حركة التحرر العربية في مختلف المجالات » !

تلك هي عينات عن منطق الشيوعيين ومدى امانتهم للحقيقة : ترتيب للحقائق بحيث تتوافق مع مواقفهم الانتهازية ، ويبقى لنا تعليق اخر نسوقه على سبيل الاستفهام : يتردد في سياق التقرير مرتين او ثلاث رفض غير مباشر لفكرة الدولة الفلسطينية « بصيغة اميركية » او « بصيغة أميركو — اسرائيلية » ، هل يمكن الاعتقاد ان ثمة قبولاً بالفكرة « بصيغة اخرى » ، سوفياتية مثلا ، او سوفياتو — عربية ؟

نفهم أن تنقلب الشفاه استنكارا لهذا التشكيك غير المبرر ، ولكن أن نستفهم مشككين افضل من أن لا نفهم ساكتين !.

تتمة مناقشة لمرسوم طوارىء العمل

هذه المادة السابعة والتي ليس لدينا مجال نقلها حرفيا نظرا لطولها ، تقول بالحرف :

عدا التعويضات المذكورة اعلاه يتحمل صاحب العمل نفقات الدفن حتى ماية ليرة لبنانية .

وهذه الفقرة تصديق للمثل الشعبي القائل « قتل القتيل ومشى بجنازته » فرب العمل نظرا لعاطفته المتدفقة يودع العامل لمثواه الاخير بمئة ليرة حتى اذا كلف الدفن مئة وليرة واحدة وجب ان ترفع دعوى امام المحاكم ..

لماذا مئة ليرة ؟.. لا احد يعرف .. كل ما يعرفه العمال ان ارباب العمل وراءهم من المهد الى اللحد .. انهم يشترون منهم قوة عملهم بأرخص الاثمان ويمارسون عليهم ضروبا من الاستغلال رهيبة . هذا في حياتهم .. وعندما يسقطون ضحايا هذا الواقع الظالم يتحمل صاحب العمل مئة ليرة يودع بها العامل ويعود ليهيء لجنازات جديدة .

ان وعي العمال لهذه المسائل ووعيهم لمقدار الظلم اللاحق بهم واكتشافهم الجهة التي وضعت لصالحها قانون العمل ومرسوم طوارىء العمل ، ان كل هذه الامور ، الى جانب الفهم الواضح للمصلحة الجماعية للعمال ، أي للواقع الطبقي والمصلحة الطبقية ، لا شك ستدفعهم في الطريق الوحيد الذي سار عليه عمال كثيرون غيرهم واستطاعوا تغيير الواقع .. وهذه المرة لمصلحتهم هم .

تتمة صيدليات ومختبرات وزارة الصحة لمن ؟.

الفحوصات الباهظة الثمن في المختبرات الخاصة

لا يوجد تعرفة رسمية للفحوصات المخبرية فكل مختبر يضع التعرفة على مزاجه ، ثم هناك المختبرات ذات الاسعار المعقولة نسبيا مرفقة بطريقة في الاحتيال تلغي السعر المعقول وتجعله خياليا . وذلك بالاتفاق مع الاطباء على طلب فحوصات عديدة لا لزوم لها ووضع اشارة على الفحص المطلوب فعلا ، فيحسب على المريض اجر ثلاث او اربع فحوصات بينما يكون المختبر أزعج نفسه باجراء فحص واحد.

نادرا أن يدخل المريض مختبرا خاصا ويدفع مبلغا يقل عن ١٥ ل.ل. وكمعدل تكلف مجموعة الفحوصات المطلوبة عادة حوالي ستين ليرة وتزيد في كثير من الاحيان عن المئة ليرة .

كل هذه الاعباء يتحملها الشعب في وقت لا يكلف الفحص الواحد الدولة النصف ليرة مهما عظم شأنه .

وبشكل عام فان معظم المواطنين ينوؤون بأعباء الفحوصات المخبرية حتى ذوي الدخل الذي يصل الى ٦٠٠ ل. واكثر ، فلماذا تترك الدولة مواطنيها لقمة سائغة في فم هؤلاء التجار دون ان تحرك ساكنا ؟ والاهم من ذلك فهي تعهد الى هؤلاء التجار ذاتهم العناية بصحتنا وكأن اهل الاختصاص نادرون في الوقت الذي يكثر الكلام عن هجرة المتعلمين والاختصاصيين لعدم توفر مجالات العمل لهم في لبنان .

اعتماد التطبيب « التبصيري » لتفادي الازمة

ينتج عن ذلك اعتماد اطباؤنا — الا فيما ندر — على التطبيب التبصيري مما يضطر المريض لشراء عدة أدوية — تجريبية — غالية الثمن مما يطيل فترة العلاج ولا يضمن فعاليته ، بدلا من اجراء الفحوصات المخبرية لمعرفة الداء تماما ووصف العلاج الشافي .

لا يبدو الحل ممكنا ولو بحده الادنى ، بدون تفرغ جميع موظفي المختبر وملاحقة كل علاقاتهم مع المختبرات الخاصة وقطعها من جذوره وتأمين الرقابة الفعالة لكي تؤمن خدمات المختبر لجميع المحتاجين وكذلك مراقبة المختبرات الخاصة ومنعها من الاتجار المرخص بصحة المواطنين وفرض تعرفة محددة عليها .

ولكن من سيعمل كل ذلك ؟ هل الذين يحكمون باسم التجار ام الذين يحكمون باسم الكادحين ؟؟!!.

تتمة طلائع « الثورة من فوق »

يوم الثلاثاء الماضي ذهبوا الى كامل الاسعد فحولهم الى صائب سلام حيث قابلهم السكرتير وقال لهم « ان البيك مشغول وان قضيتهم سينظر بها على مطلع العام المقبل » . وكأن الباعة يستطيعون الانتظار بدون عمل حتى بداية العام الجديد . الجدير بالذكر انه كان بين الباعة الذين ذهبوا لعند صائب سلام اثنين لهم علاقة بالسكرتير فاتصل بمخفر حبيش حيث افرج عن عربتاهما دون السبعين عربة الاخرى التي ما زالت محتجزة .

يوم الاثنين ذهب الباعة الى سوق الخضار وفي نيتهم منع تحميل صناديق الخضار الى المناطق لكن التجار اتصلوا بحليفهم الامين : الفرقة « ١٦ » التي اتت على وجه السرعة لتضرب باعة العربات المتجمهرين بأعقاب البنادق وتفرقهم .

يوم الثلاثاء كان الطقس ممطرا فظنت الشرطة ان الباعة لن يتجولوا فلم تلاحقهم . انتشر خبر عدم الملاحقة بين الباعة فنزلوا .

يوم الاربعاء اشتروا البضائع وحينما اصبحت الساعة التاسعة صباحا بدأت الشرطة بالمطاردة .

يوم الخميس شوهد الزعيم عائدا من وزارة الداخلية متجها الى سوق الخضار محاطا بحوالي عشرون شابا . وفي نفس اليوم نظمت البلدية محاضر ضبط بلدية قيمة الواحد ثلاث ليرات .

تصريحات وتعليقات

بائع علق على ذلك : بانه مستعد لان يدفع كل يوم ثلاث ليرات كضبط في مقابل سماح البلدية له بالتجول .

لان هذه المهنة هي « رزقنا ورزق عيالنا الوحيد . »

صاحب دكان قرب سوق — محطة علق قائلا « ارتحنا منهم ومن زبالتهم » طبعا يقول ذلك متخيلا بسطة خضار على رصيف دكانه في المستقبل . البلدية صرحت بانها عازمة على انشاء أسواق خضار في الاحياء .

وزارة الشؤون الاجتماعية لم تكلف نفسها عناء تقديم نصيحة للبلدية بتأخير التنفيذ حتى يتم بناء هذه الاسواق وتعطى الافضلية باشغالها للباعة الحاليين .

لكن المسألة ليست وزارة الشؤون منفردة أو وزارة الشباب مجتمعة فلقد جرت حملات في سنة ٥٧ و ٦١ ضد الطنابر وطنابر الكاز دون ضمان حقوق اصحابها وهذا يعني أن كل الوزارات مهما تبدلت الوجوه لها مهمة واحدة هي افساح المجال امام اصحاب الرساميل لزيادة رساميلهم ولو كان ذلك على حساب الفئات الشعبية الكادحة .

ولا يغير من الامر شيئا بالنسبة لحكومتنا الجليلة حتى ولو كان شعارها الثورة من فوق .

تتمة شهادة واقعية عن اوضاع الحرفيين اصحاب محلات صنع الاحذية

— افضل الاحذية الاجنبية تاتي من ايطاليا واسبانيا . وهي تزاحم عملنا لانها مرغوبة برغم أن ما نشتغله افضل منها .

— هل هناك نقابة لاصحاب محلات صنع الاحذية ؟

— يقولون أن هناك نقابة لكني لست متاكدا. عندما كنت عاملا كنت عضوا في نقابة عمال الاحذية . وشاركت مرة في الانتخابات ثم لم اعد أسمع عن النقابة . كانت نقابة العمال تطالب بالحماية من الاستيراد وبتحسين ساعات العمل . رئيسها واعضاؤها شيوعيون .

— وهل يكفي دخلك لتأمين حاجاتك ؟ وهل لديك ضمانات للمستقبل ؟

— دخلي يكفيني لاني اعزب . ادفع ايجار بيت ومحل ٧٠ ليرة شهريا ، بالاضافة الى الكهرباء والماء والبلدية وغيرها . وادفع بعض المال لمساعدة عائلتي . بالنسبة للشيخوخة ليس لنا ضمانات . العمال لديهم بعض الضمانات .

— هل تتردد على القرية ؟ وهل تشارك في الانتخابات ؟

— اذهب الى القرية مرات قليلة اثناء الافراح او للتعزية . وانتخب احد النواب (رفض أن يذكر اسمه) لان هناك قرابة عن طريق امي ولاننا نعرفه شخصيا .

تتمة مساهمة في كشف دولة الفضائح

ومبلغ اربعة عشر مليون ليرة عن أربعة عقارات . المجموع يكون ، اذا لم نكن قد وقعنا في خطأ حسابي مبلغا مقداره ثمانية وعشرون مليون ليرة .

لنا كلمة اخيرة بان الدولة دفعت مبلغ ٢٨ مليون ليرة دون أي مبرر . السبب ان القانون الذي نص على استرداد الامتياز في مادة من مواده ، عاد ومنح الشركة الامتياز ذاته ، بعد ان اطال لها مدته ، فصار ينتهي عام ١٩٩٠ بدلا من ان ينتهي عام ١٩٧٤ ، كما هو مقرر اساسا .

من وقع الاتفاق ؟

عن الدولة ، دولة رئيس مجلس الوزراء رشيد افندي كرامي ، ومعالي وزير الاشغال الشيخ بيار الجميل ، وعن الشركة رئيس مجلس ادارتها ومديرها العام حليم بك ملحمة ، هنري بك فرعون ، عضو مجلس الادارة والمدير العام للشركة السيد ميشال هدسان .

وفيما تدور معركة الفضائح بين اهل النظام انفسهم ، نفتقد في معمعان المعركة صولات وجولات ممثلي « الصف الوطني » . اتراه قد ضمن مشاريعه واحدا حول هذه القضايا ؟ اذا كان ذلك حصل فنامي يا جماهير الشعب واطمئني . مستستفيقين يوما — اذا ما نفذت تلك المشاريع — على عهد لا تجوعين فيه ، ولا تضيق بك صروف الدهر فتعجزين عن دفع اجور السكن ، واقساط التعليم ، ونفقات التطبيب .

تتمة دور المعلمين اللبنانية بين « وظيفتها » وبرامجها

ان يجمع طلاب السنة الواحدة في فرعين أو أكثر سوية أثناء تدريس هذه المواد الاخيرة ، (لانها مشتركة بينهم) اذا لم تحل دون ذلك موانع عملية . اما المرحلة الابتدائية فتخصص لها دور مستقلة يجري التشديد فيها كثيرا على القسمين الاخيرين السابقي الذكر من البرامج (الاساليب التطبيقية والمواد التربوية) وذلك لان امتلاك « المعلومات » التي تدرس في المرحلة الابتدائية أمر سهل . ويقتضي احداث الفروع بطبيعة الحال زيادة عدد الطلبة في الدور لتخفيف ما يكلفه الطالب الواحد من جهد الهيئة التعليمية ومن التجهيز . على أن تكون الغاية الاخيرة لهذه الزيادة هي تغطية حاجات التعليم الابتدائي التكميلي كلها من خريجي الدور . ذلك يعني انه يصبح في الامكان تسليم الصفوف التكميلية في المدارس الثانوية نفسها الى خريجي الدور ايضا والاستغناء تدريجيا في هذا المجال عن اساتذة التعليم الثانوي الذين يصرفون آنذاك الى شؤون المرحلة الثانوية فقط . (٢) وهذا يحقق بدوره وفرا في الرواتب للدولة . لكن تحقيق هذا الاصلاح يقتضي بطبيعة الحال اجراء حساب دقيق لحاجات التعليم الابتدائي والتكميلي في مختلف المواد وتخطيط نمو هذا التعليم ، وهذا ما لا تقوم به الدولة في الوقت الحاضر . (٣)

ب — في شأن المواد « التربوية » :

اذا أخذ بالاصلاح السابق الذكر يصبح ممكنا تخصيص مزيد من الوقت لهذه المواد .. على أن يعدل مضمونها لتغدو اداة فعالة في يد المعلم المقبل يستفيد منها لحل المشكلات الملموسة التي تعترض نمو طلبته وتعلمهم ، أو على الاقل ، لاكتشاف هذه المشكلات . فان اكتشافها يتيح تحويل التلميذ صاحب المشكلة الى مرشد تربوي متخصص يكون ملحقا بالمدرسة . ونحن قد أشرنا — ولو بسرعة — في ما سبق الى وجهة التعديل (التشديد على أزمات الطفولة والمراهقة وعلى الروائز في علم نفس الطفل ، عدم الفصل التام بين هذا العلم ومادة التربية ، التشديد على وسائل جمع المعلومات الخاصة بظروف معيشة الاطفال وعملهم في وسطهم العائلي والاجتماعي ، الخ ..) .. هذا وتقتضي الفعالية التربوية ان تدرس جميع هذه المواد باللغة العربية ، باستثناء القسم الخاص بأساليب تدريس اللغة الاجنبية .

ج — في شأن الامتحانات :

تتناول الامتحانات مجمل المواد التي تدرس في الفرع الذي اختار الطالب ان ينتسب اليه. ولا يفرض على الطالب اذ ذاك تقديم امتحان في لغة لا يستطيع اتقانها ولن يستطيع ، في المستقبل ، تعليمها ، الخ .. وتبقى المواد التربوية الزامية في جميع الفروع لان الطالب قد اختارها ايضا ، بطبيعة الحال ، حينما اختار الدخول الى دار المعلمين .

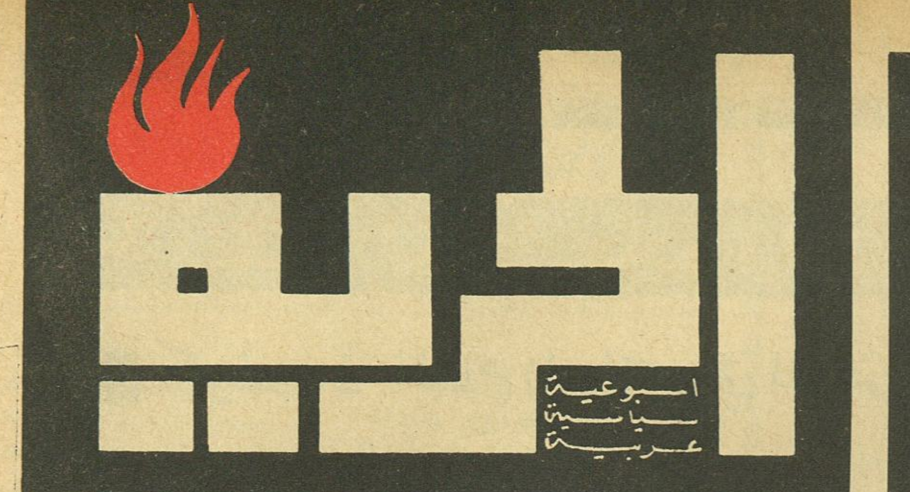
هذه المقترحات لا تتناول — باستثناء مضمون المواد التربوية — ما ينبغي ان تتضمنه كل مادة على حدة . ذلك ان مضامين المواد « غير التربوية » التي تدرس في دور المعلمين ستبقى خاضعة لمضامين المواد المدرجة في برامج المرحلتين الابتدائية والتكميلية . لذا فان هذه المقترحات لا تخرج بخريج دار المعلمين من وظيفته في المدرسة الطبقية وهي المشاركة في اعادة انتاج علاقات الانتاج ضمن التشكيلة الاجتماعية اللبنانية . انها تهدف الى رفع كفاءة المعلم العلمية وفعاليته التربوية أي الى تحديد انجع الوسائل لاستثمار السنوات الثلاث التي يقضيها في دار المعلمين على النحو الافضل . فهي ، في الاساس ، اذن ، محاولة لتعيين سبل الحد من هدر الوقت وهدر الجهد. وهي ، بهذا المعنى ، توطد صلة المعلم بوظيفته الموصوفة اعلاه — الى حد ما — عوض ان تخرجه منها . فاخراجه منها يقتضي بالدرجة الاولى اخراج الطرف الاخر ، اي التلامذة ، من وضعهم تجاهه . هذا الوضع تحدد اسسه برامج التعليم الابتدائي — التكميلي ، عليه فان اي تعديل جذري لمضامين التعليم في دور المعلمين — بحيث تتغير وظيفتها الطبقية — يقتضي ثورة حقيقية في المدرسة الطبقية . هذه الثورة ليست مهمة خريجي الدور وحدهم — وان كان لهم نصيب فيها — ولا هي ، طبعا مهمة الدولة ..

انها مهمة اصحاب المصلحة فيها اي جماهير الاهالي والتلامذة الفقراء وجمهور المعلمين الملتزمين بمصلحة هؤلاء في تعليم وطني ديمقراطي .

١ — انظر في تعريف « جهاز الدولة الايديولوجي » مقالة آلتوسير في مجلة « الفكر » الفرنسية .

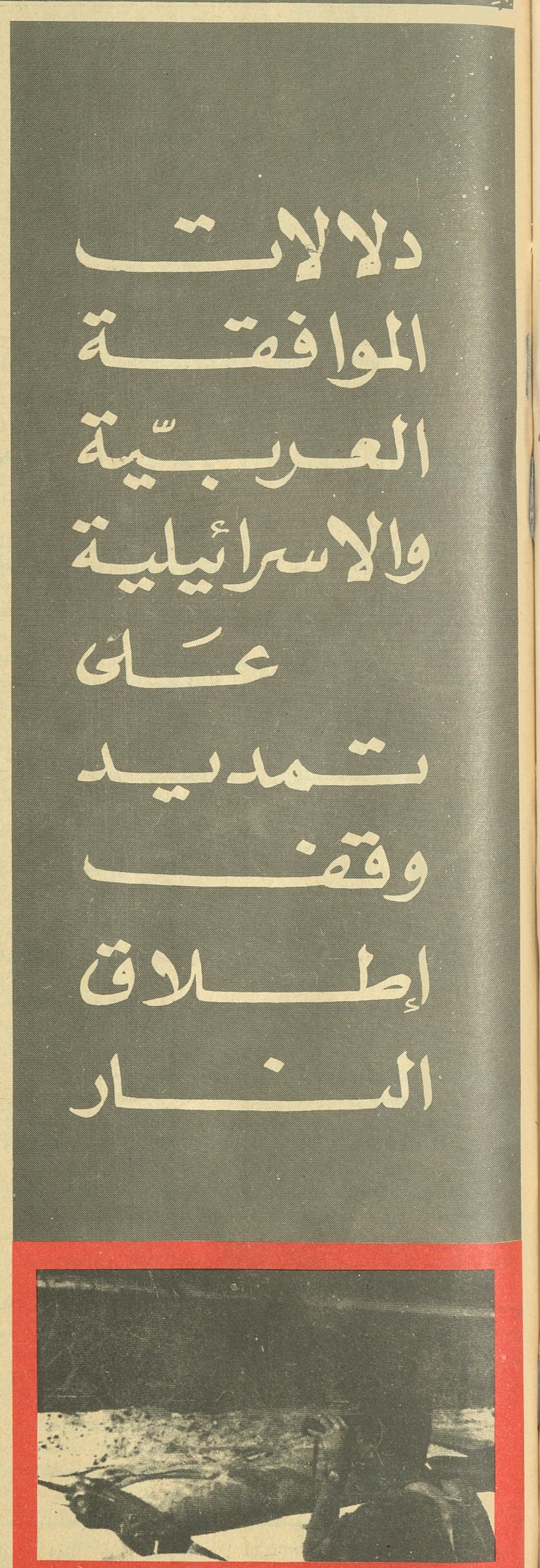
٢ — لا يعني هذا دخول خريجي الدور في حالة مناقشة مع خريجي الجامعات . فالمطلب هنا مرتبط باعادة النظر في الامتحانات الرسمية وبجعل التعليم الرسمي كله قادرا على تغطية حاجات السكان كافة . مما يفسح مجال الدخول اليه لالوف من المعلمين الجدد .

٣ — لا يخضع اختيار المادة التي يعلمها الخريج في الوقت الحاضر الا لصدف حاجات المدرسة التي يعين فيها .. فاذا تعددت الحاجات — وهذا نادر — امكن ان يختار المادة التي « يشعر » بالقدرة على تدريسها .



أصول الثورة الثقافيّة البروليتاريّة في الصين

AL-HOURRIAH - No. 540 - 9-11-1970 - BEYROUTH • بيروت - ٩ - ١١ - ١٩٧٠ - العدد ٥٤٠ - السنة الحادية عشرة - الثمن ٢٥ ق. ل



جندي اسرائيلي يراقب المواقع على الضفة الاخرى للقناة .

قضايا لبنانيّة :

قصة الصراع بين الفلاحين والاقطاعيين في عكار



■ عمال الحدائق في طرابلس بين بؤسهم وسعادين رئيس البلدية

■ ملاحظات حول حركة المعلمين الرسميين الأخيرة



المقاومة الفلسطينية .. والاسئلة المعلقة

تحدثت أنباء عمان هذا الاسبوع عن « مجلس وطني فلسطيني استثنائي » سوف تعقده المقاومة قريبا للنظر في ما تواجهه الان من أوضاع وما يمكن أن تتمخض عنه علاقاتها الداخلية والخارجية من احتمالات .

اذا صح هذا الخبر فقد يكون من حق المراقب المتتبع لاوضاع حركة المقاومة الفلسطينية ان يسارع الى التساؤل : هل يستطيع مجلس كهذا أن يأتي بجديد أو هل يستطيع أصلا أن يأتي بجديد ؟!

واذا كانت النتائج مرهونة دوما بمقدماتها ، فان المقدمات التي تعيشها حركة المقاومة الان لا تنبىء بأية خطوة جادة يمكن أن تتخذ على صعيد مناقشة الاوضاع الفعلية السائدة ضمنها واستكشاف خطة عمل واضحة تستقي مادتها من التجربة القاسية التي دخلها العمل الفدائي في صدامه مع السلطة الاردنية قبل اسابيع . واغلب الظن ان « المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي » الجديد لن يختلف في قليل أو كثير عن « المجلس الوطني الفلسطيني الطارىء » الذي تنادت اليه اطراف المقاومة قبل اندلاع المعركة الاخيرة بينها وبين النظام الاردني ، باسبوع .

انذاك كان واضحا أن المحكم في عمان يتهيأ ، في اعقاب ردود الفعل السياسية التي جوبهت بها موافقته على مشروع روجرز ، لاقتحام ميدان صراع دموي مع المقاومة لن يبقى في الحدود التي أمكن ضبط الصراعات السابقة ضمنها . وكان باستطاعة الجميع،داخل حركة المقاومة وخارجها، ان يخلصوا الى استنتاج مؤداه أن هذه الجولة سوف تكون « الحاسمة وربما الاخيرة » ، وان الصراع سوف يتحول سريعا الىمعركة على السلطة لن يكون ممكنا انهاؤها بلا غالب ولا مغلوب .

ورغم ذلك كله انعقد المجلس الوطني الفلسطيني الطارىء وانتهى دون أن يتمكن من مناقشة المسائل الفعلية التي كانت تنتظر القرار ، او الانتهاء الى أية صياغة واضحة لخطة يصح اعتمادها لمجابهة النظام الاردني .

واذا كانت تلك هي الطريقة التي واجه بها مجلس المقاومة قضاياها المصيرية في دورته السابقة ، فان الاسابيع الاربعة الاخيرة — التي تفصلنا عن ايقاف القتال في الاردن — لم تحمل ما يمكن أن نتوقع معه اسلوبا جديدا في المواجهة مختلفا عن السوابق وما اكثرها !

ان الصمت العميق الذي قوبلت به الاحداث ونتائجها يبدو بالفعل محيرا . ورغم آن شهرا قد مضى على توقيع الاتفاقية الفلسطينية — الاردنية — المعربية التي انبثقت عن مؤتمر القمة في القاهرة فان أيا من اطراف حركة المقاومة لم يدل برأي واضح ومحدد تحليلا للاحداث واستخلاصا لدروسها . منذ أربعة أسابيع و « الاتفاقيات » تتوالى في عمان الواحدة بعد الاخرى وليس من شارح لها ومعلق عليها سوى صاحب الدولة الباهي الادغم ، وأحيانا صاحب الجلالة الحسين . أما الاسئلة الكبيرة التي تمس مصير المقاومة في الصميم فما تزال معلقة بانتظار من يجيب عليها او يحاول الاجابة على الاقل !

فهل يمكن — تكرارا — أن نتوقع من المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي خطوة ما على طريق صوغ اجوبة واضحة لهذه الاسئلة ؟ ليس لاحد ، بعد كل التجارب السابقة، أن يفرط في التفاؤل او في الانسياق وراء تصورات سرعان ما تاتي وقائع السلوك العملي لتبددها .

وقد لا يكون باستطاعتنا ، من موقع هو في النهاية خارج اطار حركة المقاومة التنظيمي ، ان نخترق كل الاسئلة الكبيرة المعلقة باجوبة تملك من التحديد ومن الصلة بالقوى الفعلية المتحركة في الساحة الفلسطينية ما يمكن أن يشكل اسهاما واثقا في تحليل كل الوقائع فضلا عن رسم خطة عمل واضحة. ورغم ذلك كله فان الحاحنا على ضرورة المناقشة ، سواء من داخل اطار حركة المقاومة أو من خارج هذا الاطار ، يبقى يستمد مبرراته من الطابع المصيري الذي ترتديه الان كل المسائل السياسية والتنظيمية التي تواجه العمل الفدائي . ومن هنا كانت تكرارا ، الدعوة التي اطلقتها « الحرية » في عددها الفائت لفتح مناقشة واسعة حول ما يتصل بالاوضاع الراهنة في حركة المقاومة وبالموجهة السياسية التي تكاد تهيمن عليها جاعلة من « الدولة الفلسطينية » مصيرا لا مفر منه موضوعيا . واذا كنا لا نريد استباق نتائج هكذا مناقشة نعتقد بضرورتها وبواجب كل الاطراف المعنية في ولوج بابها ، فان الاسهام في تحديد الاسئلة الكبيرة المعلقة التي يفترض بالمناقشة أن تدور حولها ، يبقى ممكنا فضلا عن انه ضروري كي تتخذ مثل هذه المناقشة مجراها الصحيح .

١ — ان الاحاطة بالموضع الراهن السائد في حركة المقاومة الفلسطينية ، سواء في علاقة اطرافها فيما بينها أو في علاقتها جميعا بالوضع الاردني — العربي ، لا يمكن أن تستقيم الا عبر تحليل سياسي تنظيمي لوقائع المعركة الاخيرة التي كان الاردن مسرحا لها قبل شهر . ومثل هذا التحليل سوف يبدو مقطوع الجذور الا اذا تمكن من استعادة مقدمات تلك الاحداث من زاوية المواقف التي استقبلت بها منظمات المقاومة نذر المعركة « الفاصلة » مع النظام الاردني في اعقاب موافقته على مشروع روجرز . لقد كان لحركة فتح موقفها ، في النظر وفي الممارسة . وكانت للجبهة الديمقراطية تحاليلها وشعاراتها ومبادراتها السياسية . ثم كان للجبهة الشعبية نهجها الخاص ووسائلها في العمل . وذلك كله كان يحكم عملية « استعداد » المقاومة للمواجهة ويتحكم بها . ثم اتى الصدام وبه وضعت كل المواقف واشكال التصور والممارسة على المحك . فما هي الاستنتاجات التي ينبغي الخروج بها تقييما لكل تلك المواقف في ضوء احداث ونتائج الصدام الذي تلاها . ان الالتفاف حول هذه المسالة لن يكون له من دلالة سوى أن أطراف المقاومة باتت عاجزة عن ممارسة النقد والنقد الذاتي . وهو عجز اذا تكرس فسوف يكون مقدمة لما هو أفدح .

٢ — ثم ناتي الى وقائع الصدام ذاته وتفاصيل المراحل التي مر بها والمواقف التي اتخذت خلالها . وهنا نجد الغموض الكامل يكاد يلف كل شيء لان ايا من أطراف المقاومة لم يبادر حتى الان الى القاء ولو بصيص من ضوء على الوقائع ودلالاتها . ويبدو غريبا بالفعل أن تمر أحداث بالحجم الذي عاشته المقاومة وهي تقذف في قتالها الشجاع مع النظام الاردني بآلاف الشهداء ، ثم تمضي الاحداث دونما تحليل لمسارها وللعوامل التي قررت نتائجها . ان السؤال الكبير الذي ما يزال معلقا هنا بانتظار من يحاول الاجابة عليه هو : لماذا انتهى الصدام لغير صالح حركة المقاومة الفلسطينية ؟ وما هي الادوار التي لعبتها العوامل المختلفة في الوصول به الى حيث وصل ؟ هل ان الاختلال العسكري في ميزان القوى بين المقاومة والنظام الاردني هو الذي قرر النتائج في النهاية ؟ وهل كانت هناك توقعات بأن هذا الميزان يمكن أن ينقلب لصالح المقاومة ؟ وعلى أية وقائع واسس كانت تنهض مثل تلك التوقعات ؟ ام أن عوامل عسكرية طارئة لم تكن في الحسبان هي التي تدخلت لترسم للنتائج مجرى غير الذي كان متصورا لها في الاصل ؟ وهل كانت هناك اصلا خطة عسكرية للمواجهة تتمتع بحد أدنى من « التنبؤ » بما يمكن أن يطرأ على القتال من تطورات قد تحور مجراه المتصور ؟

أم أنه ينبغي التفتيش عن عوامل الفشل في غير هذا الميدان العسكري « الفني » لينتقل البحث الى سلوك المقاومة السياسي بكل أطرافها قبل القتال ثم خلاله بوجه خاص ... هل كان هناك موقف سياسي موحد انتظمت ضمنه لحظة بدء تساقط القنابل كل الاطراف المقاتلة في المقاومة ؟ وهل كان هذا الموقف ينطوي على ادراك واضح ومشترك للنقطة التي ينبغي الوصول بالصراع اليها ، ام أن المواقف افترقت بسرعة بعد اندلاع القتال بحيث اصبح متعذرا تحريك كل القوى في ظل أفق سياسي واضح الملامح محسوب النتائج ؟

ان بقاء هذه الاسئلة جميعا معلقة كما هي حالها الان معناه طمس اقسى وأهم تجربة مرت بها حركة المقاومة الفلسطينية منذ قيامها . ومعناه أيضا أن المجال لن يبقى مفتوحا الا أمام أكثر التحليلات سهولة وسطحية على طريقة « اتونا من المغرب وكنا نتوقعهم من الشرق » ! وهو أمر يجعل المقاومة تخرج من هذه التجربة كما دخلتها تماما دون أن تضيف الاحداث لوعيها أي بعد جديد . بل ان أشكالا من الوعي المزيف يمكن أن تتراكم في هذه الحالة لتجعل من أوساط المقاومة نهبا لتيارات بعضها يستخرج من الاحداث دروسا معكوسة وبعضها يمضي مستعدا لتكرار كل الاخطاء والمزالق وبعضها لا يرى في الاحداث سوى مجموعة من التفاصيل المفككة لا يربط بينها رابط .

٣ — ثم تتزايد الاسئلة الكبيرة المعلقة اهمية ووضوحا حين نلقي نظرة على ما تبع القتال من تطورات واتفاقات ما برحت تتوالى منذ أربعة أسابيع حتى الان .

المفهوم لدى المتتبعين عن قرب لاوضاع ومواقف حركة المقاومة أن موافقتها على ايقاف اطلاق النار خلال الاجتماع الذي عقد في عمان بين النميري وياسر عرفات قد تمت باجماع كل الاطراف الفدائية المشاركة في القتال انذاك . الا انه بعد هذه النقطة لا يعود هناك ربما اي شيء مفهوم ، وتتكاثف الاسئلة وتزداد حدة تطلبها للاجوبة الواضحة .

هل ان الاتفاقية الفلسطينية — الاردنية — المعربية التي جرى التوقيع عليها في القاهرة بحضور ياسر عرفات كانت حصيلة رأي عام صاغته كل المنظمات الفدائية المؤثرة فعلا في الاحداث انذاك ؟ ام أن الامر كان ينطوي على مفاجأة ليس فقط للعديد من منظمات المقاومة بل ولاوساط واسعة من « فتح » ذاتها ؟ ثم هل تمت موافقة المنظمات الفدائية فيما بعد على ما اعلن في القاهرة ختاما لاجتماع الملوك والرؤساء ام أن هناك من رأى ويرى في الاتفاقية مدخلا لانزلاق المقاومة في طريق كان كل المجهد الفدائي منصبا في الاصل على محاولة اجتنابه ؟

ولقد كان طبيعيا أن تفرخ اتفاقية القاهرة ، بالمنطق الذي حكمها اصلا ، اجراءات متتابعة توجت اخيرا بالاتفاق العام الذي باركه الباهي الادغم قبل أن يعود الى تونس مفعما بالاطمئنان الى أن ارادة الملوك والرؤساء العرب قد تجسدت أخيرا في صكوك لن تترك للمقاومة مجالا للافلات بعد اليوم .

هكذا تبدو المقاومة الان مكبلة باتفاقات استطاعت أن تستدرجها قسرا الى داخل اطار الوضع العربي الرسمي بحيث يمكن اخضاعها لمنطقه وتحويلها الى نظام عربي اخر لا يجد مفرا من مواكبة الحل السلمي ليقبض الثمن اخيرا مع القابضين !

واذا كانت هناك همهمة خافتة تتصاعد الان من بعض أوساط المقاومة محذرة من سلوك الطريق الذي لن تكون نهايته سوى « الدولة الفلسطينية » فان الهمهمة وحدها لن تجدي في دفع مصير بدأ يتحول الى أمر واقع يوما بعد يوم .

ان تمزيق أستار الصمت الذي تجري في ظله محاولة الانحراف بالمقاومة عن وجهتها الاصلية ، يبدو الان الخطوة الاولى وربما الوحيدة الجديرة — على تواضعها — بأن تسهم في ابقاء المقاومة الفلسطينية قوة مناضلة بالاتجاه الذي نهضت عليه في الاصل .

« الحرية »